صحافة ما بعد الثورة

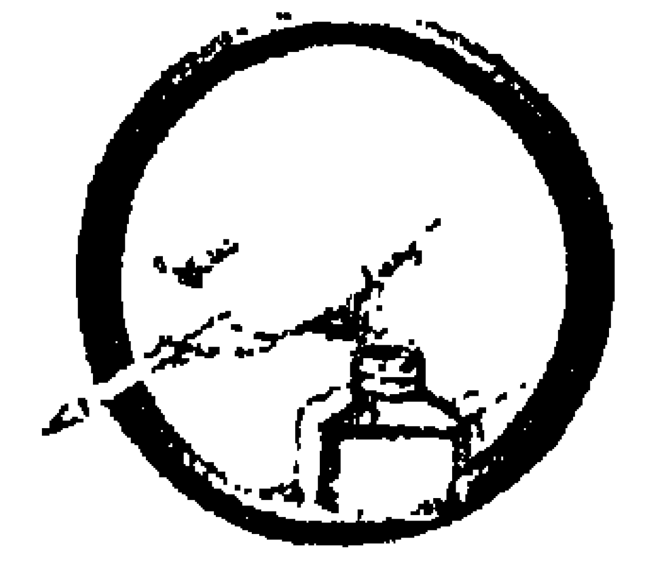
أكاذيب أم أنصاف حقائق؟



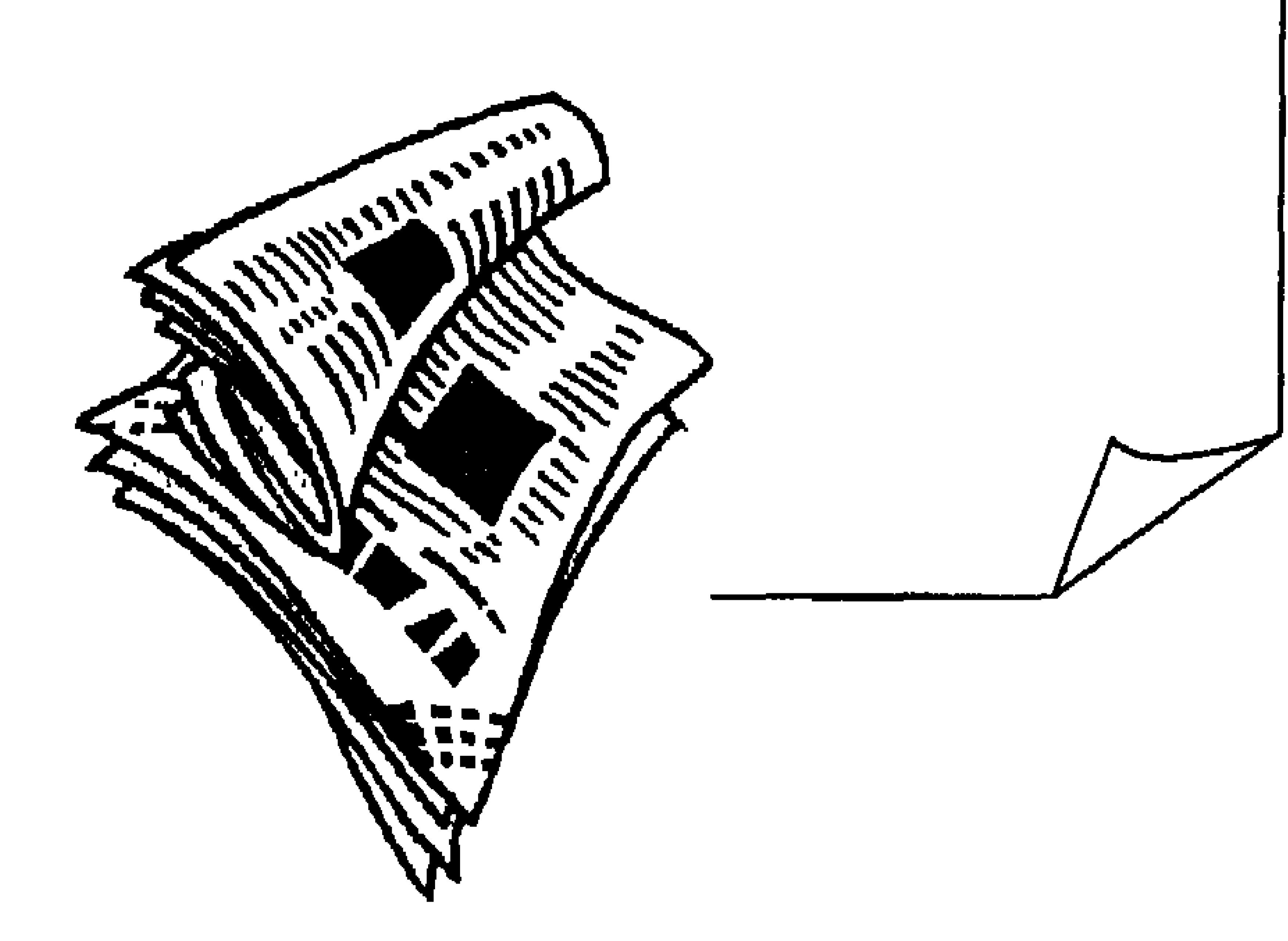
إعداد

عبد الرحمن سعد

دار النشر للجامعات



صحافة ما بعد الثورة
أكاذيب أم أنصاف حقائق؟



إعداد

عبد الرحمن سعد

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

سعد، عبد الرحمن

صحافة ما بعد الثورة أكاذيب أم أنصاف حقائق / عبد الرحمن سعد

ط1 - القاهرة: دار النشر للجامعات، 2013.

216ص، 24سم.

تدمك 1 433 316 977 978

1- الصحافة المصرية 2- الإعلام - مصر 3- مصر - الثورات

أ- العنوان 071,962

تـــاريخ الإصـــدار: 1434هـ - 2013م

حقـــوق الطبـــع: محفوظة للناشر

رقـــم الإيـــداع: 2012/22712م

الترقـــيم الـــدولي: ISBN: 978 - 977 - 316 - 433 - 1

الكـــــــــود: 2/360

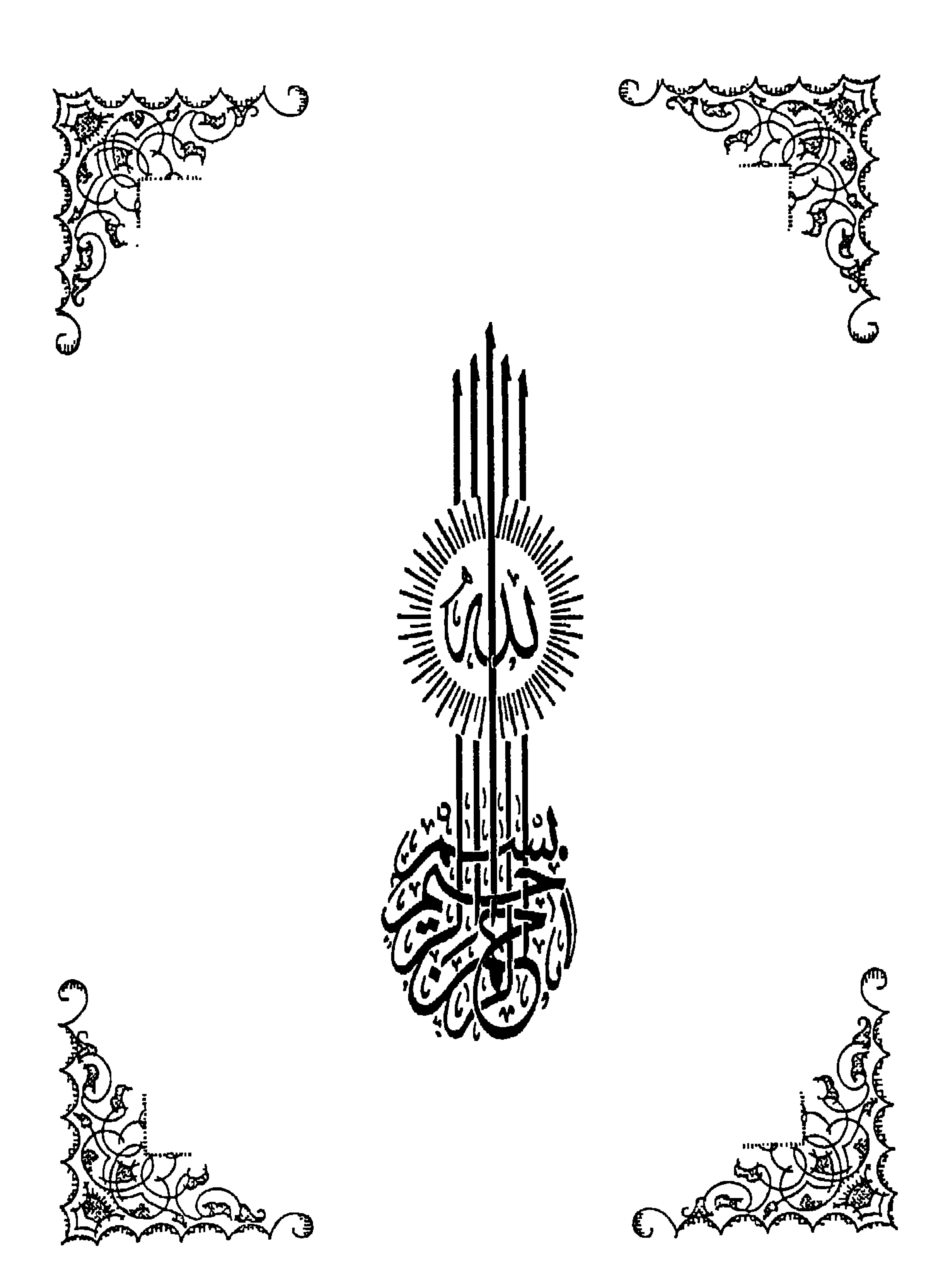
دار النشر للجامعات

الإدارة: ٤٢ ش رشدي (برج جوهر) - تليفاكس: ٢٣٩٢٩٨٧٨

المكتبة والتسويق: ١٤ أ ش الجمهورية - عابدين - ت: ٢٣٩١٢٤٢٠

ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨

E-mail:darannshr@yahoo.com - web: www.darannshr.com



إهداء

إلى شهداء الثورة المصرية، وكل من قدم نفسه وماله في سبيل نجاحها عمومًا، وكل شهيد ومصاب خصوصًا من صحفيي مصر الأحرار، الذين شاركوا في صنع الثورة، أو مهدوا الطريق لها، بمدادهم ودمائهم، بأقلامهم وتضحياتهم.

لقد تعرضوا لانتهاكات مريعة في الأيام الأولى للثورة خاصة؛ بهدف إخماد أصواتهم، وخنق أقلامهم، ومنع مشاركتهم فيها، وصلت إلى حد الضرب المبرح، والإصابة القاتلة، وفقد العين والجارحة، والإصابة بعاهة وعمى، فضلًا عن التضييق، والاحتجاز، والمطاردة، ومصادرة أدوات العمل، كالكاميرا والأوراق والهاتف المحمول، وجهاز الكمبيوتر... إلخ.

وقد كنت واحدًا من أولئك الذين شاركوا في الثورة منذ يومها الأول(*)، وكان نصيبي أن أُصبت إصابة بالغة في الرأس، كما أصيب كثيرون غيري من الصحفيين في أحداث الثورة، بل قُتِل الزميل الصحفي أحمد محمود- يرحمه الله- على أيدي قناصة الأمن يوم 29 يناير 2011، أي بعد اندلاع الثورة بأربعة أيام فقط.

فتحية للصحفيين الشرفاء والوطنيين كافةً، في كل مكان، وتحية لكل من شارك منهم في الثورة، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء أيدها بنفسه، أو ماله، أو جهده، أو رأيه، محافظًا على قيمه، ومبادئه، وصولًا إلى تحقيق أهدافها غير منقوصة.

والعار- كل العار- لكل صحفي، خان مبادئ الثورة، أو انحرف عنها، أو تآمر عليها، أو خرج على قواعد مهنته.. هؤلاء لا مكان لهم سوى "مزبلة التاريخ"، ولعنات الأجيال.

والأمر هكذا، يحاول هذا الكتاب تمييز الصادق من الكاذب، والصالح من الفاسد، والغث من السمين، في المعالجات الصحفية بعد الثورة، للأحداث والتطورات التي مر بها المجتمع المصري، ويحاول وضع خارطة طريق لانتشال الصحافة المصرية من وهدتها التي هوت إليها بعد الثورة، بتنكبها للطريق السوي، وعدم التزامها بالمهنية والصدق.

أسأل الله تعالى أن يصلح أحوالها، وأن تتطهر تطهرًا كاملًا من عناصر السوء والشر والفساد، وأن تقدم معلومات ومعالجات سليمة، تحترم وعي الشعب، وتراعي قيمه ووجدانه، وتأخذ بأيدينا جميعًا إلى طريق الحق، وإلى صراط مستقيم.

عبد الرحمن سعد

المعادي - القاهرة

صفر 1433هـ/ ديسمبر 2012م

* http://www youtube.com/watch?v=AFzKmDk3F88

* http://www.aljazeera.net/news/pages/73ab4-1475-8811dc9-1c0-85cc635d19109

المقدمة

يالخسارة دماء الشهداء التي جادوا بها؛ ليقوم نظام صحفي مصري جديد، على أوتاد الصدق والدقة والمسئولية، فإذ بالمواطن يجني صحافة تقوم على أنصاف الحقائق، وتصنع الأكاذيب، وتناهض إقامة دولة الثورة ... حلم كل مصري في الحرية والكرامة والعدالة [1].

تلك ليست مبالغة ... إنها جزء من تشخيص الواقع، على الأقل في الإعلام المصري المكتوب (الصحافة الورقية)، التي تبارت في جانب كبير منها- بكل أسف- في تقديم كل ما هو سوداوي، وهدام، وعبثي، ومثير للفتنة .. في انحراف واضح عن مقاصد الثورة؛ من أجل تحقيق مكاسب رخيصة، والنيل من خصم سياسي (في الغالب هو التيار الإسلامي)، حتى لو كان ذلك على حساب الحقائق المجردة، والمعلومات الموثقة، والأدلة الدامغة، والبينات الواضحة، وحتى لو كان ذلك بالخروج عن جادة الصواب، وارتكاب سائر الموبقات المهنية.

إنه واقع مظلم عشناه منذ 25 يناير 2011، وما زلنا نتجرع مرارته، دون أن يتوقف هذا الإعلام الفوضوي الفاسد، الخائن لضميره، ولو لمجرد لحظات، يراجع فيها نفسه؛ بهدف تقويم الأداء، وإصلاح الأخطاء .. التي تتراكم يومًا بعد يوم.

من هنا رأيت أن من واجبي أن أتتبع ما استطعت من الأداء الصحفي المصري منذ اندلاع الثورة، وصولًا إلى اللحظة الحاضرة، مسلطًا الضوء على الإيجابيات، وكاشفًا عن السلبيات؛ مستهدفًا رصد المعالجات التي تتفق أو تتعارض مع مواثيق الشرف، آملًا أن تصبح الصحافة المصرية -يوما- أكثر موضوعية وحيادًا، وأقل تبعية وانحيازًا؛ لا سيما

بعد نجاح الثورة، وانفتاح فضاء حرية التعبير أمامها، بأن تؤدي دورها المنوط بها؛ ملتزمة بالمسئولية الاجتماعية، والصدق والشفافية، وتجنب النظرة الأحادية، والشخصنة، والتحريض والعنصرية، والحض على الكراهية، والانحياز الأعمى للسلطة أو للأفكار المسبقة أو للأحزاب أو رجال الأعمال، أو الأجندات أو الأيديولوجيات الخاصة، أو المال السياسي، أو خدمة توجهات معينة على حساب مصلحة الشعب، وعرض الحقائق الكاملة.

هدفي إذن- من هذا الرصد- التنبيه إلى الخطأ، وكشف موطن الخلل؛ كي تكون الصحافة المصرية موضوعية، لا تخلط الرأي بالخبر، ولا تكتفي بالرأي الموجه في القضية الواحدة، بل تنقل الوقائع بإنصاف، والأحداث بتجرد وأمانة؛ ذلك أنها لا تؤدي دورها ذلك- للأسف- بالحرفية المطلوبة، والنزاهة الواجبة، والمصداقية اللازمة، و المعلومات الخالصة.

لقد تحدث المفكر الراحل عبدالوهاب المسيري- رحمه الله- في مقال له بجريدة "الاتحاد" الإماراتية (23 فبراير 2008)، أي قبل الثورة بثلاثة أعوام، عن "الحقائق الكاذبة"، وهي حقائق جزئية غير مزيفة، لكنها قائمة على الانتقائية، وليست كاملة، فهي تركز على جانب من المشهد، أو أجزاء من الحقيقة، بينما تتغاضى- في الوقت نفسه- عن ذكر أجزاء أخرى، أو تنتزع ما أوردته من سياقه، أو توجه المعلومات وجهة خاصة بشكل معين؛ كي تبدو "الحقيقة الكاذبة" منطقية ومقبولة، ومن ثم يتم توظيفها في توثيق أي أطروحة أو رؤية أو وجهة نظر، أو سياسة، مهما كان زيفها، وتبرير أي سلوك لأصحابها مهما كان خاطئًا.

لم يفعل الإعلام المصري ذلك فقط، بل فعل ما هو أسوأ، في جانب عريض من ممارساته بعد الثورة، إذ لجأ في كثير من الأحيان إلى اختلاق الأكاذيب اختلاقًا، وتقديم

وجهات النظر المتعسفة على أنها حقائق، أو عرض المعلومات الناقصة على أنها حقائق كاملة.

والأمر هكذا، يستهدف هذا الكتاب تقويم أداء الإعلام المصري المكتوب في فترة ما بعد الثورة (قرابة 20 شهرًا)، حتى جمعة 12 أكتوبر 2012، وكشف مدى التزامه بالمعايير المهنية الواجبة، ومدى تحامله أو موضوعيته، وصدقه أو كذبه، مع إماطة اللثام عن أكاذيب رددها هذا الإعلام، باعتبار الكذب شرٌ ما في الحياة، وانحرافٌ عن الفطرة، يقوم على التضليل والتلفيق، والمراوغة والاحتيال، انتصارًا للنفس ومصالحها، دونًا عن الآخرين ومنافعهم.

كما يحاول الكتاب أن يرصد أهم السمات التي اتصف بها هذا الإعلام، وأبرز الأخطاء التي وقع فيها، أو تعمد ارتكابها عمدًا، فضلًا عن فضح الأكاذيب التي افتراها، أو تورط في نشرها، أو ساعد على ترويجها، مما أضر بالمجتمع والوطن ضررًا بليغًا؛ ذلك أنه إذا كان بعض الكذب يمر دون أن يترك أثرًا، فإن بعضه الآخر يبلغ بشرِّه مستوى الجريمة.

ومن هنا، ينقسم الكتاب إلى ثمانية أبواب، يتناول الأول منها "مفاهيم غائبة" عن التطبيق في الواقع، مثل مفاهيم "الصدق الصحفي"، و"المسئولية الاجتماعية، و"عدم خلط الرأي بالخبر"، مع ضرب نماذج صارخة لمخالفة هذه المفاهيم، كمواجهة الرئاسة والنيابة، وجمعة 12 أكتوبر2012.

ويتناول الباب الثاني أشكال"الكذب الصحفي"، ورصد لمئات الكذبات الصحفية، مع أبواب خاصة للكذبات البارزة، التي شهدها المجتمع المصري، مثل كذبة مضاجعة الوداع، وأكذوبة شهيدة الثورة، وأكاذيب الوثائق السرية، والصورة الصحفية، والأكاذيب التي لاحقت مؤسسة الرئاسة وحكومة الدكتور هشام قنديل... إلخ، كأن هناك صحفيين صاروا متخصصين في الكذب، دون شعور بتأنيب ضمير.

وبينما يطارد الباب الثالث - بعنوان "كذب بلا حدود"- الكذب الذي انهال على أشخاص، وقوى سياسية، ومؤسسات في الدولة، يتناول الباب الرابع الانفلات الحاصل في صحافة الثورة، في حين يستعرض الخامس صحافة الانتخابات، وكيف جاء أداؤها، ومدى التزامها بعدم الانحياز لمرشح أو قوى معينة على حساب المصلحة القومية، بينما يكشف السادس عن ممارسات وأخطاء إعلامية ارتُكبت.

ويطرح الباب السابع قضية الإصلاح الصحفي في المؤسسات الصحفية، وكيف يتم الارتقاء بالصحافة، والقضاء على المخالفات المهنية، وتحديد ماهية الأدوار المرتقبة من نقابة الصحفيين، ومستقبل المجلس الأعلى للصحافة، فيما يقدم الفصل الثامن (الأخير) عرضًا لأصول وقواعد عدد من الفنون الصحفية.

وانطلاقًا من أن الصحافة "مهنة احتساب لا اكتساب"- فيما أرى- يتطلع الكاتب، إلى يوم يصبح فيه لدينا صحفيون بدون تحيزات توجه عملهم، أو تلون أداءهم، بحيث يخلصون للمهنة، ومواثيق الشرف، ويعملون على النهوض بالصحافة، محاربين الفساد في أطنابها، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل المشهد الصحفي، وإقامته على قواعد العدل، والمصداقية، والنزاهة، في مصر الثورة.

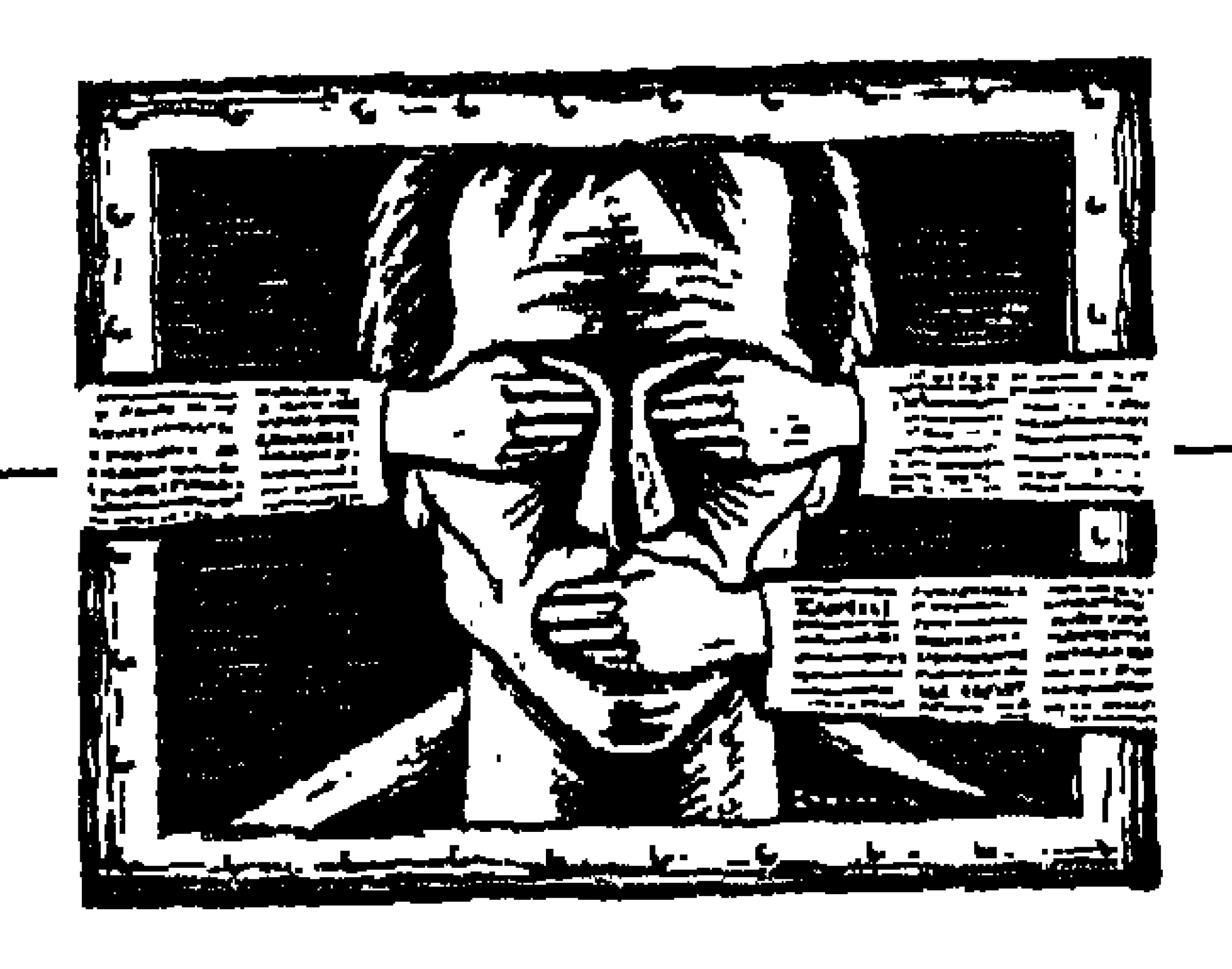
الهوامش:

(*) المصدر: الأهرام

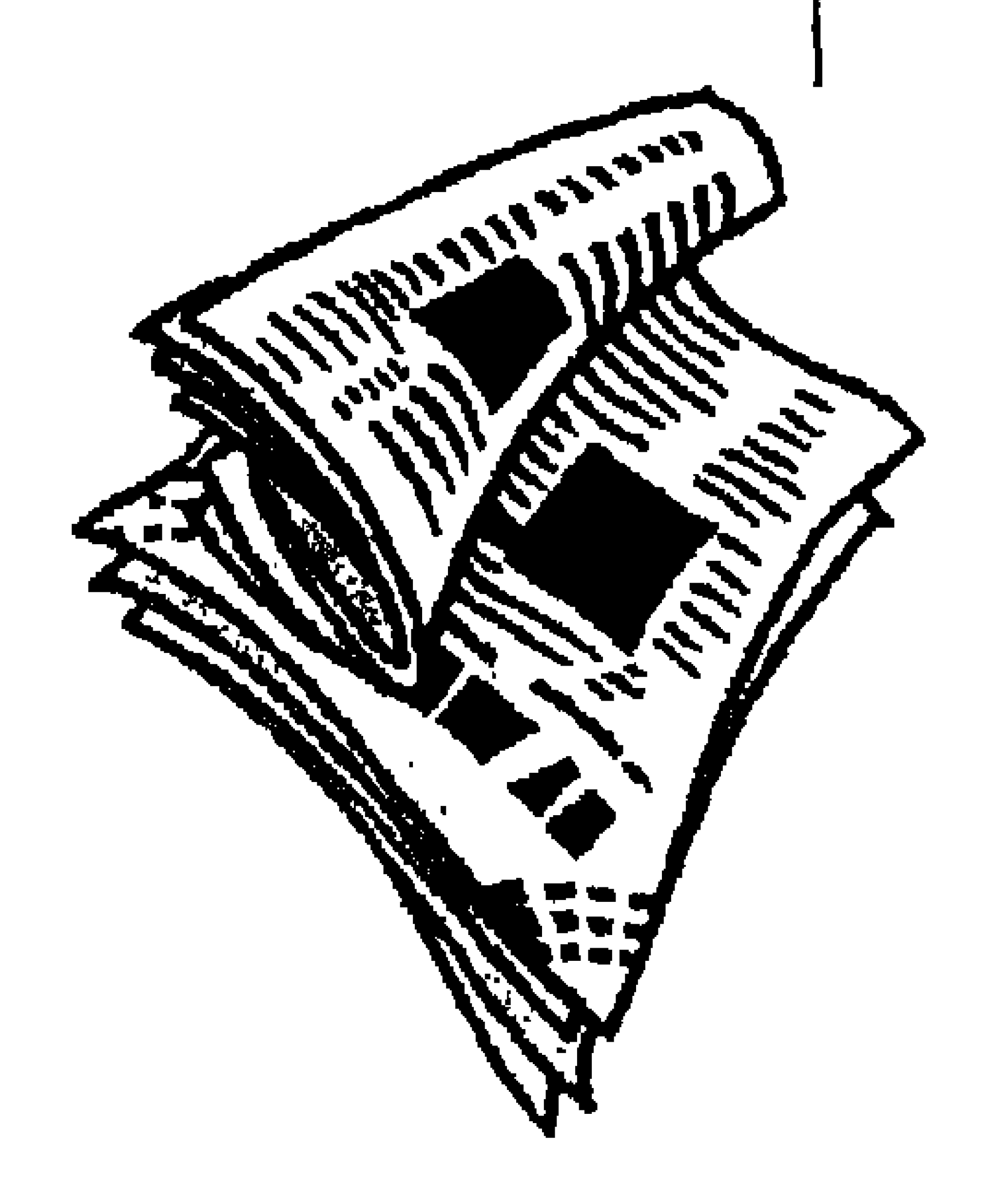
التاريخ: الجمعة 29 من رمضان 1433 هـ - 17 أغسطس 2012، السنة 137، العدد 45910.

الرابط: http://www.ahram.org.eg/-/News/166151.aspx.

***



الباب الأول
مفاهيم غائبة



الفصل الأول

فتش عن أكاذيب الصحافة (*)

"الصدق قبل السبق".. قاعدة أصولية في علم الصحافة، تؤكد أن حق الجمهور في معرفة الحقيقة، مقدم على حق الصحافة في النشر.. فالنشر الصحفي وسيلة نبيلة لغاية عظمى، هي تقديم الحقائق الكاملة إلى الناس دون تزوير أو تحوير أو تلوين أو نقص أو تلاعب أو اختلاق أو اجتزاء أو تحيز، أو خلط بين الرأي والخبر، أو دمج بين المعلومة ووجهة النظر.

لكن أشباه الصحفيين، وأنصاف المحررين، ممن تسللوا إلى المهنة لواذًا في مصر، أصبحوا يفاخرون، وربما يفاجرون، بقدراتهم الشيطانية على تقديم الأخبار المزيفة، والأباطيل المصنوعة، و"الحقائق الكاذبة" (التي جرى تركيبها بشكل ملتوٍ)، مستخفين خلف الإثارة فيها، حتى تكاد تمتلك على الناس أسماعهم وأبصارهم، فلا يدرون أنهم يُسقَوْن السم الزعاف، والمخدر القاتل، وأنهم أصبحوا مغيبين عن الوعي السليم، والحقائق الكاملة؛ نتيجة التضليل الذي مُورس بحقهم، والأساليب الخبيثة التي انطلت عليهم.

أمثال هؤلاء الصحفيين مكانهم المصحات النفسية، والسجون التهذيبية؛ من أجل العقاب بالتقويم، بعد ما خربت نفوسهم، وماتت ضمائرهم، وأصبحوا وبالًا على الوطن والشعب، فهم مصابون بداء عضال، لا بُرء لهم منه، وهو دس السم في العسل، باستخدام مهاراتهم في اختلاق الأحداث، وصنع الأكاذيب، و"فبركة" الأخبار، والمبالغة في الأمور، والتعامي عن العظائم، والقفز من المعلومات الناقصة إلى الاستنتاجات الخاطئة.

لكن السؤال: لماذا قد يكذب الصحفيون أصلاً؟

الإجابة: للبحث عن الشهرة، والتنفيس عن الأهواء، والحصول على الأموال، وابتزاز الشرفاء، من خلال تهديدهم بالإساءة لسمعتهم، وجرح خصوصياتهم، وكشف زلاتهم، بالإضافة إلى خدمة تياراتهم الفكرية أو أيديولوجياتهم السياسية، أو أجنداتهم الخفية، أو منافعهم الخاصة، أو مصالح من يعملون لحسابهم أو يستأجرونهم... إلخ، فضلًا عن عدم وجود رقابة قوية تردعهم، أو إجراءات قانونية تحول بينهم وبين الكذب، وهكذا تنطبق عليهم المقولة المأثورة: "من أمِن العقوبة أساء الأدب".

وأسوأ ما يمكن أن يترتب على الكذب الصحفي، ليس فقط اقتناع بعض الناس به، وإنما خلط الوقائع والحقائق، بحيث تبدو الكذبة في هذه الحالة، كأنها خلاف في وجهات النظر، أو اختلاف في زوايا الرؤية، وليست كذبًا صريحًا، وهنا يتحقق للكذبة شيوعها، وتكتسب قدرًا من الشرعية.

أما الأداة الرئيسة في صنع الأكاذيب، فهي تجريد الخبر من مصادره الحقيقية، والاعتماد على مصادر "مجهولة"، تُوصف تارة بأنها عليمة أو مسئولة أو مطلعة أو موثوقة أو مقربة... إلخ.

ويمثل هذا العزو، وتلك الصيغ التجهيلية، يخلي الصحفي مسئوليته عن تحديد المسئول عن الخبر، وهكذا تغرق صحفنا في بحار من الأخبار التي لا مسئول عنها، فتجدها في أكثر من خبر وتقرير، بالعدد الواحد، كأنها طريقة معتمدة ومشروعة، ولا تحفظات مهنية بشأنها، أو أخطار اجتماعية تترتب عليها.

ولترويج أكاذيبهم بنعومة، يلجأ أصحاب الأخبار الكاذبة إلى إيراد أكاذيبهم في سياق من التفاصيل التي قد تكون سليمة بالفعل، والمعلومات التي ربما تكون صحيحة حقًا؛ بُغية جذب أنظار القراء بعيدًا عن الكذبة المقصودة، أو الموجهة المزروعة في ثنايا الخبر.

ولاستكمال الخدعة يتم "نسبة" الأخبار إلى "المصادر المجهولة"، في وقت يتم فيه نثر معلومات صحيحة بداخلها، بما يشي بأن الخبر صحيح، خلافًا للحقيقة، والاعتماد على أنه إذا تعرض للنفي أو التكذيب فلن يصل هذا النفي أو التكذيب إلى معظم الناس الذين بلغهم الخبر في صورته الأولى، كما أنه سيكون فد رسخ في الذاكرة، بما فيه من إثارة صاخبة.

وينبغي التنبيه إلى أنه لا يعني "تجهيل المصدر" في الخبر- بالضرورة- أنه كاذب، لكنه يستوجب التعامل معه على أنه - على الأقل- خبر لا يُوثق به، ولا يُعتمد عليه، ولا يجسد الحقيقة الكاملة، ولا الطريقة المحكمة في توصيلها.

ومن أسف أن بعض القراء لا ينزعج من مطالعة الخبر المنفي أو المكذوب، وبالتالي يشجع ذلك الصحيفة الكذوب على الاستمرار في نسج أكاذيبها، وتدريجيًا تتحول بكثرة الطرق و"التخديم" عليها، إلى حقائق مُسلم بها، ثم يتبرع بعض القراء بنشرها، دون انتباه إلى ما تنطوي عليه من تدليس، وافتراء.

ومهما يكن الأمر، فحبل الكذب قصير، ومصير القصص "المفبركة" إلى انكشاف، وبمرور الزمن تفتقد الصحف الكاذبة ثقة القارئ، وربما تستوجب احتقاره؛ نتيجة لجوئها إلى هذا الكذب المتبجح، دون "لف أو دوران"، أو تكبد عناء إعادة تغليفه، بإطار يسنده من الحقائق الجزئية، أو التفاصيل الكثيرة.

إن الموضوع الصحفي المثالي هو ذلك الذي يحتوي على عناصر قوته في داخله، ودلائل ثبوته في ثناياه، ووسائل صحته بين سطوره، مُسلحًا بالحُجة الراسخة، والمعلومة الدامغة، والإقناع القوي، والاستنتاج المنهجي، والأرقام الصحيحة، والفكرة الجديدة، والوسيلة المُثلى، والأهم: تقديم ما ينفع الناس، ولا يشغلهم بالباطل والزور عن حاضرهم الحق، ومستقبلهم المأمول.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة 26 من ذي القعدة 1433هـ - 12 أكتوبر 2012، السنة 137، العدد 45966

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/176505.aspx

***

الفصل الثاني
إعلام لا يتحلى بالمسئولية الاجتماعية

حقيقة صادمة: لم تترك الصحافة المصرية رذيلة من الرذائل، ولا موبقة من الموبقات، ولا سلوكًا خارجًا عن القانون - منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011- إلا وسلكته بكل فجاجة، بدءًا من إهانة رئيس الدولة، مرورًا بتكدير السلم الأهلي، والأمن المجتمعي، وحتى الحض على العنف والكراهية، وإهانة الشعب المصري نفسه!

والسؤال المطروح الآن: ماذا بقي لتلك الصحافة لم تفعله، والتزمت فيه بنصوص الدستور (المهني)، وصحيح القانون، وحدود المسئولية الوطنية، وأبجديات الحِس الصحفي، في وقت تواجه فيه الأمة نوائب وملمات كبرى، منذ ما بعد الثورة؟! بل ماذا قدمت للأمة والمجتمع، تستجلب به احترام الرأي العام، وتقديره لدورها، وللعاملين فيها؟!

ممارسات إعلامية مجرمة:

هذه ممارسات إعلامية مجرمة حدثت خلال الشهور الماضية: سوء تعامل إعلامي مع حوادث المرحلة الانتقالية بعد الثورة بحيث مس جميع الأطراف (الشعب ومؤسسات الحكم والقوى الثورية، مع موالاة قوى محسوبة على الثورة المضادة).. تشكيك دائم في البرلمان المنتخب بمجرد عقده.. استهانة بالجمعية التأسيسية لوضع الدستور منذ يومها الأول.. إهانة متواصلة للرئيس المنتخب منذ إعلان فوزه (برز ذلك بشكل جلي في مادة المقالات، وانحياز التغطية الخبرية).. إضرار بالعلاقات مع دول أجنبية (الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية كمثالين).. إساءة إلى حكومات صديقة (حكومتا قطر وحماس مثالان آخران).. نشر أخبار زائفة وكاذبة ومختلقة (أكثر من أن تُحصى).. قذف وسب بحق شرفاء (قيادات سياسية كثيرة خاصة حكومية وإسلامية).. تجريح هيئات

ومؤسسات وطنية.. دعاية رخيصة لهيئات وأشخاص (تسميتهم ثوارًا دونا عن الباقين).. محاولات دءوب لإثارة نعرات عنصرية، ونكأ فتن طائفية (بتحريض الأقباط في حوادث طائفية متفرقة وقعت).. السعي لتأجيج احتراب أهلي بين الفصائل السياسية المختلفة (قوى إسلامية وعلمانية).. حض على الكراهية، والتمييز العنصري.. تحريض على فئات من المجتمع (سلفيون وإخوان خاصة).. نشر ما فيه شق الصف الوطني .. وهلم جرًا.

وعلاوة على ما سبق، لم تراع هذه الصحف- في الكثير من ممارساتها- خصوصية المواطنين، واستمرأت خداع بعض المصادر، وتغاضت عن تضارب المصالح، ولم تلتزم بتوازن الطرح، ودقة المعلومة، وموضوعية المعالجة، وخلطت بين الرأي والخبر، وتعرضت بأسلوب وقح للحياة الخاصة للأفراد، وعمدت أحيانًا إلى نشر صور تتسم بالخلاعة، أو الابتذال، أو الإساءة البالغة، فضلًا عن نشر موضوعات تحرض على العنف، وتحبذ الإجرام، مما يضر نشره بالحياة الاجتماعية للمصريين.

وزاد صحفيون على هذا الرصيد السيئ بالتلاعب بأخبار معينة؛ لخدمة أهداف خاصة، وتشهير بأبرياء لمجرد الابتزاز، فضلًا عن غياب النزاهة الشخصية في أدائهم لعملهم.

خروج عن مهنية الإعلام:

لا أدري بأي وجه يظهر رئيس تحرير جريدة الفجر السابق عادل حمودة، بعد أن ثبت كذبه وتضليله للرأي العام، إذ نشر في 14 يونيه 2012، موضوعًا بعنوان "مرسي غير لائق طبيًا للرئاسة"، بينما نشرت جريدة "المصري اليوم"، الثلاثاء 3 يوليو 2012، حوارًا مع الدكتور عادل حسنين أستاذ المخ والأعصاب بجامعة القاهرة، قال فيه إن مرسي كان يعاني من كيس دهني في الرأس عام 2008، وتمت إزالته في إحدى مستشفيات لندن، وإن العملية الجراحية نجحت بنسبة 100٪، وإنه حاليًا سليم، ولا توجد للعملية أي آثار جانبية.

خطورة الموضوع الذي نشره حمودة، أن نشره جاء في فترة الصمت الانتخابي (انتخابات الإعادة بين مرسي وشفيق، التي عُقدت يومي 16 و17 يونيه 2012)، واستهدفت التأثير في إرادة الناخبين، وتضليل الرأي العام. وضرب فيه حمودة عُرض الحائط بالمعايير المهنية التي تقضي بوقوف الصحفي على مسافة واحدة من الطرفين المتنافسين، خلال الانتخابات، والتحلي بالموضوعية والحياد، والتوازن، والدقة، وعدم الانتقائية والانتحال والافتراء والتحيز.

المفكر القبطي الدكتور رفيق حبيب أبدى دهشته من هذه الظواهر، وكتب على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) يقول: "حسب معايير مؤسسات الإعلام الدولية، فإن أي خبر تنشره وسيلة الإعلام يكون من مسئوليتها التأكد من صحته، ونشر أي خبر غير صحيح يعد خطأ جسيمًا، يستلزم محاسبة المسئول عنه.. أما وسائل الإعلام المصرية، فتنشر أي أخبار أو حتى شائعات دون التحقق من صحتها، وتعتبر أن على المسئولين تصحيح الخبر غير الصحيح. وهذا خروج عن مهنية الإعلام؛ لأن دوره معرفة الحقيقة، والتأكد منها، ثم نشرها بين الناس، وإذا طبقنا هذا المعيار على وسائل الإعلام المصرية، سنجد أن أغلبها نشر أخبار غير صحيحة، بأكثر من نشره لأخبار صحيحة".

دراسة مصرية ونظرية امريكية:

هذا كله ليس جديدًا على الصحافة المصرية؛ فهذه دراسة لمحمد حسام الدين، بعنوان: "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية"، بكلية الإعلام جامعة القاهرة، في الفترة من 1991 حتى 1994، استهدفت قياس مدى التزام الصحف القومية والحزبية بالموضوعية، فخلصت إلى عدم وصول أي منها لتلك الموضوعية، إسنادًا أو توازنًا؛ إذ تشابهت في مستويات تحيزها، ودرجته، بحسب الدراسة.

هذه النتيجة، وإن كانت صادمة إلا أنها حقيقية، ولم تسلم منها أي صحيفة، بما فيها صحيفة "الحرية والعدالة"، إذ قامت بنشر صورة جندي مصري ذبيح ضمن ضحايا حادث رفح الذي وقع يوم 5 أغسطس 2012، وذلك فوق ترويسة الصحيفة أعلى الصفحة الأولى يوم الأربعاء 8 أغسطس 2012، بما يخالف المواثيق الصحفية والإعلامية كافة، وينتهك حرمة الموت، وقداسة شهر رمضان الفضيل، وخصوصية الفقيد!

كما أن الصورة لها حق ملكية لم تحترمه الجريدة، حتى لو أرادت تقليد صحيفتي الوفد والتحرير، في نشرهما لهذه الصور في اليوم السابق مباشرة (7 أغسطس 2012).

لكن الواقع مختلف في المجتمعات الليبرالية نفسها، ولنأخذ الصحافة الأمريكية كمثال، فقد حادت - أو كادت - عن دورها المنوط بها، في خمسينيات القرن الماضي، فتشكلت لجنة هوتشينز التي تدارست الأمر، وأصدرت نظريتها الشهيرة في "المسئولية الاجتماعية" عام 1947؛ بهدف وضع ضوابط أخلاقية للصحافة، والتوفيق بين حريتها والمسئولية الاجتماعية المأمولة منها، وحتى إلزامها بمستويات من الصدق، والموضوعية، والتوازن.

الفشل الإعلامي ومشروعات النهضة:

مع ما تعرضت له مشروعات النهضة في مصر من فشل، على مدار نحو قرنين من الزمان، كانت الأمة كلما حاولت النهوض من عثرتها، والخروج من كبوتها، وإقامة دولة مصرية عصرية حديثة- غلبها المفسدون، وأرجعوها إلى حجم ضئيل.

تجسد ذلك في مشروع محمد علي، وثورة أحمد عرابي، وثورة 1919، وثورة 1952، وأنظمة الحكم التي أعقبتها، واستمرت نحو ستين سنة، إذ توالى على حكم مصر كل من: جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وحسني مبارك؛ إلا أن هذه المشاريع، تكللت-

للأسف- بالفشل في تحقيق هذا الهدف، وانتهت إلى إخفاق مصر في الخروج من ركاب الدول الفاشلة؛ وذلك نتيجة التحالف السيئ بين السياسة والاقتصاد والإعلام في البلاد.

هذا الأخير- الإعلام- أدى دورًا سلبيًّا واضحًا تجاه مشروع الثورة والنهضة، وأسهم في إجهاض حلم إقامة دولة الرشادة والعدل والمساواة، في الحقوق والواجبات، بين المصريين جميعًا.

وبدلًا من أن يصلح هذا الإعلام المعوج، ويفضح الفساد، ويتصدى للطغيان، ويتبنى قيم المواطنة والتسامح، تحول- بمرور الزمان- إلى مستنقع آسن للفساد، وبؤرة خبيثة لذوي الضمائر الخربة، ومطية سهلة في أيدي الفاسدين والمستبدين، ومن عاونهم في التشكيل العصابي الحاكم للبلاد، فأضاع مصالح الأمة، وأسهم في تغييب الشعب، ووضعه تحت إرادة نظام حكم بوليسي مارق، عمل بكل السبل على إلهائه عن قضاياه الحقيقية، وإنهاكه بإثارة السفساف من الأمور (حوادث الجريمة وأخبار الفنانين وإنجازات كرة القدم).

هكذا وجدنا هذا الإعلام بمثابة رأس حربة في الهجوم على كل ما هو جميل، ومبدع، وإيجابي تحت سقف هذا الوطن الذي يجمعنا.. بل وصلت به الجرأة إلى حد أن يصنف المصريين، وأن يعمل على إقصاء فصائل منهم، من الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، فضلًا عن استمراره في بث سمومه، عبر أكاذيب ممنهجة، وأخبار ملفقة مغرضة، حتى وهنت العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وشاعت الكراهية بين فصائل العمل المشترك، وربت الأحقاد بين شرائح المجتمع كافةً.

ريشة على رأس الإعلاميين:

العالم الأزهري الدكتور عبدالرحمن البر، كتب مقالًا ضافيًا له بعنوان :"ريشة على رأس الإعلاميين"، بصحيفة "الحرية والعدالة"، يوم 12 أغسطس 2012، يقول :"الإعلامي والصحفي صاحب مهنة من أعظم المهن، ويحمل رسالة في غاية الأهمية،

ودوره الحقيقي تنوير العقول، وكشف الحقائق للرأي العام؛ لهذا لابد من وضع القوانين التي تكفل تزويده بالحقائق، وإطلاعه على المعلومات، ولابد من حمايته، وهو يمارس هذه المهنة الراقية، بشكل يساعده على تقديم أفضل أداء لمصلحة الحقيقة والإنسانية والأوطان، لكن هل معنى ذلك أن يتم التغاضي عن اختلاقه، وفبركته للأخبار؟! أو أن هذا يمنع محاسبته على الكذب، والتضليل المتعمد؟! أو أن يضحّى بأعراض الناس، وسمعتهم التي قد ينتهكها، أو يتم تجاهل التحريض على حياة الناس الذى قد يرتكبه؟!".

وأضاف: "إن انتقاد الأفكار والآراء والمواقف والتصرفات للأفراد أيًا كانوا، وأيًا كانت مواقفهم الاجتماعية، وكذلك انتقاد برامج ومواقف الجماعات والهيئات والأحزاب والمؤسسات الأهلية أو الحكومية، وكشف الانحرافات لدى الأفراد أو الأجهزة، كل ذلك مشروع- بل مطلوب- ويسهم فى تصحيح الأخطاء، ومنع أو تقويم الانحرافات، وتنشيط عملية البحث عن الصواب. وأي محاولة لتعويق هذه الجهود أو الضغط بأي صورة على الإعلاميين لمخالفة ضمائرهم وقناعاتهم الدينية والمهنية، هي جريمة تتجاوز حدود الاعتداء على الصحفي، وتعد اعتداء على الحقيقة ذاتها، وعلى حق الأمة بشكل عام، ويجب أن يتصدى لها القانون بكل قوة وحزم".

واستدرك بالقول: "لكن أن يتصور الإعلامي أن ميكروفون برنامجه، أو صفحات الصحيفة التي يترأس تحريرها، أو عمود مقاله الصحفي، أو مساحة تقريره وتحقيقه، هو أداة للإساءة إلى الآخرين أو الإهانة لهم والتحقير من شأنهم، أو التحريض على مخالفة القوانين العامة، أو الدعوة للاغتيال المادي أو المعنوي - فهذا عبث، ولا أتصور أن إعلاميًا نزيهًا محترمًا يقبل ذلك أو يسكت عليه".

المسئولية الوطنية بعد الثورة:

والأمر هكذا، أقترح على الصحف المصرية أن تفعل، مثلما تفعل مجلات إلكترونية بالولايات المتحدة ودول أوربية، إذ تتخصص في بث الأخبار الساخرة والمفبركة، ويعلم القارئ سلفًا أنها كذلك، ولهذا لا يتأثر بها الرأي العام، ولا تستنكرها السلطات الرسمية،

حتى لو مست رئيس الدولة.. أعتقد أننا لن نجد الكثير الجاد نقدمه في صحفنا إذا فعلنا ذلك.

ولأن الإعلام مرآة لمجتمعه، وتجسيد لمجموع منتج مؤسساته، فهو يمثل خصمًا من رصيد هذا المجتمع إن كان ضعيفًا، ويمثل قيمة مضافة له إن كان عفيًّا.. كما أنه ليس من المتصور أن يوجد مجتمع آمن مستقر، بينما إعلامه فوضوي تحريضي عبثي. وهنا نذكر مقولة أدولف هتلر: "أعطني إعلامًا بلا ضمير.. أعطك شعبًا بلا وعي".

في مقابل هذا، وللقضاء على هذا الانفلات الإعلامي، لابد من تفعيل مواثيق الشرف الصحفي، وإعمال مبدأ "الحرية المسئولة"، بحيث لا يُساء استغلال حرية التعبير والنشر، وفي الوقت نفسه يتم الحفاظ على حقوق المجتمع، وصونها من أي تجاوز، أو دَخَل.

ولكي يتحقق هذا، لابد من صحافة تتحلى بـ"المسئولية الوطنية"، وتحفظ الأعراض، وتصون الحرمات، وتحقق التوازن المجتمعي، وتحترم أصحاب العقائد المختلفة، وتعكس تنوع الآراء والأفكار، وأخيرًا: تصل إلى نقطة التعادل بين كونها حرة، ومسئولة في مجتمع حر.

اليوم، بعد الثورة، تتجدد آمالنا في تطهير الإعلام الفاسد، وإخراجه من كهوف الانحراف المهني، والانتحار الأخلاقي، وسيطرة أبواق النفاق، والتعصب للأفكار والأيديولوجيات، وإشاعة الفرقة والفتنة والتشرذم، بين أبناء المجتمع الواحد.

نتطلع إلى إعلام يعمل على إشاعة أجواء التسامح والمرحمة، ويتبنى اختلاف العقلاء والحكماء، ويسهم في تصحيح بوصلة المجتمع، ويهدي النفوس الحائرة، ويجتهد في تقديم الحلول، وإشاعة التفاؤل، ورعاية التنمية، وتنقية القلوب ... إلخ.

هذا ليس من نافلة القول، ولا من ترف العمل، ولا من الأحلام المؤجلة، بل هو واجب الوقت، وفرض المرحلة، ووظيفة الساعة؛ انطلاقًا من المسئولية الاجتماعية التي يجب أن يتحلى بها إعلامنا، والدور الوطني الذي ينبغي أن يقوم به، رغبة واختيارًا بيد هذا

الإعلام نفسه، أن يتطهر من داخله، وليس قسرًا وإجبارًا من قبل السلطة.. وإنا لمنتظرون، ومتفائلون بوعد الله.

***

الفصل الثالث

خلط الرأي بالخبر معول هدم للصحافة (*)

عدم خلط الرأي بالخبر إحدى أبجديات العمل الصحفي، وينص المبدأ الصحفي على أن: "الخبر ملك القارئ، والمقال ملك صاحبه"، باعتبار الأول عنوانًا للحقيقة، لذا يجب أن ينقل الأحداث والوقائع بأمانة وتجرد، دون تدخل، أو تحريف، أو تعليق، أو تنميق، أو تحيز، أو إقحام للرأي الشخصي أو التوجه السياسي فيه؛ حتى لا تفسد الحقائق.

لكن هذه القاعدة تتعرض حاليًا لانتهاك سافر في الصحافة المصرية، حتى يكاد ذلك الخلط يصبح أصلًا، وهو أمر معيب؛ لأنه نوع من الكذب الثقيل؛ إذ يغلف فيه المحرر الخبر أو الحدث برأيه، ويلونه بهواه، ويوجهه بميوله، ويشكله بانحيازه، فيقدم حقيقة مشوهة، ويعرض معلومة مُتلاعب بها، فلا تعود حقيقة، ولا معلومة، وإنما "كذبة" سمجة، تضلل الرأي العام، وتفسد ذوق الجماهير.

قلب الحدث:

يأتي الخبر بتفاصيله ومصادره أولًا، فينقل القارئ إلى قلب الحدث، وينسب مقولاته لقائليها، ومعلوماته لمصادرها، ثم يأتي الرأي تاليًا، في صورة مقالات، وأعمدة، وتقارير؛ احترامًا لمواثيق الشرف الصحفي، واقترابًا من جواهر الأشياء، ومنعًا لانتزاع أي حدث من سياقه، وتجنبًا لتضخيم أي واقعة بخلاف الحقيقة؛ ذلك أن "الإعلام بالحقائق" يبني الأمم، ويصون الحضارات، ويمثل أكبر دعائم النهضة.

لكن المشكلة التي تواجه القارئ هي صوغ الخبر كأنه رأي، أو تقديم الرأي كأنه خبر، وهنا يتساءل متحيرًا: هل هذا المعروض حدث وقع، أم رأي معروض؟ علمًا بأن الخبر يجيب عن الأسئلة الستة المعروفة: ماذا حدث؟ متى حدث؟ أين حدث؟ من (الفاعل)؟ لماذا؟ بالإضافة أحيانًا إلى السؤال السادس: كيف؟

كيف نفرق بين الخبر والرأي؟

يجيب خبراء الإعلام بأن: "الخبر حر.. والرأي مسئول"، بمعنى أن الخبر ملك للحقيقة، فالمحرر مُلزم بنقله دون حذف أو إضافة، أو زيادة أو نقصان، أو خلط للرأي به؛ كي يتمكن الجمهور من تكوين رأي سليم، واتخاذ قرارات صائبة.

وأنت حين تكتب جملة: "محمد ذهب إلى عمله"، فأنت تكتب خبرًا، لكنك حين تضيف إلى الجملة علامة تعجب، تكون بذلك قد كتبت رأيًا؛ لأنك تعجبت من الفعل، وهذا التعجب رأي شخصي.

أمر ثان: إذا وقعت حادثة سيارة لا نقول: السائق متهور لأنه فعل كذا، بل ننقل الحادث كما رأيناه دون إطلاق أي أحكام؛ لأنها تدخل في بند الآراء، ومن الخطأ نقل الرأي قبل الخبر، أو معه، وإلا وضعنا وصاية على عقل القارئ، كأننا نقول له: "نحن نفكر بالنيابة عنك"، برغم أن هناك وجهًا واحدًا للخبر (الحقيقة)، مهما تعددت زوايا النظر.

ويأتي الرأي تاليًا للخبر، وليس ملتصقًا به؛ باعتباره مجالًا للتعليق، وإبداء وجهة النظر، محتملًا اختلاف الناس فيه، دون إنكار عليهم؛ ذلك أن الرأي هنا متغير من فرد لآخر، ومن جهة لأخرى.

وبسبب زج الآراء في الأخبار، يصف البعض ما تنقله الأخبار المنشورة أحيانًا بأنها "كذب في كذب"، والخطورة أنها تؤدي إلى بلبلة الرأي العام، والتحريض على الخصم السياسي، وبث الفتن في المجتمع.

إن من يخشى نقل الحقيقة شخص مغرض، أو جاهل؛ لأنه يرفض وصولها إلى الناس، مستسلمًا لتأثير المال، أو توجهات مالكي الصحيفة، أو مستغلًّا عدم وجود آليات تعمل على تحقيق مبدأ "المسئولية الاجتماعية".

دعاية وتحريض:

الخطورة هنا أن يختلط الخبر، ليس فقط بالرأي، وإنما بالعنصرية، والتعبئة، والتحريض، إذ تجنح بعض الأخبار المخلوطة بالرأي إلى لون من الدعاية، يستهدف التأثير في الأفراد، ودفعهم إلى سلوك نهج معين، أو الحيلولة دون وقوع تغيير ما متوقع في المجتمع، أو إضعاف الروح المعنوية للخصم السياسي، كأن تطلق عليه أوصافًا مشينة مزلزلة.

وحتى وقت قريب، كانت الصحف المصرية، مدرسة مهنية يطالع فيها القارئ أخبارًا مكتوبة بحرفية عالية، تنقله إلى قلب الحدث، وتساعده على تشكيل رأيه بنفسه، لكن الوضع تبدل في السنوات الأخيرة، وحتى بعد الثورة، وتعرض الخبر- كصناعة ثقيلة- إلى امتهان وابتذال، وتبدد الفارق بينه وبين الرأي أحيانًا، ولم يعد هناك تمايز بين الإعلام والإعلان، أو الإخبار والدعاية، وخلت الكتابة من المقومات الصحيحة للتحرير السليم، والكتابة المحكمة للخبر الصحفي.

حدث هذا برغم أن قانون تنظيم الصحافة، وميثاق الشرف الصحفي، يشددان على التزام الصحفي بمبادئ الدستور، وأحكام القانون، وآداب المهنة، بما يراعي تحري الدقة في توثيق المعلومات، ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة، الأمر الذي يحول دون نشر وقائع مبتورة، أو مشوهة على نحو لا يراعي الأصول المهنية.

والأمر هكذا، يجب على الدولة أن تسن التشريعات التي تنظم العلاقة بين الحرية والمسئولية، دون أن يؤدي ذلك إلى نقض أي منهم؛ لأن الأصل المستقر عليه في الأنظمة القانونية هو أن حرية الصحافة لا يمكن أن تكون مطلقة بلا قيد، وإلا انقلبت إلى فوضى.

حرب أفكار:

علينا إذًا كصحفيين أن نحترم عقل القارئ، فنذكر له الحقائق مجردة، والمعلومات كمادة خام، وعرض المصادر بحسب وزنها، بحياد وإنصاف، دون انتقائية أو تحيز، وإلا

صرنا كالدول الديكتاتورية، والأنظمة الشمولية، التي تتعمد تجاهل الحقائق، والتعمية عليها، وهنا ينبغي التذكير بأن هناك أممًا انهارت أو كادت؛ بسبب ترويع أبنائها بأخبار كاذبة، وصدمتهم بمعالجات غير مسئولة.

لقد كتبت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس مقالة بصحيفة واشنطن بوست، في ديسمبر عام 2005، عندما كانت مستشارة للأمن القومي الأمريكي، قالت فيها: "إننا ضالعون في حرب أفكار، أكثر مما نحن منخرطون في حرب جيوش".

والواقع أن رأس الحربة والذخيرة في حرب الأفكار هذه، تتمثل في أخبار تم نشرها على أنها حقائق، بينما هي جبال من الأوهام والأكاذيب، قامت على إثارة الفتن حول موضوعات "مفبركة" أو قضايا مفتعلة، برزت من العدم؛ كي تتصدر المشهد المحلي، وتتصدر اهتمامات الناس، بينما هم في غفلة عن الخديعة الكبرى التي وقعوا فيها، وأسقطت أوطانهم ضحية لها.

(*) **المصدر: الأهرام**

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/177898.aspx

التاريخ: الجمعة 3 من ذي الحجة 1433هـ - 19 أكتوبر 2012، السنة 137، العدد 45973

***

الفصل الرابع

خلط الرأي بالخبر.. الرئاسة والنيابة نموذجًا

كيف وقعت الصحف المصرية في فخ خلط الرأي بالخبر؟ لنأخذ نموذجًا صارخًا! إنه قرار الرئيس محمد مرسي يوم الخميس 11 أكتوبر 2012 بتعيين النائب العام عبد المجيد محمود سفيرًا لمصر في الفاتيكان، ثم استجابته بعدها بيومين (السبت) لرغبة مجلس القضاء الأعلى ببقائه في منصبه.. احتلت تلك الاستجابة مانشيتات الصحف المصرية الصادرة يوم الأحد 14 أكتوبر 2012، فماذا جاء فيها؟ وكيف أقحمت الرأي على الخبر، بشكل بالغ الفجاجة؟!

إنه غيض من فيض، مما يجري يوميًا على صفحات تلك الصحف من هذا الخلط المؤسف، الذي يعصف بأي مصداقية مهنية لها.

اعتبرت الصحف الأمر بمثابة معركة، فيها منتصر ومهزوم، ورابح وخاسر، وبدا تعاطفها مع النائب العام واضحًا، وطغى ذلك على تغطيتها للموضوع، ولجأت معظمها- إلا قليلًا- إلى إضفاء الرأي على المعالجة الخبرية له، ولم تلتزم بشروط الخبر، ومنها عدم التلوين السياسي .

استخدمت أربع صحف - في مفاجأة عجيبة - تعبير "تراجع الرئيس"، وهي صحف: الأهرام، والمصري اليوم، واليوم السابع، والصباح.. فهل هذه مصادفة؟! فيما استخدمت ثلاث صحف تعبير "المعركة" في توصيف ما حدث، وهللت صحف لـ "النصر"، كالوطن، والجمهورية.

في الصحف جميعها بُني الموضوع الخبري على تصريحات صادرة عن أطرافه: المستشار محمود مكي نائب الرئيس في مؤتمر صحفي، والدكتور ياسر علي، المتحدث باسم رئاسة

الجمهورية، وتصريحات صادرة عن النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، وتصريحات صادرة من جانب مناصري الأخير، وأبرزهم تحديدًا: المستشار أحمد الزند رئيس نادي القضاة.

أما مقدمات مانشيتات تلك الصحف، فقد عمرت بكلمات من عينة: معركة.. انتصار.. تراجع.. هزيمة.

والآن: كيف جاءت التغطية؟

تراجع الأهرام

في الأهرام [1] جاء المانشيت كالتالي: السطر الأول : "الرئيس يتراجع.. والنائب العام مستمر"، وجاء السطر الثاني متناقضًا مع الأول؛ إذ قال: "اجتماع لمرسي وعبد المجيد يحسم الموقف استجابة لالتماس مجلس القضاء الأعلى".

الموضوع مكتوب بحرفية شديدة من أول سطر حتى آخره، فهناك تعبير استهلالي، ومقدمة تلخيصية، ومتن محكم البناء، وخاتمة باقتباس مؤثر.

لكن أين جملة "الرئيس يتراجع" الموجودة بالمانشيت.. في مقدمة الموضوع، أو حتى في متنه؟

ليست موجودة، لا مبنى، ولا معنى، ولا في المقدمة، ولا في جسم الموضوع. إذ جاءت المقدمة كالتالي: "عقب اجتماع مهم عقده أمس الرئيس محمد مرسي مع مجلس القضاء الأعلى بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة- انتهت أزمة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، الذي شارك في الاجتماع، بالاتفاق على بقائه في منصبه".

بعد ذلك بُني الموضوع على تصريحات كل من نائب رئيس الجمهورية، والنائب العام، والمتحدث باسم رئاسة الجمهورية، وبيان مجلس القضاء الأعلى، خاصة ما جاء فيه من أن الرئيس استجاب لطلب المجلس برغبة النائب العام البقاء في منصبه.

واختتم الموضوع بتصريحات للمستشار عبد المجيد محمود يخاطب فيها الرئيس مرسي قائلًا: "تحملني حتى يتوفاني الله"، وهي الفقرة التي تلقي بظلالها على حقيقة موقف النائب العام، لكن الصحف الأخرى تجاهلتها، لاسيما أنه بدا أنها تميل إلى تبني موقفه ضد رئيس الجمهورية.

فمن الذي تراجع حقًّا؟

هكذا ثبت أن من تراجع بحسب الكلام هو النائب العام، وليس رئيس الجمهورية، فآخر سطر في الموضوع يكذب أول سطر في المانشيت، أي أن المانشيت يكذب نفسه بنفسه.

والأمر هكذا، من الواضح أن من حرر المادة ليس هو من وضع عنوان المانشيت؛ لأنه لم يكن ليفوت عليه أن يشير إلى هذا التراجع في المقدمة (الرئيس يتراجع).. ما يشي بأن واضع المانشيت لجأ إلى خلط رأيه الشخصي بالخبر، لغرض ما.

وأبعد من "الأهرام اليومي"[2] ذهبت "بوابة الأهرام" في تلوين الخبر بالرأي، إذ قالت في عناوينها: "بقاء النائب العام في منصبه انتصار للقضاء على الرئاسة.. وتراجع ثان لمرسي أمام السلطة القضائية".

وجاءت المقدمة متسقة مع العناوين "الملونة"، كالتالي: "أسفرت الأزمة الجديدة التي استمرت أكثر من 48 ساعة بين السلطتين التنفيذية ممثلة في رئاسة الجمهورية، والقضائية ممثلة في النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، عن تراجع مؤسسة الرئاسة للمرة الثانية أمام القضاء، واستمرار النائب العام في منصبه. ويأتي تراجع الرئاسة في هذه الأزمة ليعيد للأذهان تراجعها من قبل أمام القضاء في أزمة إعادة مجلس الشعب المنحل بقرار من المحكمة الدستورية العليا للعمل"!

تفسيرية "المصري اليوم":

على المنوال نفسه جاء مانشيت صحيفة "المصري اليوم"، إذ قال: "مرسي يتراجع والنائب العام يكسب".

وجاءت المقدمة، رأيًا في رأي أيضًا، وأشبه ما تكون بمذكرة تفسيرية للرأي المكتوب، أكثر منها نقلًا للحقيقة، كأن ما جرى في مصر هو معركة مع عدو خارجي، وليس- في أسوأ الأحوال- اختلافًا سياسيًا.

قالت المقدمة: "أسفرت المعركة الثانية بين رئاسة الجمهورية والسلطة القضائية، ممثلة في النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، التي نشبت خلال الأيام الثلاثة الماضية، عن هزيمة جديدة للمؤسسة الحاكمة أمام القضاء، تجسدت في استمرار النائب العام في منصبه".

وزادت الصحيفة في التهويل- بعد ذكر الهزيمة المدعاة- إذ قالت: "كانت الرئاسة قد تجرعت الهزيمة الأولى، حينما تراجعت من قبل أمام القضاء في أزمة إعادة مجلس الشعب المنحل بقرار من المحكمة الدستورية العليا للعمل".

ثم شرحت بعد هذا الرأي "الشامت" بوادر انفراج الأزمة، وكيف بدأت باجتماع الرئيس مرسي، في مقر رئاسة الجمهورية، بأعضاء مجلس القضاء الأعلى، وهي أمور تنسف ما ذهبت إليه العناوين والمقدمة السابقتان نسفًا.

وزادت "المصري اليوم" الطين بلة بتلفيق خبر في العدد نفسه، منسوبًا إلى من ادعت أنه مدير مكتب المتحدث الرسمي باسم الفاتيكان، الأب لومباردي، عبر اتصال هاتفي! بأن القاهرة أرسلت طلب تسمية عبد المجيد سفيرًا قبل ١٥ يومًا، وأن الفاتيكان جاوبهم بالقبول!.

هذا الخبر نفته وزارة الخارجية فورًا، وقالت إنه لا أساس له من الصحة، بل ونفته سفارة الفاتيكان في القاهرة نفسها، مما اضطر الصحيفة إلى نشر هذا النفي الأخير، مداراة لخطئها.

اليوم السابع والصباح:

لم يختلف المانشيت كثيرًا في جريدة "اليوم السابع" الصادرة في اليوم نفسه (الأحد 14 أكتوبر 2012)، عما جاء في الأهرام والمصري اليوم، إذ جاء كما يلي: "الرئاسة تتراجع والنائب العام باق في منصبه".. وسطر ثان شبيه بالسطر الثاني في الأهرام.. لكن المقدمة هنا تنص على التراجع، إذ قالت: "تراجعت مؤسسة الرئاسة عن قرار إقصاء المستشار عبد المجيد محمود من منصب النائب العام استجابة إلى غضبة القضاة، الذين رفضوا تدخل السلطة التنفيذية في شئون السلطة القضائية" .. قمة التلوين، وخلط الرأي بالخبر.

كما لم يختلف مانشيت صحيفة "الصباح" كثيرًا عن المانشيتات السابقة، إذ قال: "الرئيس يتراجع، والنائب العام يعود إلى منصبه".. وفي الداخل حيث الإشارة للموضوع.. لا أثر للتراجع.. بل تقارير وتحليلات متفرقة.. مما يؤكد أنه رأي، لا دليل عليه!

الشروق والتحرير:

"الرئاسة تخسر معركة النائب العام".. هكذا جاء مانشيت صحيفة "الشروق"، جاذبًا للنظر.. بالغ الفجاجة والسوء في خلط الرأي بالخبر.. والغريب أنه لم تكن هناك في المقدمة والمتن والموضوع برمته ما يشير إلى هذه الخسارة، وحقيقتها، ومن الذي خسر، وبأي مقياس، وبأي مفهوم؟ وهل هذه وجهة نظر الجريدة أم ماذا؟ ولماذا أقحمت نفسها طرفًا في الموضوع بالإدلاء برأيها، وهو أن "الرئاسة تخسر معركة النائب العام"؟!

وقريب من مانشيت الشروق، جاء مانشيت صحيفة "التحرير"، مقترفًا الإثم نفسه، ألا وهو خلط الرأي بالخبر، إذ قال: "القضاء ينتصر على الرئاسة في معركة النائب العام".

فرحة "الوطن":

صحف أخرى اشتطت في معالجتها الخبرية، وتبنت دعوات الانتصار على مؤسسة الرئاسة! وهللت لذلك الانتصار (الذي حققه النائب العام بزعمها)، إذ صدر مانشيت صحيفة "الوطن" كالتالي: "القضاة: الله أكبر.. انتصرنا"، وهو عنوان سليم مهنيًا؛ لأنه اقتباس من مصدر معلوم، إلا أن المقدمة جاءت مفعمة بالرأي، على حساب الخبر، كالتالي:

"وسط أجواء فرح عارمة وشعور بالانتصار، احتشد آلاف القضاة في دار القضاء العالي لاستقبال المستشار عبد المجيد محمود النائب العام، وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، بعد عودتهم من لقاء الرئيس محمد مرسي برئاسة الجمهورية، وملأت الزغاريد أرجاء قاعة عبد العزيز فهمي، وهتف أكثر من 2000 قاض وعضو نيابة "الله أكبر انتصرنا" بعد إعلان تراجع الرئيس عن قرار إقالة النائب العام، وتعيينه سفيرًا لدى الفاتيكان".

ولم تكتف "الوطن" بهذا الاحتفاء الكبير بعبد المجيد (المنتصر)، وإنما زادت في كلامه ما لم يقله، إذ جاء في العنوان: "عبد المجيد: سوء فهم من الرئاسة"، ونسبت إليه (في المتن) قوله: "إن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء عرضوا وجهة نظرهم على الرئيس، وانتهوا إلى أن ما حدث سوء فهم من مؤسسة الرئاسة".

هذه الزيادة الأخيرة: "سوء فهم من مؤسسة الرئاسة"، انفردت بها "الوطن"، عن بقية الصحف، ومن الواضح أنها دستها على لسانه، أي أنه لم يقلها، بدليل أن صحيفة "التحرير"، الأشد "عداوة" للرئيس، أوردت الرواية في صفحتها الثانية، بأن نسبت إلى عبد المجيد قوله: "وشرح كل منا وجهة نظره للآخر، وقلنا يبدو أنه حدث سوء فهم فيما يتعلق بأمر الموافقة على قرار الرئيس".

كذلك جاءت الرواية في صحيفة "الجمهورية" على لسان النائب العام، كما يلي: "سوء الفهم وراء الإعلان عن موافقتي على الاستقالة.. فمن أين جاءت "الوطن"، بما نسبته للرجل من اتهام لمؤسسة الرئاسة بسوء الفهم؟!

صحف أكثر توازنًا:

صحف ثلاث كانت أكثر توفيقًا في التعامل مع الموضوع، ولم تلجأ إلى خلط الرأي بالخبر، وهي صحف: الأخبار، والجمهورية، والحرية والعدالة.

فقد جاء مانشيت صحيفة "الأخبار" متحفظًا، وإن كان غير دقيق؛ إذ قال: "النائب العام مستمر في منصبه.. والرئيس يلغي قرار تعيينه مستشارًا".. والرئيس لم يلغ قراره، فليس هذا التوصيف الدقيق.

أما مانشيت صحيفة "الجمهورية" فكان أكثر وقارًا، وجاء سطره الأول محايدًا: "النصر للقانون والشرعية".. عنوان "لا مع، ولا ضد".. ثم جاء العنوان الثاني :"مرسي استجاب لطلب الأعلى للقضاء.. وأبقى على النائب العام".

هكذا لم تقحم "الجمهورية" نفسها طرفًا في تفسير، أو تلوين ما حدث برأيها، كما فعلت "المصري اليوم" وأخواتها، بل بدت مقدمتها أكثر إحكامًا.

وجاء مانشيت صحيفة "الحرية والعدالة" أكثر دقة وإحكامًا بين الصحف جميعًا بقوله: "محمود مكي نائب رئيس الجمهورية: الرئيس يقبل التماس الإبقاء على النائب العام".

توظيف الصورة:

لم تغب الصورة الصحفية عن التوظيف السياسي في هذا السجال، إذ استخدمت في بعض الصحف بما يبرهن على الانتقائية السافرة التي اتبعتها، فهناك صحف تجاهلت صورة الرئيس مع أعضاء المجلس، وبينهم عبد المجيد، مع أنها أهم صورة، وانحازت إلى نشر صورة الأخير، وهو في مكتبه، وخلفه لافتة ذات مغزى تقول: "العدل أساس الملك".

وشبيه بهذه الصورة "فردت" صحيفة "التحرير" صورة بامتداد ثمانية أعمدة أعلى الصفحة الأولى، مكتفية بها، دون صورة الرئيس المذكورة، وكذلك نشرت "المصري اليوم" صورة النائب العام في مكتبه، وهي الصور نفسها التي أبرزتها صحف: الشروق، والوطن، واليوم السابع.

وفي المقابل، اكتفت الجمهورية بنشر الصورة السليمة (الرئيس مع مجلس القضاء الأعلى)، ونشرتها الأهرام لكن بجانب صورة عبدالمجيد، وهو يتلقى التهاني بمكتبه!، في حين نشرت الأخبار صورة عبد المجيد المذكورة مع المانشيت، بينما أخرت نشر صورته مع الرئيس ومجلس القضاء الأعلى إلى صفحة 3، مع أن الأهم للقارئ نشر صورة الرئيس والمجلس في الصفحة الأولى لا الثالثة.. التي يمكن نقل صورة عبد المجيد إليها!

هذا بينما لم تنشر "الحرية والعدالة" أي صورة .. لا للرئيس، ولا للنائب العام، في دلالة على عدم اهتمامها بالصورة الصحفية.. فيما يبدو!

الهوامش:

(1) الأهرام، 14 أكتوبر 2012.

http://www.ahram.org.eg/The-First/News/176766.aspx

(2) بوابة الأهرام، 13 أكتوبر 2012.

http://gate.ahram.org.eg/News/261187.aspx

***

الفصل الخامس
جمعة 12 أكتوبر نموذج صارخ للانحياز

تجسد التغطية التي قدمتها صحف مصرية، لأحداث جمعة 12 أكتوبر 2012 في ميدان التحرير، وما وقع فيها من اشتباكات بين ذوي التوجه الإسلامي، المتعاطفين مع الإخوان والرئيس مرسي، والمناوئين لهم من الفلول، والتيارات العلمانية والليبرالية- نموذجًا سافرًا للانحياز الأعمى، وعدم الالتزام بالحياد والإنصاف، بحق طائفة عريضة من المجتمع المصري، ألا وهم الإسلاميون، إذ تجاهلت روايتهم للأحداث، إلا قليلًا، وتبنت - تمامًا- رواية مناوئيهم.

بداية: انقسمت الدعوة التي وُجهت للانخراط في تلك الجمعة إلى كونها جمعة "كشف حساب للرئيس مرسي" من قبل القوى العلمانية والليبرالية والفلولية، وجمعة "إقالة للنائب العام" من جانب القوى ذات التوجه الإسلامي، مما أدى إلى فشل الجمعة برمتها في الخروج بمشهد ثوري موحد؛ نتيجة الانقسام الشديد بين الفريقين، الذي وصل إلى حد الصدام العنيف داخل الميدان، وعلى أطرافه بين أنصارهما، ووقوع مئات الإصابات من كلا الفريقين.

والأمر هكذا، كان يجب على الصحف المصرية التزام الحيدة والموضوعية في تغطية الأحداث المؤسفة، لكن غلب عليها انتماؤها السياسي، وأجندتها الخاصة، فانحازت إلى طرف (القوى المدعاة بالمدنية)، وتحاملت على الطرف الآخر (القوى المتنسبة للإسلامية)، ووصلت درجة التحامل إلى إلقاء التبعة والمسئولية فيما حدث، على الطرف الأخير، استباقًا لنتائج التحقيقات، وجريًا على عداء منهجي لتلك القوى.

عمومًا: هذه عينة من العناوين التي تصدرت المشهد، ويبدو فيها الانحياز الأعمى في التغطية الصحفية، وكلها للصحف الصادرة في اليوم التالي مباشرة، ألا وهو يوم السبت 13 أكتوبر 2012:

غزوة إخوانية وجمل الإخوان:

"غزوة إخوانية تحول التحرير إلى ساحة معارك".. هكذا جاء مانشيت جريدة "الشروق".. وأضافت عناوينه: "شباب الجماعة يعتدون على المتظاهرين بسبب هتافات ضد الرئيس، ويطردونهم من الميدان".

لم تكتف الصحيفة بذلك، بل ذهبت إلى التحريض على حزب الحرية والعدالة بالقول: "121 مصابًا.. والحرية والعدالة يغسل يديه من الدماء".. وفي الداخل قدمت "الشروق" نقلًا مغرضًا للأحداث تجاوز الحقيقة بالقول: "الإخوان يطاردون المتظاهرين بعد الصلاة (هكذا)، ويحطمون منصة المنظمين لـ"كشف الحساب".. كمال خليل: ميليشيات مدربة تابعة للجماعة هاجمت المتظاهرين".

وفي الداخل امتلأت الصحيفة بالأكاذيب، والحض على العنصرية والكراهية بحق الإخوان.. وجاء في الصفحة الثانية تقرير بعنوان "أفواج إخوانية من المحافظات ضد المتظاهرين"!

ونافستها صحيفة : "التحرير" في الكذب وانعدام المهنية بمانشيت يقول: "موقعة جمل الإخوان.. الإخوان يعتدون على المتظاهرين في التحرير ومحمد محمود".

وكانت أكثر الصحف "عنصرية" صحيفة "صوت الأمة" التي خرجت تحت مانشيت يقول: "الشعب يريد إسقاط الإخوان"، وكتب رئيس تحريرها عبدالحليم قنديل، يقول: "سقوط الإخوان في ميدان التحرير"، متهمًا مرسي بأنه خان الدم، وقضية الثورة، بحسب تعبيره، مضيفًا: "قيادة الإخوان ضُبطت متلبسة بتوريط شبابها في موقعة جمل جديدة.. خرجت منها مهزومة.. وسوف تُهزم في كل مرة مقبلة".

وطبعًا هذا مع انحياز الصور المنشورة بتلك الصحف إذ ركزت على ما نُسب إلى الإخوان من قذف الحجارة، في حين تجاهلت تجاوزات الطرف الآخر، واعتداءته.

الانحياز بالصورة:

كذلك كان هناك انحياز بالصورة، بتعمد إبراز الصور التي وقع فيها ضحايا للاشتباكات من غير الإخوان، مع تجاهل الصور التي كان أنصار الإخوان ضحايا فيها، ومن ذلك صورة قالت الصحف إنها لبعض شباب الإخوان (هكذا) يحطمون المنصة التي أقامتها القوى الليبرالية بالميدان!

وكانت الصورة صاحبة السبق في النشر بمعظم الصحف الصادرة، صورة قيام أفراد محسوبين على الإخوان المسلمين في ميدان التحرير بإزالة منصة من تُسمى بالقوى المدنية، في انتقائية شديدة أردات بها تلك الصحف تعزيز الانطباع لدى القارئ بأن الإخوان، ومؤيديهم، هم المخطئون، وذلك دون رواية القصة الكاملة لحقيقة ما حدث بشأن المنصة.

أمانة صحفية:

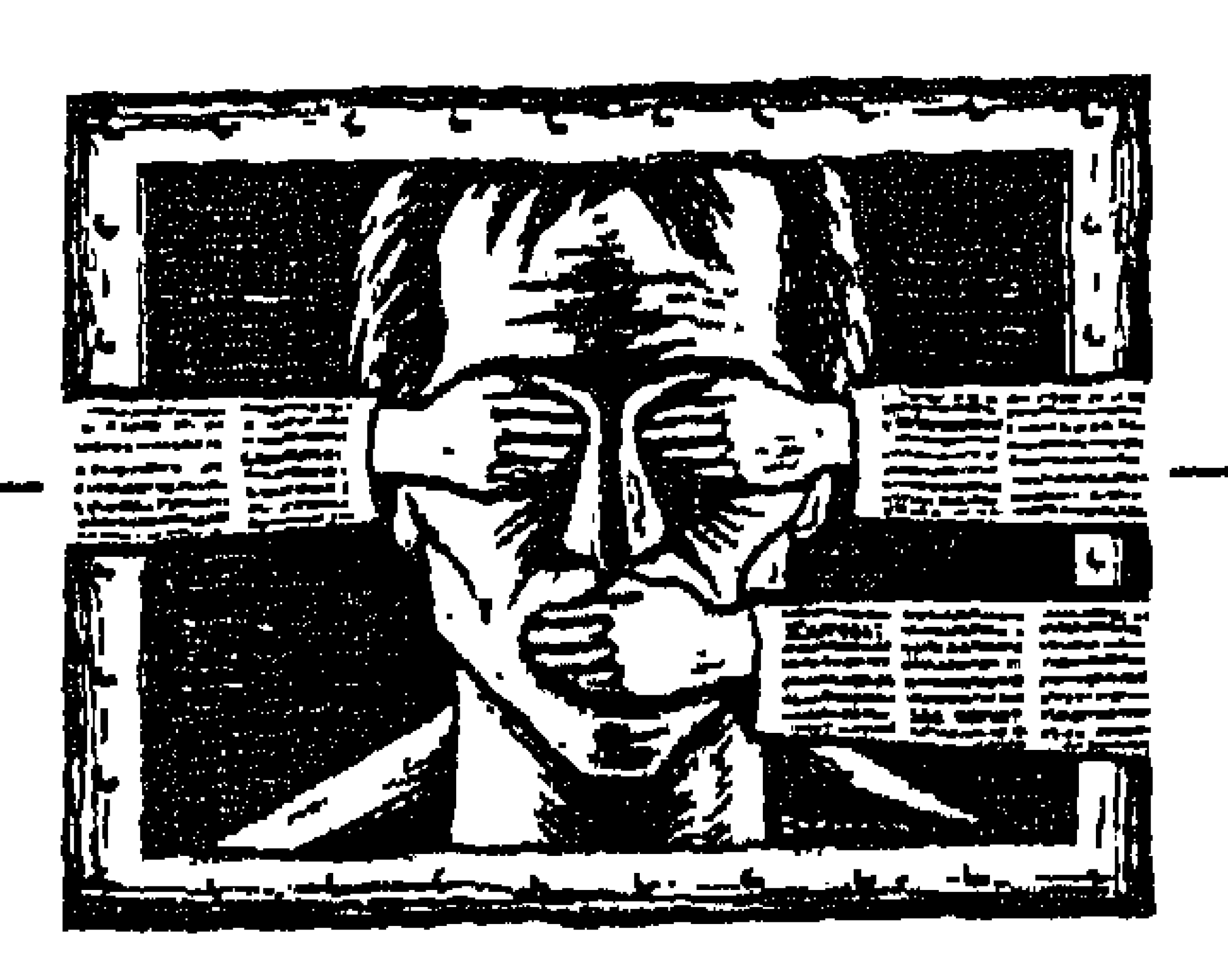
وفي المقابل التزمت صحف أخرى بالأمانة الصحفية في النقل، واجتهدت ألا تكون طرفًا فيما يحدث، وأن تنأى بنفسها عن الاعتماد على الانطباع، والرأي، والأحادية.

وقالت "الأهرام" (الصفحة الرابعة): "فتنة بين القوى السياسية والإخوان.. وموقعة جديدة بسبب الجمل". وبدت "المصري اليوم" متحفظة أيضًا، إذ قالت في مانشيتها "موقعة بدون جمل"، وقالت الصباح: "حرب شوارع في التحرير"، وتصدر "الوطن" مانشيت: "حوار الدم بين شركاء الثورة".. معارك عنيفة بين الإخوان والقوى المدنية.. وظهور قوي لـ "التيار الشعبي"!

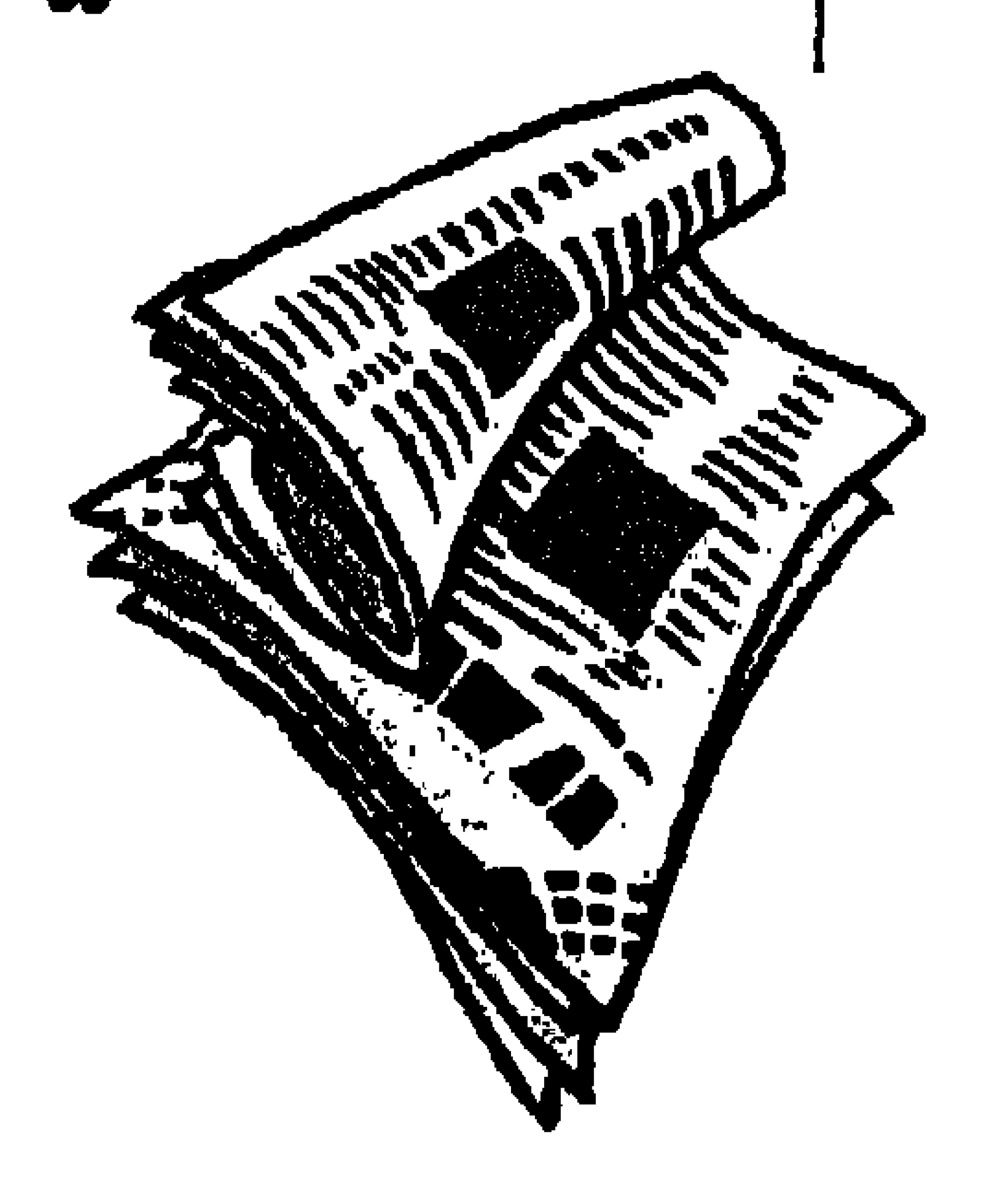
وكذلك جاء مانشيت صحيفة "الحرية والعدالة: "اشتباكات دامية في التحرير" .. و"الجمهورية" بالقول: 41 إصابة في اشتباكات التحرير.. معارك عنيفة في مليونية حساب الرئيس، ورفض براءة الجمل.

وكان لافتًا أن الصحف لم تقدم في معالجاتها تحليلًا لما حدث، وكيف يمكن تجنبه في المستقبل؟

***



الباب الثاني
فن صناعة
الأكاذيب الصحفية



الفصل الأول
كذبة "مضاجعة الوداع"

لم تكن فضيحة عالمية للبرلمان المصري فقط بقدر ما كانت تشويهًا للإسلام وتعاليمه، ردد إفكها عدد من الإعلاميين والكتاب الصحفيين؛ لخصومة سياسية مع أعضاء البرلمان، ومحاولة إظهارهم بمظهر قبيح، لمجرد أن غالبيتهم تنتمي إلى التيار الإسلامي.

تلقف هذا الإفك حاقدون على مصر والإسلام، فوصل الخبر إلى صحف أوربا وأمريكا، مع أنه لا يعدو أن يكون "كذبة سوداء"، انطلقت من كاتب في "الجمهورية"، وآخر في "الأهرام"، لكنها ألحقت أبلغ الأذى بسمعة مصر، وبرلمانها المنتخب، وتيارها الثوري الإسلامي، حيث انتقلت الكذبة من الصحافة المحلية إلى القنوات التلفازية، ثم إلى وسائل التواصل الاجتماعي، ثم إلى الصحافة الدولية، قبل أن يتبين في النهاية أنها مجرد "فبركة" حقود لا أصل لها.

البداية كانت مع ما كتبه عمرو عبد السميع في جريدة الأهرام يوم 24 أبريل 2012 تحت عنوان: "واإعلاماه"[1].. وقد تتبع الكاتب الصحفي إيهاب الزلاقي القصة فقال[2]:

"على مدار الأيام الماضية، لم يكن هناك حديث أكثر انتشارًا من خبر عجيب، يقول إن البرلمان المصري يناقش قانونًا يتيح للزوج مضاجعة زوجته بعد وفاتها في اختراع سُمي (مضاجعة الوداع)". ويغض النظر عن الخيال المريض وراء الفكرة (لا تحتاج لقانون) تعامل معها البعض بجدية بالغة. لكن بمتابعة الخبر، وجدت أنه يندرج تحت بند الأخبار (الرمادية)، وأن أصله الأول والأساسي هو مقال لعمرو عبد السميع في "الأهرام".

تحدث عبد السميع في مقاله عن خطاب أرسلته ميرفت التلاوي رئيسة المجلس القومي للمرأة إلى رئيس مجلس الشعب الدكتور سعد الكتاتني، استعرضت فيه مشكلات

المرأة المصرية.. أضاف عبدالسميع: "بتنا نسمع- في هذه الأيام السعيدة- من يتحدث عن ضرورة صدور تشريع يسمح للبنت بالزواج في سن الرابعة عشرة، أو قانون آخر يقر ما سماه البعض (مضاجعة الوداع)، الذي يسمح للزوج بمواقعة زوجته خلال الساعات الست التي تلي وفاتها!".

يقول إيهاب الزلاقي: "لاحظ أن الكاتب بدأ بـ (بتنا نسمع)، أي أن ما سيذكره أشياء سمعها، ولم يتحقق منها، ويلي ذلك مباشرة (صدور تشريع يسمح للبنت بالزواج في سن الرابعة عشرة)، وهذا خبر حقيقي إذ حاول بعض النواب مناقشة هذا الأمر بالفعل.

وهكذا مهد عبد السميع الأرض للكذبة التي سيلقيها عندما هيأ القارئ أولًا بمعلومة صادقة، ثم أطلق كذبته الكاملة في السطر التالي بالحديث عن مضاجعة الوداع.

عظيم، عبد السميع بخبرته الطويلة في (تلفيق الأخبار) قدم لنا خبرًا رماديًا بامتياز، مهد له بخبر صحيح، وألحقه به؛ ليعتقد القارئ أن الأخبار كلها صحيحة، ولكن تبقى مشكلة، فعدد قراء الأهرام، وعدد قراء السيد عبد السميع لن يسمحا له بتمرير هذا الخبر الرمادي، وإحداث التأثير المطلوب، وهو تشويه سمعة نواب البرلمان بخبر مكذوب جملة وتفصيلًا، وهكذا تأتي الحلقة الثانية من حلقات صناعة الخبر الرمادي.

يتلقف مذيع - عبر قناة تلفزيونية- هذا المقال، ثم يبدأ في قراءته على الهواء، فيُصاب الجمهور بالفزع، وينسى بعد ثوان قليلة أن المذيع نفسه أبدى تحفظاته على الخبر، وعلى مصداقيته، ويبقى في الذهن فقط أن النواب يناقشون تشريعًا يسمح للزوج بمضاجعة زوجته المتوفاة!

ومع ذلك، لا يحقق العرض التلفزيوني الأثر المدمر المطلوب؛ لأن البرنامج ليس له حضور مع المشاهد العادي، أو يذاع في وقت لا يسمح لقطاعات واسعة بمتابعته، لتأتي الحلقة الثالثة في صناعة الوهم بتسجيل تلك الفقرة، ونشرها على "يوتيوب"؛ لتكون

متاحة أمام الجميع في أي وقت، ويسهل مشاركتها عبر الشبكات الاجتماعية، وتحويل الوهم إلى خبر "طلع في التلفزيون"!

لكن، وببساطة شديدة، لم يناقش البرلمان هذا الشيء، ولم يطرح هذا الكلام حتى من أكثر النواب تخلفًا! وببساطة شديدة، عمرو عبد السميع، وبخبرته الطويلة في (أخبار الأجهزة) و(الأخبار الموجهة)- صنع خبرًا رماديًّا بامتياز، بحرفية عالية، من الوهم الكامل، ونشره باعتباره حقيقة.. وهو محض أكذوبة!

وببساطة شديدة، استُخدم، جابر القرموطي [3]، أو تورط، أو أغراه الموضوع في نشر المقال باعتباره (خبرًا) في برنامج تلفزيوني، فأكسب الخبر الوهمي مساحة جديدة من المصداقية!

وببساطة أكبر، استسهل رواد الشبكات الاجتماعية نقد وانتقاد وهجاء النواب (الإسلاميين) على خبر مكذوب!

انتهى التحليل الرائع للزلاقي، لكن تجدر الإشارة إلى أن عمرو عبد السميع لم يكن أول صحفي يردد أكذوبة "مضاجعة الوداع"، إذ سبقه إلى ترديدها رئيس تحرير جريدة قومية كبرى، هو محمود نافع رئيس تحرير "الجمهورية". إذ كتب في عموده "ويبقى الأمل"[4]، قائلًا: "اندهشنا وانفتحت أفواهنا حتى أصبحت بحجم الكرة الأرضية، حين تحدث أحدهم (يقصد أحد نواب البرلمان) في غير السياسة، وتحت مقام الوفاء والحب والوداع، مؤكدًا حق الزوج في أن يجامع زوجته بعد الوفاة لمدة 6 ساعات!" (انظر إلى الكذب البواح.. كيف سيجامع الميتة لمدة ست ساعات متصلة؟ وأي ثور حُرم من الإنسانية يفعل هذا، ويأتي من يحاول تقنين هذا الأمر له؟!).

ثم انبرى نافع – ولا أدري أين نفعه – في نقد النائب الذي لا يعرفه أحد، ولم يره أحد، ولم يسمعه أحد، فقال :"هذا الرجل العبقري تحدث حتى كشف عن عبقريته الفذة فرأيناه، وما يشغل رأسه من هموم مصر والمصريين، إلا جماع الزوجة بعد الموت".

لم يفوت توفيق عكاشة الفرصة أيضًا، ودخل على الخط، وانتقد في برنامجه على قناة (الفراعين)، ما اعتبره "الفضيحة المخجلة التي تناقلتها الصحافة الأجنبية"(5).

وهكذا لف الخبر الكاذب العالم العربي في أيام، وخرجت عناوين مثيرة تقول:

- نواب السلف والإخوان يناقشون مضاجعة الرجل لزوجته المتوفاة.
- فضيحة جديدة .. البرلمان يناقش قانون يسمح بـ"مضاجعة المرأة بعد الوفاة".
- مشروع قانون يبيح معاشرة الزوجة بعد وفاتها، يثير جدلًا إعلاميًا عالميًا.
- قانون معاشرة الزوجة بعد موتها "مضاجعة الوداع" يثير الجدل بين المصريين.
- أنباء عن مشروع قانون في برلمان بعد الثورة لمضاجعة الوداع.
- قانون معاشرة الزوجة بعد موتها يثير الجدل في مصر.
- أنباء عن مشروع قانون يسمح بمضاجعة الوداع في الساعات الأولى من الوفاة.
- قانون "مضاجعة الوداع" يشغل الشارع المصري.
- بالفيديو: قانون معاشرة الزوجة بعد موتها "مضاجعة الوداع".
- بالفيديو: عزت أبو عوف يناقش خبر مضاجعة الوداع.

أما الفيديوهات حول الموضوع فملأت الآفاق، وتناول الموضوع كل من: هالة سرحان، وخالد عبد الله، وصباح دريم، وقناة الآرامية العراقية، والعراقية الدكتورة وفاء سلطان، وجيهان منصور، وغيرهم كثيرون!

وبرغم ذلك، لم ينتبه الرأي العام العالمي إلى الخبر، ثم جاءت نقطة التحول مع قيام موقع "العربية" الناطق بالإنجليزية بنقل الخبر إلى الإنجليزية في يوم (25 أبريل 2012)، وعنه نقلته وسائل الإعلام الأجنبية، فنقلته "ديلي ميرور" البريطانية في طبعتها الرئيسة، وعبر موقعها، كما نقلته صحيفة "ديلي ميل"، وجاء في تقرير أعدته مراسلتها بالقاهرة "لي

موران"- في أسلوب بالغ السخرية- أنه سيصبح بإمكان الرجال المصريين- قريبًا- مضاجعة زوجاتهم المتوفيات خلال الساعات الست الأولى من الوفاة، وأن هذا القانون جزء من مناقشات جرت في البرلمان من قبل النواب الإسلاميين! (لم تتحر المراسلة صحة النبأ، ولم تتساءل عن مصدر المعلومة، وانساقت خلف الأكذوبة دون تثبت، بالمخالفة لكل المعايير المهنية).

وجريًا على ما فعلته المراسلة البريطانية، ذكرت صحيفة "حريت" التركية أن البرلمان المصري الذي تسيطر عليه جماعة الإخوان المسلمين والنواب السلفيون (هكذا) يستعد لمناقشة مسودة قانون "جماع الوداع"، الذي يتيح للأزواج مجامعة زوجاتهم المتوفيات حتى بعد وفاتهن بست ساعات!

وهكذا تعامل الكثيرون مع الخبر بجدية بالغة، وأشار كاظم فنجان الحمامي في جريدة المستقبل العراقية في عددها يوم 25 أبريل 2012 إلى أن الشيخ المغربي عبد الباري الزمزمي كان أكد كلام النائب المصري تحت عنوان (الحلال المنبوذ)!

لكن الصحفي الأمريكي دان ميرفي بذل جهدًا استقصائيًا في المسألة، وذكر في موقع صحيفة "كريستيان ساينس مونتور" أن عمرو عبد السميع، وهو أحد أنصار الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك- وفق قوله- هو أول من أعلن الخبر للعالم في مقالة نشرتها "الأهرام" المصرية.

وتصاعد الأمر داخليًا في مصر، وتقدمت المحامية نورا علي الفرا ببلاغ إلى النائب العام طالبت فيه بالتحقيق في الواقعة، مؤكدة أن القانون (المزعوم) جعل الإسلام عرضة للاستهزاء والازدراء، وقالت في بلاغها: "إنها تقدمت به كمواطنة ليبرالية تغار على دينها، ووطنها".

وطالبت بالتوصل إلى حل قاطع مع مجلس الشعب في قضية قانون مضاجعة الزوجة المتوفاة؛ لبيان ما إذا كان قد نوقش بالفعل بالمجلس من عدمه، ورفع الحصانة القانونية عن العضو أو الأعضاء مقدمي هذا المشروع، لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاههم.

وامتلأت صفحات فيس بوك وتويتر بألوان مقذعة من الهجاء والسخرية بحق نواب البرلمان، (المحسوب على الإسلاميين)، ووصفه البعض ببرلمان "قندهار"، وكتبت المدونة المغاربية هناء حمزة يوم 28 أبريل 2012- ساخرة- تحت عنوان "مضاجعة الوداع وفحول الربيع العربي"، تقول: "ماتت أم العيال، وتركت خلفها نصف دزنة (دستة) من الأولاد اليتامى، ورجل يستطيع أن يتمتع بجسدها ست ساعات بعد وفاتها...أمها تندبها، وأولادها يريدون اللحاق بها، وهو يخلع ملابسه، وينقض على جسدها لوداعها، تطبيقًا لقانون يناقشه مجلس النواب في مصر!"[6].

وتورط ناشطون أقباط في ترويج الكذبة، وكتبت الناشطة القبطية كريمة كمال تحت عنوان: "مضاجعة الوداع وعقلية النواب"[7]، تقول :"أثار ما تردد حول طرح أحد النواب في مجلس الشعب مشروع قانون يعطي الحق للزوج في مضاجعة الزوجة في الساعات الست الأولى بعد الوفاة، مما عرف بـ "مضاجعة الوداع"- حالة من الاستياء والقرف لدى قطاع كبير من المصريين، الذين صُدموا ليس فقط من تدني اهتمامات البرلمان، بل من أولوياته أيضًا".

وأضافت: "لن أناقش الكذب، والادعاء بأن هذا المشروع لم يطرح، فيكفينا أنهم ينكرون لنعلم أننا لسنا مفعولًا بنا (!)، وأننا يمكن أن نتصدى لكل هذه الأفكار التي تريد العودة بنا عقودًا طويلة إلى الوراء.. لكنني أناقش ما هو أهم، وهو: هل نترك لهذه العقول التشريع لما يمس المرأة؟

لم يقف الأمر عند هذا الحد، إذ انتقلت الكذبة المفتراة إلى ساحات الإسلاميين، وعلق عليها الدكتور سعد الدين الهلالي أستاذ الفقه بجامعة الأزهر، لبرنامج " القاهرة اليوم"،

على قناة أوربت، فقال: "بعد الموت تنتهي العلاقة الزوجية.. ومضاجعة الرجل لزوجته عقب وفاتها من أفعال الشذوذ، كما أن عقد الزواج يكون انتهى بمجرد الموت".

وانخرط الناشطون الإسلاميون في طرح فتوى على الإنترنت تبدأ بالسؤال: "ما الحكم في رجل جامع زوجته بعد وفاتها محبة بها، وتوديعًا لها، وهو يعلم أنها ميتة؟" (لاحظ الصياغة الخبيثة) فتأتي الإجابة بأن "هذا الفعل اعتداء على حرمة الميتة، وأمر تعافه النفوس السوية، والفطرة السليمة، وأنه ورد نص الفقهاء على حرمة وطء الميتة، سواء أكانت زوجة أو أجنبية"[8].

ومع تكرار الكذبة أخذت تتحول تدريجيًا إلى حقيقة لدى الكثيرين .. إلى أن جاء ما يهدمها، وهو الأمر الذي عجز نواب البرلمان نفسه عنه (إقناع الرأي العام بأن الأمر مجرد كذبة ثقيلة).

ففي 30 أبريل 2012، وبعد ستة أيام كاملة من ترويج الأكذوبة، ومحاولة بثها في الآفاق، نشرت وكالة أنباء الشرق الأوسط،، نفيًا من مرفت التلاوي رئيسة المجلس القومي للمرأة لما تردد في بعض وسائل الإعلام حول إرسال المجلس خطابًا للدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، بشأن مشروع قانون مضاجعة الوداع. وأكدت التلاوي في نفيها أن المجلس لم يرسل خطابًا بهذا الشأن، وأن مشروع القانون لم يقدم أو يناقش من الأساس في البرلمان!

وأوضحت التلاوي لعدد من السفراء الأجانب الذين استفسروا عن مضاجعة الوداع - إلى هذا الحد تطورت الأمور، باستفسار هؤلاء السفراء عنه - أن الموضوع لا أساس له من الصحة، وأن البرلمان المصري بريء من الموضوع.

في الوقت نفسه خرج رئيس مجلس الشعب سعد الكتاتني ليكذب الخبر، ويتهم الإعلام - متأخرًا - بعدم الموضوعية والحياد، وتعمده تشويه صورة أعضاء مجلسي الشعب والشورى.

والأمر هكذا، هاجمت صحيفة كريستيانساينس مونيتور "الأهرام"، واتهمتها بأنها تعمدت ممارسة "التضليل الصحافي"، ومنحت الصحافة الصفراء في الغرب مادة دسمة للإساءة للإسلام والمسلمين، وسرعان ما تحولت إلى حملة انتقاد واسعة للإسلاميين، وتشهير بما سمته "انحلالهم الأخلاقي".

وقالت الصحيفة : "كذب الأهرام افتضح عندما خرجت التلاوي نفسها لتنفي مناقشة أي مشروع عن المعاشرة بعد الموت في البرلمان، ناهيك عن عدم إرسالها أي شكوى بخصوص المشروع غير الموجود أساسًا".

وأضافت كريستيان ساينس مونيتور: "الأمر ليس مستغربًا، فأي شخص يعرف المصريين يدرك أنه لا يمكن أن يصدق مثل هذا الخبر؛ لأن الحديث عن معاشرة الموتى أمر متطرف بدرجة مضحكة، كما أنه لا توجد أي جماعة إسلامية في مصر، تبنت مثل هذا الرأي في أي وقت من الأوقات".

ووصفت الصحيفة الأمريكية ما نشرته "الأهرام" بأنه محاولة لخلق حالة من الذعر تصب في مصلحة خصوم السياسيين الإسلاميين، مع احتدام سباق الرئاسة (الانتخابات الرئاسية، التي جرت يومي 23 و24 مايو 2012).

والعجيب أنه بعد مرمغة سمعتها في الوحل، لم تتخذ "الأهرام" أي إجراء إزاء الكاتب مروج الشائعة السوداء، على الرغم مما مس سمعتها من ضرر بليغ، بل سمحت له بالاستمرار في الكتابة، دون أن يرف له جفن، أو يكلف نفسه عناء الاعتذار، كأن شيئًا لم يكن!.

ولم يطرح أحد السؤال: من المسئول عن الإهانات التي لحقت بمصر وبرلمانها؟ ومن يحاسب من افترى هذه الكذبة الأثيمة؟ وكيف يكون حسابه؟ وهل تسقط جريمته بالتقادم؟ وهل ينجو بفعلته الخسيسة؟ وعلى أي أساس؟

الهوامش:

(1) http://www.ahram.org.eg/878/2012/04/23/4/145276/219.aspx

(2) إيهاب الزلاقي: مقال "القول الحسم في معرفة أخبار الوهم (مضاجعة الوداع)"، الخميس 26 أبريل، 2012.

(3) تم إذاعة الخبر فى برنامج "مانشيت" على الرابط: http://youtu.be/xb_EfWMCPb4

(4) محمود نافع: مقال "ويبقى الأمل"، جريدة الجمهورية، الصفحة الخامسة، 19 أبريل 2012.

(5) http://www.youtube.com/watch?v=RZDhA0pTtY7

(6) http://hana.elaphblog.com/posts.aspx?U=4466&A=111918

(7) http://www.almasryalyoum.com/node/815811

(8) http://www.islamweb.net/fatwa/index....twaId&Id=28341

❊❊❊

الفصل الثاني

سالي زهران .. شهيدة "الفبركة"

زهرة الجنوب.. ابنة الصعيد.. عروس الثورة.. سيدة شهداء 25 يناير.. أيقونة الثورة.. جان دارك الثورة.. ألقاب أطلقت على سالي زهران.. تلك الفتاة المصرية التي اشتهرت بابتسامتها الواسعة، ووجهها البريء، والتي ماتت في بلدها سوهاج يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011.. لكن الصحافة روجت أنها توفيت في ميدان التحرير، بأيدي بلطجي، على خلاف الحقيقة.

ليس عيبًا في خضم البحث عن قصص مثيرة من بين سطور الثورة الوقوع في خطأ غير مقصود، لكن الغريب تعمد تجاهل الحقيقة، برغم وصولها للإعلام، كأن المطلوب قصة "تعبيرية"، تحظى بمواصفات غربية: فتاة مصرية غير محجبة .. ليبرالية متحررة في العرف الغربي .. تلقى وجه ربها في ميدان التحرير إثر اعتداء بلطجية النظام البائد.. فيتضح بعد ذلك أنها لم تكن في التحرير أصلًا، فضلًا عن كونها محجبة (أي تُحسب على الإسلاميين).

وكما تمر "عشرات الفبركات" التي ترتكبها الصحف كل يوم، دون أن يكشف أمرها أحد، كان يمكن لهذه "الفبركة" أن تمر، لولا أن أسرة الفتاة نفسها سارعت إلى تكذيب تلك الرواية، وآثرت كشف الحقيقة للرأي العام، فأعطت بهذا درسًا ثمينًا في وجوب الالتزام بنبذ الكذب والتلفيق، وتقديم الحقيقة المجردة.

لا ينقص من تضحية سالي، ورمزية استشهادها طبعًا، أن تكون قد ماتت فى التحرير، أو في سوهاج، أو في أي مكان آخر بمصر.. لكن المشكلة حقًا هي في تقديم قصة للشهيدة الراحلة، لا علاقة لها بالواقع أو الحقيقة.

وأينما كان المكان الذي توفيت فيه زهرة الجنوب، وكيفما توفيت، فستبقى إحدى شهيدات ثورة التحرير التي غيرت وجه مصر. وقد روى مسلم من حديث سهل بن

حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النبي ﷺ قال: **"من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء، وإن مات على فراشه"**.

كانت بداية القصة "المفبركة"، صورة احتلت صفحة كاملة في جريدة "المصري اليوم" بتاريخ 6 فبراير 2011 تحت عنوان: "شهداء ثورة 25 يناير: الورد اللي فتح في جناين مصر".[1]، وتتضمن 11 صورة لأبرز شهداء الثورة، وتتوسطهم سالي.

قدمت الصحيفة تعريفًا بكل شهيد، وتحت صورة "الشهيدة سالي زهران"، قالت: "كانت في طريقها لميدان التحرير حين اعترضها بلطجية، وضربوها بالشوم على رأسها، توفيت متأثرة بنزيف في المخ".

هذه معلومات خاطئة كذبها ناشطون سريعًا على شبكة الإنترنت، مؤكدين أن سالي توفيت بالسقوط من الدور التاسع من العمارة التي تقطنها بشارع الجمهورية في سوهاج، على إثر منع أهلها لها من معاودة النزول للمشاركة في المظاهرات.

كشفت ذلك فضائية "أون تي في" عندما بثت برنامجها "بلدنا بالمصري"، بعنوان: "زيارة لأهل الشهيدة سالي زهران، أكدت فيه والدتها أنها لقيت حتفها بعد سقوطها من شرفة المنزل.

وروت الأم في البرنامج ما حدث[2] فقالت: "سالي عرفت من صديقاتها بالمظاهرات، وخرجت معهن صباح الجمعة (28 يناير)، وعادت إلى المنزل مجهدة من آثار القنابل المسيلة للدموع، وقررت تغيير ملابسها، والنزول مرة أخرى، إلا أنني منعتها من النزول، وقلت لها: "يكفي ما قمتِ به"، لكنها ثارت، وقالت: "حرام عليكي..سيبيني يا ماما أعمل حاجة للبلد.. مش ليا..لأخواتي"، لكن توازنها اختل، وسقطت من الشرفة، وماتت في الحال".

والتقطت الخيط- بذكاء- جريدة "الأهرام"، وكتب الزميل محمود مكاوي يوم 26 فبراير 2011 بعنوان: "سالي زهرة الجنوب شهيدة أكاذيب الصحافة"[3]، يقول إن

الصفحة الأشهر لـ "المصري اليوم"، التي حملت صورة سالي تضمنت معلومات مغلوطة حول واقعة استشهادها.

ونقل على لسان شقيقها [4] قوله: "فوجئنا بنشر صورتها في المصري اليوم، وخبر أنها لقيت مصرعها في ميدان التحرير، إثر ضربة على رأسها من أحد البلطجية، والغريب أن الصحيفة اتصلت بنا منذ نحو أسبوع، وقدمنا لها المعلومات الصحيحة، لكنها لم تنشرها"!

ومدافعًا عن "المصري اليوم"، ومهاجمًا "الأهرام"، كتب الدكتور خالد منتصر مقالًا بعنوان: "معركة سالي زهران"[5] اتهم فيه الأهرام بافتعال المعركة؛ لتشويه صورة المصري اليوم.

وقال: "الجريدة شطبت على معنى صورة سالي الرائعة، وخلقت معركة عنوانها: هل سقطت سالي من البلكونة في سوهاج، أم استشهدت في التحرير، امتدادًا لمعركة أخرى دارت رحاها في "فيس بوك" قبل الأهرام، عنوانها: هل سالي محجبة أم غير محجبة؟"

وتجاهل منتصر أنه كان يجب على "المصري اليوم" أن توضح للرأي العام الخطأ الذي ارتكبته، وأنه لا يغفر لها أبدًا أنها كانت تحاول تقديم أيقونة مصرية من الثورة للعالم؛ لأنها أيقونة جاءت وليدة لـ "فبركة صحفية"، كانت تستلزم الاعتذار عنها، احترامًا للشعب المصري، وللثورة، وللشهداء.. وللحقيقة.. وللراحلة نفسها [6].

الهوامش:

(1) رابط صورة شهداء ثورة 25 يناير: الورد اللي فتح في جناين مصر.

http://2.bp.blogspot.com/-LptsqfSTHQo/TVR5rJqnUAI/AAAAAAAAAOU/9jTwEKgxwg8 /s168782/ 1600 _ 164153176967888_ 104224996294040 _312656_20356/.1414_n.jpg

(2) اللينك الخاص بالفيديو من يوتيوب لتقرير برنامج "بلدنا بالمصري"، على قناة "أون تي في"، ويتضمن كلام والدة سالي:

http://www.youtube.com/watch?v=QqvSohh4bWk

(3) الأهرام: السبت 23 من ربيع الأول 1432 هـ - 26 فبراير 2011، السنة 135، العدد 45372.

http://www.ahram.org.eg/New%20day/News/64606.aspx

(4) الأهرام: الأحد 24 من ربيع الأول 1432هـ - 27 فبراير 2011، السنة 135، العدد 45373.

(5) المصري اليوم: 28 فبراير 2011.

http://www.almasryalyoum.com/node/333331

(6) فيديو: حقيقة وفاة سالي زهران.

http://www.youtube.com/watch?v=c6dwAHpye-0&feature=related

***

الفصل الثالث
أكذوبة الوثائق السرية

المصادر المجهولة إحدى الوصفات السحرية للكذب الصحفي.. وقد تتحدث صحيفة عن وثيقة سرية لكنها لا تنشر نصها، ولا من أين حصلت عليها، وقد لا تكلف نفسها عناء نشر صورة فوتوغرافية لها.. تجسد ذلك عمليًا في نموذج نشرته جريدة التحرير، ورئيس تحريرها إبراهيم عيسى، يوم السبت 19 مايو 2012، تحت عناوين تقول: "الوثيقة السرية للإخوان المسلمين.. لا حرام عند المصلحة .. الفتحُ المبين الوثيقة الأخطر في تاريخ الإخوان المسلمين"[1].

لم تكتف الصحيفة بذلك النشر، وإنما واصلته يوم 22 مايو 2012، وبرغم أن المنسوب إليه الوثيقة حي يرزق، وهو: الدكتور عبد الرحمن البر، عميد كلية أصول الدين، وعضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين- إلا أن الصحيفة لم تتصل به لتسأله عن مدى صحة نسبة الوثيقة إليه، ورده عليها.. مما جعله يرد عليها في مقال نشره بجريدة "الحرية والعدالة"، وموقع "إخوان أون لاين"، ونقلته لاحقًا "التحرير" نفسها.

وثيقة "التحرير" بدأت بتأكيد أن الآية "إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا" تحولت على يد جماعة الإخوان إلى وثيقة سرية، أو إلى كتيب يحمل أفكارًا منبتة الصلة عن الإسلام، وأن قصة هذه الوثيقة تبدأ بعد أحداث "محمد محمود" في التاسع عشر من نوفمبر من عام 2011، وحينها ظهر للقادة – وفق الصحيفة – أن زمام الشباب من الممكن أن يفلت من بين أيديهم، فكان أن تم إسناد إعداد دراسة شرعية عن "فقه المنهج السياسي للجماعة" للدكتور عبد الرحمن البر عضو مكتب الإرشاد، قام الشيخ الخطيب بمراجعتها؛ باعتباره "رأس الفقه في الجماعة".

وتابعت "التحرير": "بعد أن تسلم الدكتور محمود عزت الفارس الصامت للجماعة الدراسة، قام بتسليمها "لقلم النسخ" بالجماعة، ثم أخذها المصحح اللغوي الأستاذ "أحمد"، الموظف بمقر الجماعة، ليقوم بدوره بتصحيح الأخطاء الكتابية والإملائية، وبعد ذلك تم عرض الدراسة على المهندس خيرت الشاطر، الذي أعطى أوامره بإرسالها عبر الإيميل إلى رؤساء ومسئولي المناطق الإخوانية؛ لتعميمها على كل الأسر"!

وأضافت الصحيفة: "إن وثيقة (إنا فتحنا لك فتحا مبينا) من أخطر وأخطأ ما أخرجته العقلية المتطرفة للإخوان"، وهكذا نسبت صوغ الدراسة إلى الدكتور عبد الرحمن البر، ونسبت إليه قوله :"الأوجب أن نتترس في قوائمنا "بالجاهليين من الناصريين والنصارى والليبراليين؛ من أجل صد هجمات التيار الجاهلي في المجتمع"، ومن أجل هذا أيضًا كان دخول نصراني في قوائمنا نعتبره - وفقًا لمعيار المصالح والمفاسد - من الضرورات التي تبيح المحظورات".

وأضاف البر - بحسب الصحيفة - أن الاصطدام بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة في أي مرحلة بعد الثورة، كان من شأنه أن يعيدنا إلى الوراء سنوات، لذلك كان لنا أن نضبط التعامل معه وفقًا لمعيار المصالح والمفاسد، وكذلك الأمر مع الانتخابات التي صممت الفرق المناوئة للإسلام على تعطيلها، خوفًا من إقامة دولة الإسلام، وإذا كانت المظاهرات المليونية، أو ما اصطلحوا على تسميتها بذلك قد خرجت في معظمها من أجل الاصطدام مع المجلس العسكري، ووأد الانتخابات القادمة- فإن فقه المرحلة لدينا قام على اعتبار الانتخابات، والديمقراطية، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والمظاهرات، والأحزاب، وحزب الحرية والعدالة، والتحالفات، ومن قبلها التعديلات الدستورية، كل هؤلاء وسائل في طريق التمكين لدولة الإسلام، والتي منها ستكون دولة الخلافة، التي منها سيكون التمكين لدين الله في الأرض، وقد أجاز الفقهاء أن نترخص في الوسائل؛ من أجل تحقيق مقاصد الإسلام!.

واختتمت الصحيفة بالقول: "هذا الفقه الباطني أخطر ما أخرجته الجماعة عبر عقودها".

والتقطت فضائيات الموضوع المثير، وتناولته بشغف، ونشرت مواقع وصفحات ومدونات نص الوثيقة المفتراة، تحت عناوين مثيرة مثل: "وثيقة سرية" حصلت عليها صحيفة التحرير من أحد قيادات جماعة "الإخوان المسلمين".

لكن الدكتور عبد الرحمن البر تناول ما كتبته الصحيفة في مقال له، بعنوان "الكذب وسنينه" [2]، يوم 21 مايو 2012، قال فيه: "ضمن فبركاتها وحملتها المفتراة ضد الإخوان المسلمين، وحزب الحرية والعدالة، ومرشح الشعب للرئاسة الدكتور محمد مرسي، نشرت جريدة (التحرير) في عددها الصادر السبت 19مايو 2012 كذبة مفضوحة على مدى ثلاث صفحات، سمتها (الوثيقة السرية للإخوان المسلمين)، وفي رواية (وثيقة الرعب!) زعم الصحفي المجهول الذي نشرها نقلًا عمن وصفها بالقيادة السابقة في الإخوان، أنها دراسة شرعية أعدها (عبد الرحمن البر) عضو مكتب الإرشاد الذي (بحسب وصف الصحفي المجهول) أصبح مفتيًا للجماعة، وراجعها الخطيب باعتباره (بحسب وصف الصحفي المجهول أيضًا) رأس الفقه في الجماعة".

ووصف الدكتور البر الوثيقة بأنها مفتراة، وأنها امتلأت بترهات وأكاذيب واختلاقات، مشيرًا إلى أنه على غير عادة الصحفيين الذين يحبون أن يظهروا كفاءتهم في كشف المستور، والحصول على المعلومات- فإن الصحفي محرر الصفحات الثلاث استحيى أن يذكر اسمه، وأن أحدًا من هيئة التحرير لم يفكر في وضع اسمه على هذا السبق الكاذب، لا مسئول الصفحة، ولا رئيس التحرير، ولا غيرهما، ربما لاستشعار الجميع فجاجة الكذبة! فإذا كان الجميع مدركين لمدى هذه السقطة الأخلاقية، فلماذا سودوا بها ثلاث صفحات إذن؟!

وأضاف أن المحرر (العورة) ذكر أنه حصل على الوثيقة المزعومة من قيادة سابقة (هكذا بتاء التأنيث!) ولم يكلف خاطره ذكر هذه القيادة (العورة أيضًا!)، وإذا كان البعض يسترزق من تلفيق الأخبار، ونسبتها لقياديين حاليين في الجماعة، بزعم أنهم يرفضون ذكر أسمائهم لعدم الإحراج.. فما الذي تخشاه القيادة السابقة المزعومة، وقد صارت سابقة؟!

وتابع أن المحرر (العورة) ذكر ضمن تحليله الركيك أن الوثيقة المزعومة، تم إرسالها عبر الإيميل إلى رؤساء ومسئولي المناطق الإخوانية؛ لتعميمها على كل الأسر، يعني طبعت منها مئات الألوف من النسخ الورقية والإلكترونية، ومع ذلك لم يعثر المحرر الخائب إلا على النسخة الورقية التي تم التصحيح فيها! **والسؤال:** كيف توزع هذه الكذبة على مئات الألوف، ومع ذلك تُوصف بالسرية؟ وكيف لم تستطع القيادة السابقة (ستر الله عليها) أن تحصل على نسخة مصححة .. ورقية أو إلكترونية؟!

واستطرد الدكتور البر: "أحب أن أضيف لمعلومات المحرر (العورة) أنني أستخدم حاسوبي الشخصي في كتابة كل ما أكتبه، وأنني بفضل الله متميز في الإملاء، وكنت أحصل على الدرجات النهائية في هذه المادة منذ الدراسة الابتدائية، حتى صرت بفضل الله عميدًا لكلية أصول الدين، ولست في حاجة مطلقًا لتمرير ما أكتبه لما سماه المحرر الخائب (قلم النسخ)".

واتهم المحرر (العورة) بأنه "غلبه غباؤه حين وضع صورة ضوئية للصفحة الأخيرة من الكذبة المزعومة، وعليها (نعكشة) قال عنها إنها توقيع الشيخ البر، والشيخ الخطيب! وهذه لعمري من المضحكات؛ لأن الذي يكتب وثيقة (سرية) لا يتصور أن يضع عليها توقيعه أصلًا، ومن جهة أخرى فأنا وغيري من الإخوان حين نكتب شيئًا لا نضع عليه توقيعًا، بل نضع أسماءنا، على أن المحرر الخائب لم يتعب نفسه قليلًا ليبحث عن ورقة يكون عليها توقيع لي ثم يحاول تقليده، بل (شخبط) بقلمه شيئًا غير مفهوم زعم أنه توقيعي، وتوقيع الشيخ الخطيب، فلم يكن كذبه مرتبًا بل (منعكشًا)".

وتابع البر أن المحرر (العورة) "ربما يكون قد بذل جهدًا مضنيًا في محاولة جمع بعض ما كتبته في المواقع والصحف المختلفة، حتى يتمكن من قص كلمة من هنا، وكلمة من هنا ليصنع منها (كوكتيلًا) تكون عباراته من جنس ما أكتبه في المضمون أو في الصياغة، إلا أنه لم يجد في مقالاتي ما يمكن أن يساعده في غرضه، فاستعان بشيطانه على نسج هذا الإفك".

وتابع: "ذكرني توقيت اختلاق هذه الكذبة، والغرض منها، وحتى أسلوب كتابتها بما فعله فَل فاشل من فلول الصحافة في مجلة (المصور) التي يرأس تحريرها حين اتفك كذبة مماثلة قبل انتخابات 2010 المزورة سماها وثيقة (يا خيل الله اركبي)، زعم فيها على لساني أني أدعو للاستشهاد في معركة الانتخابات أمام الأعداء(!) من الحزب البائد، وما كان يسمى بالأحزاب والقوى السياسية، ومثلما فعل ذلك الفل الفاشل يومها باستدعاء بعض الحاقدين على الإخوان؛ للتعليق على ذلك الإفك حتى يوقع في روع القراء، أن لما افتراه ظلًا من الحقيقة- فعلت "التحرير" ذلك حين أسرعت بكذبتها إلى بعض ذوي الأغراض، لتستطلع آراءهم، وتستكتبهم للتعليق على كذبتها المفضوحة".

إلى هنا انتهى كلام الدكتور البر.. ويبدو أنه تطبيقًا لمبدأ: "اكذب اكذب حتى يصدقك الناس"، بأن تنشر شيئًا، ثم تتابع ردود الأفعال عليه، لتجعل منه قضية رأي عام- نشرت "التحرير" بالفعل تقريرًا في اليوم التالي مباشرة بعنوان "عاجل جدًا: أصداء (وثيقة الرعب السرية).. الله والإخوان والخلافة!"، وذلك يوم 20 مايو 2012 رصدت فيه ما اعتبرته "ردود الفعل التي لا تتوقف حول الوثيقة السرِّية للإخوان"!

وبرغم نشر الوثيقة، ونفي الإخوان لها، ودخول البلاد في الصمت الانتخابي، استعدادًا لإجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية يوم 23 و24 مايو 2012، إلا أن كتابًا وسياسيين مناوئين للإخوان استغلوها فرصة للكيد لهم.

فكتبت الصحفية علا الشافعي في موقع "اليوم السابع"[3]- في استعداء واضح للناخبين ضد الإخوان- تحت عنوان "بطاطس مرسي ووثيقة الإخوان"، بتاريخ الاثنين 21 مايو 2012، تشير إلى وثيقة الإخوان السرية المليئة بالألغام- بحسب تعبيرها- التي نشرتها "التحرير"، وتؤكد كيف يتعامل الإخوان مع كل فئات وأطياف المجتمع المختلفين عنهم، "فالجميع من وجهة نظرهم كافر وجاهل، وهم فقط الذين يطبقون شريعة الله على الأرض، ويسعون لإقامة دولة الخلافة الإسلامية، لذلك أعيد نشر جزء من الوثيقة، وأتمنى أن يقرأ المصريون كل حرف جاء فيها قبل الذهاب لصندوق الانتخاب"!

وعلى المنوال نفسه، نسج نائب رئيس الوزراء الأسبق الدكتور علي السلمي، وكتب مقالًا في الموقع نفسه (اليوم السابع)، قبل إجراء الانتخابات بأربع وعشرين ساعة فقط، ونشره تحديدًا يوم الثلاثاء 22 مايو 2012، بعنوان: "بالله عليكم أيها المصريون.. لا تنتخبوهم!"[4].

وبرغم أنه ليس وصيًّا على الشعب، وأنه من المفترض أن الصمت الانتخابي يمنعه أخلاقيًّا من التأثير على اتجاهات الناخبين، إلا أنه قال: "أتجاسر وأتقدم برجاء إلى أبناء الشعب المصري الأصيل، وأقول لهم: لا تنتخبوا مرشح الإخوان المسلمين، فإن تلك الجماعة ظلمت أهل مصر كلهم، مسلمين ومسيحيين، فنعتت المصريين من المسلمين بأن "إسلامهم منقوص". جاء ذلك الوصف المشين للمسلمين من أهل مصر في وثيقة منسوبة إلى الجماعة"، بحسب تعبيره.

ولم يكن ما كتبه السلمي سوى ترسًا في آلة تدور ليل نهار بالأكاذيب بحق الإخوان المسلمين، ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ:33]، من إعلام سفيه مغرض، وإعلاميين سفلة كذبة.. وشاء الله أن يرد كيدهم في نحرهم، وألا يستجيب الشعب لأكاذيبهم، وأباطيلهم، وأهوائهم.

مجلة المصور.. وصناعة الكذب:

كذبة جريدة "التحرير" السالفة لإبراهيم عيسى، تذكر بكذبة أخرى زعمتها مجلة "المصور" ، ونسبتها زورًا وبهتانًا إلى المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، قبل الثورة، وفي عهد رئيس تحريرها السابق "حمدي رزق".

"مَن بيدهم المقادير في مجلة "المصور"، مازالوا يتربصون بجماعة الإخوان المسلمين، بل تخطوا حدود التربص إلى التربص بشخص الرئيس المنتخب، في اجتراء يعكس العجز عن استشراف ما طرأ على الشخصية المصرية من نضح التمييز بين الغث والسمين".

هكذا بدأ الكاتب الصحفي ياسر بكر مقالته بعنوان "وثيقة (فتح مصر).. وصناعة الكذب"[5]، بتاريخ 17 يوليو 2012؛ وقد كتبها تأثمًا من كتم ما لديه من علم- كما قال- إذ يوضح فيها حجم الجريمة التي وقعت، وكيف تمت صناعة الكذبة في مراحلها وأطوارها المختلفة، في ظل الصحفي حمدي رزق رئيس تحريرها السابق.. ونظرًا لأهمية المقال؛ لأنه من "شاهد من أهلها"، إذ كان ياسر بكر يعمل بمجلة المصور وقتها، وقد شهد الأمر كله، وهي شهادة براءة يسجلها بحق جماعة الإخوان وقياديها المهندس، برغم أنه يختلف مع الإخوان فكريًا وسياسيًا.

يقول ياسر بكر في مدونته "في 2 ديسمبر 2005: خرجت علينا مجلة "المصور" في عددها رقم 4234، وعلى صدر غلافها ما وصفته بـ "الانفراد"، وسمته بـ "وثيقة الإخوان لفتح مصر – النص الكامل لخطة الإخوان للسيطرة على المجتمع"، مع رسم فوتوغرافي للوثيقة المزعومة، والمنسوبة إلى المهندس خيرت الشاطر، بتوقيع منسوب إليه بصفته نائب المرشد.

ادعت المجلة أن الوثيقة تنذر بالخطر الداهم؛ خاصة أنها تختص بالمرحلة الأولى من (فتح مصر)، التي تستهدف تأسيس كيان شرعي، أو الحصول على اعتراف بالشرعية، ونشر الدعوة في ربوع مصر عن طريق التوسع الأفقي، والوصول بعدد الإخوان إلى ما لا

يقل عن 3 ملايين أخ، فإذا ما تم تنفيذ المرحلة الأولى من المستهدف كان من السهل الاستئثار بمشاعر وحماس ما لا يقل عن 50٪ من الشعب المصري، وهو ما يساعد الإخوان على الدخول إلى المرحلة الثانية من فتح مصر، وفق المجلة.

كان الغلاف صادمًا .. لكن وبعد قليل من التأمل في عناصره والتصفح السريع للمطبوعة، وبنظرة العين المجردة الخبيرة يتضح التباين والاختلاف التام، والواضح بين الرسم الفوتوغرافي المنشور على غلاف المجلة الذي تضمن محتوى الوثيقة كاملًا على ورقة واحدة، وبين الرسوم الفوتوغرافية للوثيقة ذاتها على صفحة رقم 15 الداخلية من المجلة؛ حيث جاء نفس المحتوى مقسمًا على ورقات ثلاث!.

وهو ما يثير الريبة، ويدعو للشك، فضلًا عن أن "الوثيقة" المزعومة تبدو كأنها نتاج تركيب الباتر هيد "اللافتة الرئيسة" لموقع إخوان أون لاين- الموقع الرسمي للإخوان المسلمين- على الورقة التي كُتبت عليها الوثيقة، وهو ما بدا واضحًا بأطراف الصورة عند موضع التقاء شعار الموقع مع ورقة الوثيقة، التي افتقدت لعنصر الاحترافية في التعامل مع برنامج معالجة الصور.

ولكن ليطمئن قلبي؛ ولأبدد الشك الذي بات يكبر في داخلي، ذهبت إلى الأستاذ محمد أبو طالب المستشار الفني لدار الهلال، والتقيته في مكتب الأستاذ عادل عبدالصمد رئيس تحرير مجلة الهلال الحالي، وبادرته بالسؤال عن قصة غلاف وثيقة فتح مصر، فأكد لي أن من ادعى انفراده بالوثيقة قد أحضر الرسوم الفوتوغرافية التي نشرت بالمجلة، سواء على صفحة الغلاف أو الصفحات الداخلية، وظل واقفًا حتى تم إدخالها إلى جهاز الكمبيوتر عبر الإسكانر، دون تدخل منا في تفاصيلها أو بياناتها ... ثم استردها، ومضى إلى حال سبيله.

وبرغم ثقتي في ما قاله الأستاذ محمد أبو طالب، وليزداد اطمئنان قلبي- ذهبت إلى قسم أرشيف الصور في دار الهلال، فلم أجد أثرًا لرسم الوثيقة المزعومة، وكذلك الحال

في قسم المعلومات الصحفية، لكن الأدهى والأمرّ أن مجلد المصور الذي تضمن عدد الوثيقة المزعومة قد تم استعارته بمعرفة أحد القائمين على المجلة بتاريخ 2010/5/3، وبرغم مرور أكثر من عامين، ومطالبات أمين المكتبة باستعادته، وإخطار المسئول بمذكرة رسمية، فإنه لم يفلح في استرجاعه، واستشعرت أننا أمام من يريد ألا يترك بصمة تدل على فعله! واقترب الشك من أن يكون يقينًا".

الشاطر يكذّب "المصور":

بعد نشر ما وصفته "المصور" بالانفراد، وسمته بالوثيقة، وبتاريخ 11/12/ 2005، وجه المهندس خيرت الشاطر إنذارًا إلى المجلة بنشر تكذيب على غلافها للوثيقة، وكون التوقيع المنسوب إليه مزورًا، عملًا بحق الرد المنصوص عليه في قانون تنظيم سلطة الصحافة، إلا أن المجلة لم تنشر التكذيب، مما حدا بالشاطر للجوء إلى القضاء بإقامة الدعوى رقم 5798 لسنة 2006 تعويضات كلي جنوب القاهرة.

مسلسل الأكاذيب:

وبتاريخ 30 يونيه 2010، وعلى صفحة 16 من عدد "المصور"، رقم 4473- نشرت المجلة خبرًا بعنوان: "القضاء يرد كيد الإخوان"، جاء فيه:

"الشاطر زعم إصابته بأضرار من جراء نشر "المصور" خطة الإخوان لفتح مصر، التي أثبت القضاء نسبتها إليه مرة تلو الأخرى.. الحكم استند إلى أن الوثيقة التي انفرد بها حمدي رزق كانت مذيلة بتوقيع نائب المرشد لجماعة الإخوان المسلمين، وعلى المطبوعات الخاصة بهم، والتي يتصدرها (المصحف والسيفان)، وادعى الشاطر كذبًا أن التوقيع المذيل للوثيقة ليس توقيعه، في محاولة لتشويه سمعة المصور العريقة، ولكن القضاء أنصف الحقيقة، وحكم بأن الوثيقة صحيحة، وأن نشرها لم يرتب أضرارًا على الشاطر!

الاجتراء على حكم القضاء:

لم يكن الخبر الذي نشرته مجلة "المصور" سوى حلقة في مسلسل تجاوز حدود الافتراء، وإهدار حق الرأي العام في المعرفة فحسب، بل تعداها إلى حد الاجتراء على ما جاء في حكم قضائي صدر باسم الشعب، وأصبح عنوانًا للحقيقة فيما قضى به، فالثابت بالحكم أنه لم يرد في منطوقه، ولا حيثياته كلمة واحدة مما وردت بخبر المصور بشأن صحة الوثيقة، فضلًا أن المحكمة لم تتطرق إلى موضوع الدعوى، وأنه كان حكمًا في الشكل القانوني المتعلق بصفة المهندس خيرت الشاطر القائم برفع الدعوى؛ حيث دفعت "المصور" برفع الدعوى من غير ذي صفة؛ ومن ثم جاء بالحكم في صفحته رقم 4 من السطر 11 حتى السطر 21:

"هديًا بما تقدم، ولما كان الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها ومطالعة المحكمة لمجلة المصور المرفقة بمستندات المدعي، ومطالعتها المقالات المبينة تواريخها بصحيفة الدعوى- تبين أن ما تناولته المجلة في تلك الأعداد خاص بصفة المدعي خيرت الشاطر بصفته المعروفة في المجتمع بنائب المرشد العام، ولم تتعرض إلى حياة المدعي الشخصية وحرمتها أو شخصه؛ حيث إن ما جاء بالمقالات المنوه عنها بالمجلة تناولت خطة أعدها نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين، والموضوعات التي تناولتها الوثيقة عن خطة الإخوان للسيطرة على المجتمع، كانت وثيقة الصلة بصفة نائب المرشد دون أن يكون هناك أدنى مساس بشخصه، أو حرمة حياته الخاصة، ولما كان ذلك، وكان القائم برفع الدعوى هو المدعي خيرت الشاطر بشخصه، وليس بصفته المعروفة بالمجتمع كنائب لمرشد جماعة الإخوان المسلمين، وهي الصفة التي تناولتها المقالات والموضوعات بمجلة المصور؛ مما يكون الدفع قد صادف صحيح القانون، وتقضي المحكمة بقبوله".

الشاطر لم يقم برفع الدعوى آنذاك بصفته نائبًا لمرشد جماعة الإخوان المسلمين؛ لكون هذه الصفة تجرمه، وتضعه تحت طائلة القانون، إذ كانت الجماعة منحلة، ومحظورة، وبناء عليه زالت كل صفة لمن كان يمثلها.

الشرف الصحفي:

قال القضاء كلمته، وجاء حكمه عنوانًا للحقيقة فيما قضى به، ولكن يبقى حق الرأي العام في المعرفة، وهو من صميم دور نقابة الصحفيين، بما لها من حق محاسبة ومساءلة أعضائها، وإعمال مواثيق الشرف الصحفي والمهني.

انتهى مقال ياسر بكر، ونحن في هذا الكتاب نضم صوتنا إلى صوته، في مواجهة الكاذبين.

الهوامش:

(1) الوثيقة السرية للإخوان المسلمين، المصدر: التحرير: 19 مايو 2012.

http://tahrirnews.com/%D%85%9D%84%9D%81%9D%8A%7D%8AA/%D%8A%7D %9 %84D%88%9D%8AB%D8%9A%D%82%9D%8A9-%D%8A %7D%84%9D%8B% 3D %8B% 1D8%9A% D%8A9-%D%84 %9D %84%9 D% 8A%5D%8AE %D 88 %9 %D%8A%7D86%9-%D%8A %7D%84% 9D %85% 9D %8B %3D %84 %9 D%85%9D8%9A%D/86%9

(2) د/ عبد الرحمن البر: الكذب وسنينه، "إخوان أون لاين" / 21 مايو 2012.

(3)http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID= 684291

(4) علي السلمي يكتب: بالله عليكم أيها المصريون.. لا تنتخبوهما، موقع: "اليوم السابع".

http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=685140

(5) رابط المقال بمدونة ياسر بكر:

http://hekiattafihahgedan.blogspot.com/2012_07_01_archive.html

***

الفصل الرابع

الصورة الصحفية .. عندما تكذب (*)

لست مستريحًا للصور المركبة التي تنُشر للرئيس الدكتور محمد مرسي- أحيانًا- على الصفحة الأولى بالصحف، وأغلفة المجلات المصرية، سواء أكان الأمر يتعلق بمدح الرئيس أو ذمه.

على مستوى المدح صدر العدد الأخير من مجلة أكتوبر (بتاريخ 19 أغسطس 2012)، ويظهر فيها الدكتور مرسي راكبًا حصانًا منطلقًا به، وأسفل الصورة عنوان يقول: "الثورة تنطلق"؛ ذلك أنني أتصور أن الرئيس يتضرر- بالتأكيد- من المديح الأجوف، ويستفيد- لا شك- من التشجيع الموضوعي، والنقد البناء.

وعلى مستوى الذم، دأبت جريدتا "الفجر" و"صوت الأمة" لرئيسي تحريرهما عادل حمودة، وعبدالحليم قنديل، على نشر صور مركبة للرئيس مرسي في معرض القدح الشديد له، ولئن كان الحديث عن صور الأولى قد يجر إلى اتهام الكاتب بجريمتي السب والقذف، فإن صور الأخيرة لم تخل من علامة استفهام حول مدى مهنيتها.

ومن ذلك تلك الصورة المركبة التي نشرتها "صوت الأمة" لمرسي، في عددها الصادر يوم 27 أغسطس 2012، وقد ارتدى قبعة راعي البقر (الكاو بوي) الأمريكي الشهير، ويونيفورم موشوم بالعلم الأمريكي بنجومه البيضاء على خلفية زرقاء، وأعلاه عنوان يقول: "أمريكاني يا مرسي"!

العجيب أن معظم الصور غير المركبة التي يتم نشرها للدكتور مرسي ليست جيدة، ولا مأخوذة بعناية، إذ يجب تجنب الصورة التي تُتخذ خلسة خلال حركة ما للمصدر، سواء أكان حاد النظرات، أو متدلي اللسان، أو جاحظ العينين، أو منحرف الجبين، أو منبعج الفم... إلخ.

لكن معظم الصور التي يتم نشرها لمرسي - حتى اللحظة - تنطوي على مثل هذه العيوب الفنية، على عكس صور الدعاية الانتخابية الخاصة به قبل خوض الانتخابات، إذ يبدو فيها باسم الثغر، بسيط تعبيرات الوجه، هادئ الملامح، لين النظرة.

فهل هناك تعمد في سوء الاختيار، أم هو عدم المهنية، أم أنها مشكلة عدم اهتمام الرئيس بالصور الملتقطة له؟

لعل الأسباب كثيرة، وإن كان المؤكد أن دور الصورة خطير في صنع انطباع إيجابي أو سلبي عن الشخص، أو الفكرة، أو أي قوة أو جماعة سياسية، بل وتحريك الرأي العام سلبًا أو إيجابًا تجاه الهدف المقصود.

فكلنا يذكر تلك الصورة "النفاقية" التي نشرتها جريدة الأهرام يوم 14 سبتمبر 2010، وتسببت في هز أركان النظام الحاكم السابق في مصر، وجعله أضحوكة العالم، ولعلها كانت من العوامل الإضافية، التي سارعت باندلاع ثورة 25 يناير 2011.

نشرت الصورة مع مقال لرئيس مجلس إدارة الأهرام- وقتها- عبدالمنعم سعيد، ودافع عنها رئيس التحرير- في حينه- أسامة سرايا بالقول إنها "صورة تعبيرية"، وفيها يتقدم الرئيس المخلوع حسني مبارك نظيره الأمريكي أوباما، والعاهل الأردني، ورئيس السلطة الفلسطينية، والحكومة الإسرائيلية، خلال انطلاق قمة واشنطن، بينما الصورة الأصلية تظهر أوباما في المقدمة، ومبارك في الخلف عن اليسار، لكن تلاعبًا جرى في الصورة، دون إشارة إلى ذلك.

ولم يقتصر الأمر على "تعبيريات" الأهرام فقط؛ إذ سبقتها جريدة "المصري اليوم" إلى خوض غمار تلك المنافسة غير الشريفة، فنشرت يوم 11 ديسمبر 2006 صورة في الصفحة الأولى لعرض احتجاجي نظمه عدد من طلاب جماعة الإخوان المسلمين بجامعة الأزهر، على قيام إدارة الجامعة بفصل زملاء لهم، دون وجه حق.

وبرغم أن المصور عمرو عبد الله شهد بأن الصورة (التي نُشرت بالصفحة الأولى وبقية الصور المنشورة في الصفحة الداخلية، وعدد الجريدة في اليوم التالي) كانت لعروض رياضية عادية أداها الطلاب .. إلا أن الجريدة المذكورة خرجت بمانشيت تحريضي يقول: "ميليشيات إخوانية تستعرض مهارات القتال داخل جامعة الأزهر"!

وكان الخبر، وبجانبه الصور، نواة لأحداث جسام بعد ذلك، إذ لم تمر سوى أيام قلائل حتى تم اعتقال نحو مائتي مواطن بين طلاب وأساتذة جامعة ورجال أعمال وقيادات في جماعة الإخوان، أبرزهم النائب الثاني للمرشد خيرت الشاطر، وحوكمت تلك القيادات أمام محاكم عسكرية، ومكثت في السجون سنوات عدة، إلى أن أُطلق سراحها مع اندلاع الثورة.. فالذي جر عليهم هذه المتاعب ذلك التلاعب بالصورة، وتأويلها الفاسد، وإخراجها من سياقها.

للصحف المصرية إذن خبرة غير جيدة، وممارسات غير نزيهة، لم يتم فيها توظيف الصورة لخدمة الحقيقة المجردة، ومساعدة القارئ بحيدة ونزاهة، وبدون كذب أو تحريف، على تكوين رأيه، بشكل أمين وصادق، بل العكس هو الذي حدث.

على صعيد آخر، لا تهتم كثير من الصحف المصرية بالصورة الصحفية أصلًا، أو لا تحسن التعامل معها، ومع أقسام التصوير، وذلك على عكس الصحف العالمية.

وعندما يتم نشر الصور بالصحف المصرية لا يهتم مسئولوها بنسبتها إلى صاحبها (ملتقطها)، بوضع اسمه إلى جوارها، سواء المصور، أو الوكالة، أو المصدر الذي أتت منه الصورة.

وحتى عندما يتحقق ذلك الاهتمام، نُفاجأ بكتابة وصف غير دقيق للصورة، أو وضع كلام لا يوضح تفاصيلها ومراميها الإنسانية، وإنما يتم صك كلام عام أو إنشائي لا يحرك للقارئ وجدانًا، ولا يستجيش منه إحساسًا، ولا يزيده علمًا أو إمتاعًا.

والدليل على ذلك هو أن كثيرًا من الصحف المصرية - وحتى القومية - لجأت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (2011-2012) إلى نقل الصور الرئيسة على صدر صفحاتها من وكالات أنباء غير وطنية، مع أن الحدث مصري، ويجري على أرض مصرية.

والآن أتساءل: كم صورة تعلق بذهنك أيها القارئ، وأنت تلقي بالصحيفة جانبًا بعد قراءتها؟

إن الإجابة بالنفي تدل على أن هناك فقرًا في الاهتمام بالصورة في الصحف المصرية، وأسوأ منه توظيفها سياسيًّا أو أيديولوجيًّا؛ لخدمة أغراض معينة، بما يخرجها عن مجراها، أو ينتزعها من سياقها.

إن القارئ الحديث يشاهد الجريدة، ولا يقرؤها فقط، بمعنى أن عنصر الإبهار بالصورة والعناصر الإخراجية مهم جدًّا في زيادة جاذبية المادة؛ لإقباله على القراءة.

وقد لاحظنا اندثار صور المصادر والشخصيات العامة (صور شخصية على نصف عمود أو عمود)، كصورة وزير أو مسئول ... إلخ، من صحف العالم جميعًا - إلا فيما ندر - لحساب صور موضوعية مثيرة، وذلك على عكس ما دأبت عليه الصحف المصرية التي لم تتخلص بعد من هذه الآفة، مما يحرمها من عشرات الصور الموضوعية والإنسانية المثيرة والآسرة.

وهذا يعني أن الصورة - في الغالب الأعم في الصحف المصرية - إما كاذبة أو غائبة.. حتى إشعار آخر.. ولله الأمر.

(*) المصدر: الأهرام

التاريخ: الجمعة، 6 من شوال 1433هـ - 24 أغسطس 2012، السنة 137، العدد 45917.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/167310.aspx

***

الفصل الخامس

أكاذيب بحق رئيس الدولة وأسرته وحزبه

منذ أن تولى الرئيس الدكتور محمد مرسي الرئاسة يوم 30 يونيه 2012، وقد استُهدف، هو وأسرته وحزبه، بسيل من الأكاذيب الصحفية الممنهجة.

أكاذيب بحق الرئيس:

في أقل من ثلاثين يومًا في أعقاب تولي مرسي الرئاسة لجأ المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الدكتور ياسر علي إلى نفي وتكذيب ما لا يقل عن 35 خبرًا!

والأمر هكذا، نشر موقع "العربية نت" تقريرًا طريفًا (الأربعاء 4 يوليو 2012) بعنوان: "5 أيام على تولي مرسي، وتكذيب 10 أخبار في 72 ساعة.. ياسر علي أسرع متحدث ونافي رسمي باسم الرئاسة المصرية"، ذكر فيه أنه بمجرد أن تسلم عمله كمتحدث رسمي باسم الرئاسة، اضطر إلى تكذيب نحو 10 أخبار خلال 72 ساعة، لدرجة أن البعض شعر بأنه "النافي الرسمي باسم رئاسة الجمهورية".

وأضاف التقرير أنه لم يمض على تولي الدكتور محمد مرسي رئاسة الجمهورية إلا خمسة أيام، ومع ذلك فالأخبار المغلوطة والتصريحات التي انتشرت على أنها على لسان الرئيس مرسي كانت كثيفة، بحيث إنها بدأت حتى قبل أن يتولى منصبه، إذ إنه وقبل أن تطأ قدماه قصر الرئاسة خرجت وكالة أنباء "فارس" الإيرانية لتعلن أنه خصها بحديث صحفي، وعلى الفور تناقلت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المحلية والعالمية الحديث المزعوم، وأفردت له مساحات واسعة، مما اضطر مؤسسة الرئاسة إلى إصدار بيان نفت فيه أن يكون الرئيس قد أدلى بأي حديث إلى الوكالة.

ومن الأكاذيب التي نفتها الرئاسة، وأشار إليها التقرير[1] أن الرئيس رفض استقبال برقية تهنئة من الرئيس السوري بشار الأسد، اعتراضًا على ممارساته القمعية بحق شعبه، مما اضطر الدكتور ياسر علي للخروج، ونفي الخبر.

ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أخبارًا متناقضة، تتعلق برفض الرئيس مرسي برقية تهنئة من نتنياهو من ناحية، ومقابلته لمبعوث نتنياهو الذي جاء إلى مصر للتباحث بشأن تعديل البنود الأمنية في اتفاقية السلام، وعلى الفور سارع ياسر، ونفى الخبر، وأكد أن الاتصال الوحيد الذي جاء من تل أبيب كان برقية تهنئة قامت وزارة الخارجية بالرد عليها.

ونفي آخر جاء ردًّا على خبر رُوّج له بشأن قيام أحد أبناء الرئيس بتسليم هدية للشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب "النهضة" التونسي، بتكليف من والده.

وفي تقرير مشابه أوردت بوابة الأهرام الإلكترونية في 25 يوليو 2012 أن: "الرئاسة كذّبت واستنكرت 35 مرة في 30 يومًا"، اعتمدت فيه على تقرير "العربية.نت"، وإن لم تشر إلى ذلك.

وقال التقرير[2]: إن جملة الأخبار التي نفاها المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، منذ تولي الدكتور مرسي منصب الرئيس، في 24 يونيو 2012، حتى الأربعاء 25 يوليو 2012، بلغت نحو 35 تكذيبًا، معظمها يتعلق بعلاقة الرئيس مرسي بالإخوان، وما تردد حول تكليف عصام العريان بتولي منصب وزاري رفيع، وحضور ممثل عن مرسي اجتماعًا لمكتب إرشاد الجماعة.

ومن أبرز ما تم تكذيبه من أخبار- بحسب التقرير- نفي ما جاء على لسان حركة 6 أبريل، بشأن اختيار الدكتور البرادعي رئيسًا للحكومة، وكذلك نفي إعطاء الرئاسة تعليمات بوضع مصانع سيراميكا كليوباترا تحت إدارة الدولة، بعد الأزمة بين صاحب المصانع والعمال، ونفي وقوع مشادات بين الدكتورين: كمال الجنزوري وسعد الكتاتني،

على خلفية حل مجلس الشعب، ونفي المستشار القانوني للرئيس مقاضاة الدكتور مرسي للمستشار أحمد الزند رئيس نادي القضاة بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، ونفي ترشيح المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين لتولي الحكومة، ونفي انتماء الدكتور هشام قنديل- المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة- إلى الجماعة، كما أشاع البعض، ونفي مقابلة الرئيس مرسي رجل الأعمال حسن راتب.

ثم جاءت أكذوبة إسرائيلية كبرى بأن الرئيس مرسي بعث رسالة شكر إلى الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز على تهنئته له بقدوم شهر رمضان. ونشرت صحيفتا "هاآرتس" و"يديعوت أحرنوت"، رسالة منسوبة للرئيس مرسي موجهة إلى بيريز، ووصفتها بأنها رسالة نادرة، وصديقة من النظام الجديد في القاهرة.

وتلقفت صحيفة "الحياة" اللندنية الأكذوبة، ونشرت خبرًا يوم الثلاثاء ٣١ يوليو ٢٠١٢ [3] بعنوان: "الكشف عن تبادل رسائل بين مرسي وبيريز.. والرئاسة المصرية تدعو وسائل الإعلام إلى تحري الدقة فيما تنشره"، وهو عنوان له مغزاه، وذكرت تحته أن الرئيس المصري وجه رسالة إلى نظيره الإسرائيلي شيمون بيريز، تعهد فيها بالمساعدة في إحياء محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

لكن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية قال "إن هذا الكلام عار تمامًا من الصحة، وما نشرته الصحف الإسرائيلية في هذا الشأن محض افتراءات".

وفيما يتعلق بالأكذوبة الإيرانية فقد أوردتها وكالة أنباء فارس الإيرانية [4]، وزعمت فيها أنها أجرت حوارًا صحفيًا مع الرئيس مرسي، لكن ياسر علي نفى أن يكون الرئيس أجرى مع الوكالة أي حوار، وبينما كذبت الوكالة تكذيب الرئاسة، وأذاعت تسجيلًا هاتفيًا لمراسلها مع الرئيس- بحسب مزاعمها- لجأت الرئاسة إلى رفع دعوى قضائية ضد الوكالة، تتهمها فيها بـ "فبركة الحديث".

ولاحقًا صرح ياسر علي "الثلاثاء 31 يوليو 2012" بأن سيل الشائعات [5] لم يتوقف في الشهر الأول لتولي الرئيس مرسي للرئاسة، وإن بعضها استهدف إحداث ارتباك في المشهد السياسي، ودار بعضها الآخر حول عبور سفن صينية تحمل أسلحة ومعدات عسكرية لقناة السويس، وشائعات حول زيارة الرئيس مرسي لقطاع غزة، استجابة لدعوة إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية، وشائعات حول أسرة الرئيس مرسي، مضيفًا أن الرئاسة رفعت دعويين قضائيتين على بعض الإعلاميين والصحفيين؛ لنشرهم أخبارًا غير صحيحة، وتعديهم بالسب والقذف على الرئيس.

والأمر هكذا، تقدم إبراهيم خليل إبراهيم (عضو بالغرفة التجارية) ببلاغ للمستشار عبد المجيد محمود النائب العام، ضد عدد من الصحف المصرية (الوطن والمصري اليوم والدستور والأخبار والمساء) يوم 17 يوليو 2012، يتهمها جميعًا بإهانة رئيس الجمهورية بألفاظ خارجة يعاقب عليها القانون.

واتهم الشاكي تلك الجرائد بنشر ما اعتبره إهانة في حق الرئيس، ويسيء لسمعته، وسمعة مصر داخليًا وخارجيًا.

أكاذيب بحق نجل الرئيس:

لم تقف الشائعات عند حد الرئيس مرسي، وإنما لاحقت أسرته، ومن ذلك ما حدث مع أحد أنجاله، إذ نشرت صحف أخبار اليوم والوفد والوطن، أخبارًا عن توجه نجله أسامة إلى مطار القاهرة بتكليف من الرئيس؛ لتسليم الشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي قلادة تحمل شكرًا، إهداء له من الرئيس، قبل سفره إلى تونس السبت 30 يونيو 2012، في ختام زيارته للقاهرة.

وقد انتشر الخبر سريعًا في وسائل الإعلام، وانتقدته الناشطة السياسية "نوارة نجم" بأسلوب خال من الذوق، وقالت عبر تغريدة لها على "تويتر": "أهو ده اللي كان ناقص..

خلقة عيالك دي مش عايزين نشوفها، ولا نسمع سيرتها، ويستحسن تتبرى منهم لو عايز تعمر".

لكن أسامة محمد مرسي نفى تمامًا صحة ما نشرته تلك الصحف، وقال- في مداخلة هاتفية على إحدى الفضائيات[6]- إنه فُجع بترديد تلك الشائعات. وفي الوقت نفسه، أصدر مكتب الشيخ راشد الغنوشي، بيانًا عبر صفحته الرسمية على "فيس بوك"، نفى فيه مقابلة الرئيس المصري، أو أي من أولاده، خلال زيارته.

أكاذيب تلاحق حزب الرئيس:

علاوة على ما سبق، استهدف عدد كبير من الأكاذيب الصحفية حزب الرئيس المنتخب "الحرية والعدالة" وقياداته، وقراراته، وممارساته، سواء قبل الانتخابات البرلمانية (2012/2011)، أو بعدها.

ومن ذلك تكذيب الحزب بقنا ما نشرته صحيفة الأهرام في عددها الصادر السبت 26 مايو 2012، تحت عنوان "حرة نزيهة: أحد أنصار مرسي يوزع لحومًا وسكر وعدس وزيت على الناخبين بقنا".

وقال عمار حسن حنفي- المتحدث الإعلامي باسم الإخوان المسلمون بقنا [7]-: إن الشخص المذكور اسمه في الخبر أنه هو الذي كان يوزع، وهو أبو بكر القاضي، لم يذهب إطلاقًا إلى القرية المذكورة، مشيرًا إلى أنهم بحثوا عن المنظمة المسماة "حرة نزيهة" التي نقل عنها الصحفي الواقعة، فلم يستدلوا لها على عنوان، أو حتى على رقم تلفون.

ونفى حزب "الحرية والعدالة" بمحافظة المنيا الخبر الذي نشرته (المصري اليوم) في عددها الصادر 15 فبراير 2012، وادَّعت فيه وقوع اشتباكات بالشوم بين أنصاره، وآخرين من أنصار حزب النور بقرية البجهور، التابعة لمركز العدوة، في أثناء سير العملية الانتخابية.

وقال **نادي شعبان**، عضو أمانة حزب الحرية والعدالة بالمنيا[8]: "إن الخبر المنشور بالجريدة عار تمامًا من الصحة"، مشيرًا إلى عدم وقوع أية اشتباكات بين أنصار الحزبين، واصفًا الخبر بالفبركة الصحفية.

وفي السياق نفسه، رفض جوزيف ملاك- محامي كنيسة القديسين بالإسكندرية- الخبر الذي أوردته الجريدة نفسها (المصري اليوم) في عددها ليوم الاثنين 2 يناير 2012، بشأن طرد نائب حزب الحرية والعدالة مصطفى محمد، من احتفالات رأس السنة بالكنيسة[9]، مشددًا على أن هذا الأمر لم يحدث مطلقًا، وأن نائب الحرية والعدالة كان معهم داخل الكنيسة، وحضر الاحتفال، وقام بإجراء حوارات صحفية وتسجيلية مع القنوات الدينية، التي نقلت العشية والاحتفال.

واستمرارًا لمسلسل تكذيب (المصري اليوم)، نفى الدكتور محمد البلتاجي أمين "الحرية والعدالة" بالقاهرة ما نشرته الجريدة في عددها الصادر الاثنين 7 أكتوبر 2011، حول وجود انقسامات داخل الحزب، بسبب اعتراضه على التوقيع على بيان المجلس العسكري، وقال: إن الخبر عار تمامًا من الصحة، ومجرد تلفيق لا يليق بمهنية الصحافة[10].

نجل القيادي عصام العريان:

"أخونة الدولة"، اتهام كاذب مابرحت الصحف توجهه إلى الإخوان المسلمين، متهمة إياهم بأنهم يدفعون باتجاه احتلال أنصارهم للمناصب العليا في الدولة، على الرغم من تدليس هذا المصطلح، وكذب تلك المقولة، وتكذيب جماعة الإخوان، ومؤسسات الدولة نفسها لتلك المزاعم .

وكان من أكبر الكذبات في هذا الصدد، ما رددته جريدة "المصري اليوم"[11] يوم الخميس 16 فبراير 2012، منسوبًا إلى مصادر "مطلعة"، زعمت أن حزب "الحرية

والعدالة" طالب "الداخلية" بـ "دفعة إخوانية في كلية الشرطة، وأنه تم قبول نجل د.عصام العريان القيادي في الجماعة في الدفعة الأخيرة لكلية الشرطة.

لكن جماعة الإخوان كذبت الخبر، كما كذبه د. إبراهيم العريان، نجل د. عصام العريان، مستنكرًا (12) - في تصريحات نقلها موقع الإخوان الرسمي- استمرار جريدة "المصري اليوم" في عدم الصدق، وإصرارها على نشر الأكاذيب والافتراءات؛ بهدف التشويه والفرقعة الإعلامية، مشيرًا إلى أنه يعمل طبيبًا بمستشفى 57357 لسرطان الأطفال.

وعلق إبراهيم العريان على صفحته على فيس بوك بالقول ساخرًا: "باركوا لي يا جماعة .. سيادة اللواء مجدي الجلاد زعيم الصحافة الصفراء، وظفني في وزارة الداخلية.. وسأعلن في وقت قريب التنحي عن أي منصب طبي، وسأترك جميع أطفال السرطان في مستشفى 57357 مكان شغلي الحالي لمصيرهم المحتوم؛ للتفرغ للمهام الوظيفية الأخرى.. وطبعًا دي كانت جزء صغير جدًا من الصفقة الكبيرة جدًا اللي الإخوان عملوها مع المجلس العسكري والمجلس الاستشاري والمجلس الانتقالي ومجلس الوزراء، وجميع مجالس العالم الموقرة.. ودمتم في عالم من الصحافة الصفراء التي تكذب لتعيش" (13).

الهوامش:

(1) http://www.alarabiya.net/articles/224434/04/07/2012.html

(2) http://gate.ahram.org.eg/News/234354.aspx

(3) http://alhayat.com/Details/423056

(4) http://maktoob.news.yahoo.com/%D%88%9D%83%9D%8A%7D%84%9D%8A9-%D%8A%3D%86%9D%8A%8D%8A%7D%8A1-%D%81%9D%8A%7D%8B%1D8%B3-%D%85%9D%8B%1D%8B%3D89%9-%D8%9A%D%8B%2D%88%9D%8B1-

%D%8A%5D8%9A%D%8B%1D%8A%7D86%9-%D%81%9D8%9A-%D%8A%3D 8
%BA %D%8B%3D% 8B%7D%8B102400780-3.html

(5) http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2012/july/5224824/31.aspx

(6) http://www.youtube.com/watch؟v=C9kAxvl5GDk

(7) http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx؟ArtID=109873&SecID=0

(8) http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx؟Kind=8&News_ID=17110

(9) http://www.moheet.com/2012/01/02/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%
83%D8%B0%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%8A
%D9%88% D9%85-%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A/

(10) http://www.almorakeb.com/sys.asp؟browser=view_article&ID=21110

(11) http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx؟ArticleID=328564

(12) http://www.masress.com/shabab/10350

(13) http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx؟News_ID=17177

***



الباب الثالث
كذب صحفي
بلا حدود



الفصل الأول
من التشكيل إلى التحرير
أكاذيب تطارد حكومة قنديل

تعرض الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء المكلف بقرار من الرئيس الدكتور محمد مرسي بتاريخ الثلاثاء 24 يوليو 2012 .. لسلسلة من الأكاذيب الممنهجة، التي استهدفته وحكومته بشكل متعمد منذ تسميته، مرورًا بأحداث جسيمة مرت بها البلاد، وليس انتهاء باتهامه بالتقصير في حماية المتظاهرين في جمعة 12 أكتوبر 2012.

ويبدو أنه ليس هناك من منافس للدكتور ياسر علي المتحدث باسم الرئاسة في كثرة نفي الأخبار غير الصادقة التي تلوك الأكاذيب حول الرئاسة .. غير الدكتور هشام قنديل؛ وذلك بسبب كثرة ما اضطر إلى نفي أنباء كاذبة دارت حوله وحول حكومته أيضًا.

كانت البداية مع صدور التكليف الرئاسي للدكتور قنديل برئاسة الحكومة في 24 يوليو 2012؛ إذ تجاهلت صحف عدة نشر السيرة الذاتية للرجل، فهو حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراة من الولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في أعمال مبادرة حوض النيل، وعمل عضوًا مراقبًا للهيئة المصرية - السودانية المشتركة لمياه النيل، وشغل العديد من المناصب، منها كبير خبراء الموارد المائية بالبنك الأفريقي للتنمية، ورئيس قطاع النيل، وهو المنصب الذي تولى العمل فيه ما يقرب من 40 يومًا، وبعدها تم تكليفه بحقيبة وزارة الموارد المائية والري في 21 يوليو عام 2011 في حكومة رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عصام شرف، حتى حكومة كمال الجنزوري في 2012.

كما تمتع قنديل بخبرة واسعة في التعامل مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال المياه والري، وكان عضو مجلس وزراء شئون المياه في دول حوض النيل، وحصل على وسام الجمهورية عام 1995.

وكان من أهم ملفاته عودة نقابة المهندسين بعد رفع الحراسة عنها التي استمرت عليها 14 عامًا. وبالنسبة لحياته الشخصية فهو متزوج، ولديه خمس بنات، الكبرى في المرحلة الثانوية، والصغرى في الصف الثالث الابتدائي، وهن: رقية وفاطمة وعائشة وزينب وخديجة [1].

هذه السيرة الذاتية الناصعة للرجل، تجاهلت التطرق إليها صحف عدة، حتى رأينا من يسخر من قدراته، ويتهمه بأحط الاتهامات.

إخواني أو إخواني متنكر:

بمجرد إعلان اسمه رئيسًا للوزراء فوجئ قنديل باتهام صحف له بأنه "إخواني" أو "إخواني متنكر"، وهو ما نفاه فورًا الدكتور ياسر علي، المتحدث باسم رئاسة الجمهورية. وقال في تصريحات صحفية، إن الدكتور هشام قنديل لم يكن في يوم من الأيام منتميًا لأي حزب أو فصيل سياسي قبل الثورة أو بعدها، ولم يكن محسوبًا على أي جماعة.

كما نفى الدكتور مصطفى الغنيمي- عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين- صحة ما تردد بشأن طرح اسم الدكتور قنديل لتولي الوزارة خلال الاجتماع الأخير لمكتب الإرشاد، مشددًا على أن الجماعة لم تتدخل مطلقًا في اختيار اسم رئيس الحكومة، وأنه أمر يخص مؤسسة الرئاسة فقط [2].

وكانت الشائعة التالية- في غضون ساعات تالية- أن الدكتور قنديل كلف القيادي الإخواني المهندس خيرت الشاطر نائبًا له [3]، وهو ما اضطر قنديل إلى نفيه شخصيًا.

وقال قنديل- في مداخلة هاتفية مع إحدى الفضائيات- : إن الحكومة الجديدة ستكون "تكنوقراط"، وإن الكفاءة والخبرة هما معيار الاختيار، وإنه لن تراعى معيار الحصص الحزبية في تشكيل الحقائب الوزارية.

وبعد انتشار أكثر من حساب باسمه على مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك)، عقب الإعلان عن تكليفه بتشكيل الحكومة- نفى قنديل أن يكون له أي حساب على موقعي التواصل الاجتماعي "فيس بوك" أو "تويتر".

شائعات التشكيل الحكومي:

مع بدء اليوم الثاني لتكليفه بتشكيل الحكومة، تناقلت وسائل الإعلام أنباء عن تخصيص نسبة من الحقائب الوزارية للأحزاب والقوى السياسية في التشكيلة، وهو ما نفاه الدكتور قنديل، مؤكدًا أنه يجري اختيار المرشحين بالتنسيق الكامل مع الرئيس محمد مرسي، دون أي تدخلات [4].

تاليًا، بدأ الإعلام في نشر أسماء مؤكدًا أنها في التشكيلة الحكومية الجديدة، وذلك لمجرد أن قنديل استقبل أصحابها، وأجرى معها مشاورات.

والأمر هكذا، نفى الدكتور فاروق العقدة محافظ البنك المركزي ما تردد بشأن اختياره لحمل حقيبة وزارية في تلك الحكومة[5].

ونفى الأزهر- بشكل قاطع أيضًا- ما تداولته مدونات ومواقع إلكترونية من أنباء حول تدخل الأزهر في تعيين الوزراء الجدد، لا سيما وزير الأوقاف. وأصدر بيانًا قال فيه إن شيخ الأزهر على ثقة من أن رئيس الوزراء سيختار وزيرًا للأوقاف من المرشحين، ممن تتوافر فيهم شروط الحكمة والكفاءة، والحفاظ على عقيدة الأمة، والنهوض بقطاع الأوقاف[6].

صندوق النقد ورغيف الخبز:

بمجيء يوم الثلاثاء 4 سبتمبر 2012، ترددت أكاذيب إعلامية جديدة حول تدخل صندوق النقد في سعر الجنيه المصري، لكن "قنديل" نفى ذلك، وشدد على أن الصندوق لم يطلب من مصر تخفيض قيمة الجنيه أصلًا كشرط لمنحها القرض الذي طلبته، الذي يقدر بـ 4.8 مليار دولار.

وأكد قنديل أن القرض غير مشروط، وأنه لن يكون على حساب المواطن البسيط؛ لأن الاقتراض ليس هدفًا، وحصول مصر على القرض يعد بمثابة شهادة دولية على قوة الاقتصاد المصري، وتعافيه، وسيره على الطريق الصحيح، كما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب، ويدفعهم للاستثمار بقوة في مصر [7].

وفي سياق متعلق بالقرض نفسه، نفى السفير علاء الحديدي المتحدث باسم مجلس الوزراء، ما تناقلته وسائل إعلام بشأن تصريح منسوب إلى رئيس مجلس الوزراء بأن قرض صندوق النقد الدولي، الذي من المقرر أن تحصل عليه مصر- يجب أن يعرض على مجلس الشعب القادم قبل إقراره.

وقال: "إنه طبقًا للاعلان الدستوري المكمل، فإن أي اتفاقيات دولية تُعرض على السلطة التشريعية أو من يقوم بعملها"[8].

كما ترددت شائعات حول نية الحكومة إلغاء الدعم المقدم لرغيف الخبز، لكن قنديل نفى صحة تلك الشائعات، وأكد عدم تغيير سعر الرغيف ومواصفاته، مشيرًا إلى أن تحسين الخبز يحتل أولوية متقدمة في برنامج حكومته، مع الاحتفاظ بسعره ووزنه [9].

تعديلات وزارية وقوانين ثورية:

في وقت لاحق ترددت شائعات أخرى، رددتها مواقع إلكترونية وقنوات فضائية، مفادها وجود تعديلات وزارية مرتقبة بحكومة الدكتور قنديل خلال أيام، لكن مصدرًا بمجلس الوزراء أكد أنه لا صحة لما جرى تداوله في هذا الصدد [10].

وأخيرًا، وليس آخرًا، جاء مانشيت الأهرام (يوم الاثنين 15 أكتوبر 2012) بعنوان: "حماية الثورة بقانون جديد يواجه البلطجة السياسية"، وجاء فيه أن الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء عقد اجتماعًا وزاريًّا؛ لمناقشة مشروع قانون حماية الثورة، الذي انتهت الحكومة من سنه، عبر تسع مواد عقابية ووقائية، لفرض هيبة الدولة، وحماية المجتمع من الخطرين، والحفاظ على مكتسبات ثورة 25 يناير، وإجهاض محاولات بعض العناصر المناوئة للثورة، استغلال معتادي الإجرام؛ لتحقيق مآرب سياسية تخدم مصالحهم الخاصة.

لكن المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء نفى أن يكون هناك مشروع قانون بهذا الخصوص.

وقال: إن ما نشر غير صحيح، وإنه لا يوجد على مكتب الدكتور هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء مشروع قانون بهذا الشأن (الأخبار: 16 أكتوبر 2012).

برغم ذلك كله، استمر مسلسل الأكاذيب والشائعات يطارد حكومة الدكتور قنديل، ما دامت في السلطة، برغم أنها الحكومة الأولى بعد الاستحقاق الرئاسي!

الهوامش:

(1) اليوم السابع:

http://www.newsmasr.com/files/2012/july/24/Hisham-Kandil-Prime-Minister.html

(2) اليوم السابع: http://www.y3arb.com/topic.php?id=3897

(3)http://www.freecopts.net/forum/showthread.php?t=64799&langid=1http://elgomal.net/news/news.aspx?id=870462

(4) محيط:

http://www.moheet.com/2012/07/28/%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%AF%D8%AF-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%B5-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A/

http://www.moheet.com/2012/07/28/%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D8%AF%D8%AF-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%B5-%D8 %AD %D9 %82 %D8 %A7 %D8%A6%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D9%8A/

(5) الموجز: http://www.elmogaz.com/node/39347

(6) البلاد: http://www.el-balad.com/229296

(7) الوفد:

http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/260332-%D9%82%D9%86%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%89-%D8 %AA %D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8 %A7 %D9 %84 %D9%86%D9%82%D8%AF-%D9%81%D9%89-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87

(8)http://www.senksar.com/132961/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8 %A7 %D9 %84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7-%D9%86%D8%B3%D8%A8-%D9 %84 %D9 %82 %D9 %86 %D8 %AF %D9 %8A%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%82%D8%B1%D8%B6-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8% A7 %D9 %84%D9 %86%D9 %82%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8 %A7 %D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9 %82%D8%A7 %D8% AF% D9% 85#.UH3BvWdHgsY

(9) النهار:

http://www.alnaharegypt.com/nhar/art96611-cat20.html

(10)www.mogmal.com/News.asp?NewsID=817272&ID=422007

الفصل الثاني
أكاذيب تطوق مؤسسات الدولة والشخصيات العامة

قبل تشكيلها، لم تسلم حكومة الدكتور هشام قنديل من امتلاء الأجواء بالتكهنات والأكاذيب حول المشاركين فيها، والقوى السياسية المرشحة لها، وتحولت هذه الأمور- كما أوضحنا في فصل سابق- إلى مادة دسمة للصحف في صنع قصص غير صحيحة؛ بهدف جذب القراء، وزيادة إقبالهم عليها؛ مما جعل التكذيبات تنهال على تلك الصحف.

ومن الأخبار التي تعرضت للتكذيب- في هذا الصدد- نفي الدكتور عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية و العدالة [1] صحة ما نشرته صحيفة التحرير الصادرة (السبت 7 يوليو 2012)، نقلًا عن ما سمته "مصدر مسئول بجماعة الإخوان المسلمين"، أن أعضاء مكتب الإرشاد اقترحوا ترشيح الشاطر لرئاسة الحكومة الجديدة.

وكذلك نفي د. فريد إسماعيل- عضو المكتب التنفيذي للحزب وأمينه بالشرقية- المعلومات التي نشرتها صحيفة الشروق [2] في عددها الصادر يوم 27 يونيه 2012، من أن "الحرية والعدالة" قرر زيادة حصته في الحكومة القادمة إلى النصف، مؤكدًا أنه لم يُدْلِ بأي تصريحات في هذا الشأن، وأن ما تم نشره عار تمامًا من الصحة.

وعلاوة على ما سبق؛ لم تسلم مؤسسات عدة في الدولة من أكاذيب الصحافة المصرية، بما فيها الوزارات المختلفة، وليس انتهاء بالمحافظات.

من ذلك تأكيد نقابة الأطباء العامة في بيان لها [3] نيتها مقاضاة جريدة "الوطن"؛ بسبب نشرها خبرًا كاذبًا حول مقتل طبيب شاب في مستشفى القصر العيني، مما أثار الكثير من البلبلة والغضب الشديد من الأطباء، في وقت كانت تشتعل فيه أزمة المحامين والداخلية.

وأكد الدكتور أحمد لطفي، مقرر لجنة الإعلام بالنقابة، أنها تواصلت مع الدكتور حسين خيري، عميد طب "القصر العيني"، ونفى نبأ مقتل الطبيب، الذي نشره موقع جريدة " الوطن".

كما أمر النائب العام[4] بفتح التحقيق في بلاغ ضد مجدي الجلاد، رئيس تحرير جريدة الوطن؛ لنشره صورة مفبركة عن ضابطين يؤديان التحية العسكرية لعلاء وجمال مبارك.

وكان إسلام العناني قدتقدم ببلاغ للنائب العام يتهم فيه الجلاد بنشر صور غير حقيقية ومفبركة في الوطن، توضح أن اثنين من ضباط الشرطة قاما بتأدية التحية العسكرية لجمال مبارك أثناء نزوله من سيارة الترحيلات، التي قامت بنقلهما لمقر المحاكمة، مع أن هذه الصورة غير صحيحة، وأن الضابطين قاما بإلقاء التحية العسكرية لأحد قيادات الشرطة، وليس لنجل المخلوع.

وعلى صعيد متصل، رفض الدكتور محمود حسين الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين [5] ما نشرته صحيفة "المصري اليوم" في صدر صفحتها يوم الجمعة 2012/7/27م، من إرسال نشرة وزارة الداخلية بتنقلات ضباط الشرطة عبر مكتب الإرشاد لمسئولي المكاتب الإدارية في المحافظات؛ لإبداء الرأي حولها .

وأكد حسين أن الخبر كاذب، ولا أصل له، ومن مصادر صحفية لا تدرك المسئولية، مشيرًا إلى أن الجماعة لا علاقة لها بمثل هذه الأمور الإدارية والتخصصية، التي هي من صميم عمل أجهزة الدولة مركزيًا أو على مستوى المحافظات.

وفي القضية المتعلقة بالمزاعم عن حصول والدة المرشح الرئاسي حازم صلاح أبو إسماعيل على الجنسية الأمريكية، كذبت وزارة الخارجية المصرية صحيفة "الأهرام"- كبرى الصحف القومية- بعد أن نشرت في صدر صفحتها الأولى بعدد الجمعة 7 أبريل 2012 مانشيتًا، يقول: "الخارجية: والدة أبو إسماعيل أمريكية"، ونسبت فيه إلى الخارجية

أنها سلمت للجنة العليا للانتخابات خطابًا رسميًا يفيد بأن والدة المرشح الرئاسي حاصلة على الجنسية الأمريكية.

لكن المتحدث باسم الخارجية المصرية الوزير المفوض عمرو رشدي [6] صرح بأن ما نُشر مجرد أكاذيب، واختلاقات لا صلة لها بالحقيقة، وأن وزارة الخارجية لم تُصدر أي بيان أو وثيقة بهذا الخصوص، وأن الوزارة لم ترسل أي خطابات إلى اللجنة، وقال: إن وزارة الخارجية ليس لها دخل فيما يتعلق بجنسية والدة المرشح الرئاسي المحتمل حازم أبو إسماعيل.

الشخصيات العامة مستهدفة:

على صعيد متصل، تناولت أكاذيب الصحافة المصرية شخصيات عامة كثيرة، سياسية وغير سياسية، إسلامية وغير ذلك، مما حدا ببعضهم إلى ملاحقة تلك الأكاذيب بالدعاوى القضائية، دون أن ترعوي تلك الصحف أو تنزجر!

فقد رفع الدكتور عبد الجليل مصطفى دعوى قضائية [7] ضد كل من رئيس تحرير صحيفة "الوطن" مجدي الجلاد، ورئيس مجلس إدارة الصحيفة، وكذلك عبد الله كمال الصحفي بمجلة روز اليوسف؛ بسبب ما نشرته صحيفة الوطن يوم 16 يوليو 2012 من أكاذيب تزعم أن الدكتور عبد الجليل كان يريد الالتحاق بحملة المرشح الرئاسي الخاسر أحمد شفيق.

وطالب عبد الجليل بتعويض قدره عشرة ملايين جنيه من المدعى عليهم؛ لمحاولتهم تشويه سمعته وتلويث اسمه، وقال إنه سيتبرع بالتعويض للقصر العيني وأسر شهداء ومصابي الثورة.

وقال في صحيفة الدعوى: "إن إيمان المدعي بحرية الصحافة لا يمكن أن يمنعه من أن يقول إزاء هذا الافتراء الصريح: كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، وهو

انتهاك فاجر أصابه بأفدح الأضرار؛ لأن المدعي في مجال العمل العام لا يملك أثمن ولا أبقى من مصداقيته لدى تلاميذه وزملائه ومواطنيه وثقتهم به".

وأضاف: "وحيث إنه.. بما نشره الصحفي مجدي الجلاد في جريدة الوطن، يتضح دون عناء أنه والجريدة- عبر متن الخبر والمانشيتات- نسبوا للمدعي أنه يدعم الفريق أحمد شفيق، ولديه رغبة في الانضمام إلى حملته، دون أن يكون لدى الجريدة دليل على هذا الادعاء، فلم يصدر عن المدعي بأي طريقة أنه يرغب في الانضمام لحملة شفيق، بل على العكس تمامًا؛ فالمدعي كان ولا يزال ضد ترشح أحمد شفيق، بل دعا إلى القبض عليه، ومحاكمته على الجرائم المنسوبة إليه".

ومن جهته، نفى الدكتور حسن نافعة [8]- أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة- أيضًا ما تناولته جريدة "الوطن" الصادرة يوم الأحد 22 يوليو 2012، حول انسحابه وعدد من الرموز من عضوية الجبهة الوطنية، خلال الأيام المقبلة، بسبب تأخر "مرسي" في الوفاء بوعوده لهم، خاصة فيما يتعلق بتشكيل حكومة ائتلافية، وفريق رئاسي.

وقال نافعة إن الخبر غير صحيح على الإطلاق، مشيرًا إلى أن هناك نقاشات داخل "الجبهة الوطنية"- التي أسسها عدد من الشخصيات الوطنية؛ لتأييد رئيس الجمهورية الدكتور محمد مرسي- حول عدم التواصل بينها وبين مؤسسة الرئاسة، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء معين.

وكان أقوى تكذيب من شخصية عامة، هو ما صدر على لسان الدكتور محمد سليم العوا من النفي الشديد [9] لما نشرته صحيفة "اليوم السابع"، من أن الإخوان عرضوا عليه التنازل عن الترشح للرئاسة لصالح د.مرسي، في مقابل تعيينه في منصب النائب العام.

وقال مدحت حسن، المستشار الإعلامي للدكتور محمد سليم العوّا، المرشح الرئاسي، إن الخبر عار تمامًا من الصحة، ومن قبيل الفبركة الصحفية التي تقصد النيل من شعبية العوا ومحمد مرسي في نفس الوقت لصالح الفلول، ووصفها بالأساليب الأمنية الحقيرة.

وردًا على شائعات أخرى رددها الإعلام حوله أيضًا، قال: "هناك تهمة باطلة تزعم أنني متشيع، أو سأسمح بالتشيع، أو أناصر الشيعة ضد السنة، وهذه أكاذيب ثلاثة.. فأنا سني سلفي، ولن أسمح بالتشيع في مصر".

كما أكد الدكتور سيف الدين عبد الفتاح أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، وعضو الجبهة الوطنية للتغيير، أن ما نسبته إليه بوابة الوفد[10]، بشأن اختيار د. أبو الفتوح نائبًا أول للرئيس مرسي، واستبعاد حمدين صباحي، عار تمامًا من الصحة، وأنه خبر ملفق، وكذب صراح.

وقال- في بيان له الثلاثاء 31 يوليو 2012-: "لا صحة لتلك التصريحات"، قائلًا: "لا أعرف كيف يمكن لمنبر إعلامي أن يخترع موضوعًا لا أساس له من الصحة".

وتابع: أنفي أيضًا ما تردد على لساني كذبًا وزورًا، وأطالب كل منبر إعلامي بأن يحترم أدنى قواعد المهنية، واحترام القارئ، وحقه في متابعة خبر صحيح له مصدر، لا مجرد "فبركة صحفية".

ومن جهته، نشر المهندس محمد عامر القيادي بجماعة الاخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة (11) فيديو مصورًا له، ينفي خلاله ما نشر على لسانه بجريدة "الأهرام" في عددها الصادر الأحد 17 يونيو 2012 من أن صباحي يؤيد شفيق في جولة الإعادة.

وأوضح أنه برغم اختلافه السياسي مع موقف حمدين من جولة الإعادة إلا أنه يحترمه، وأن موقف صباحي معلن، وواضح للجميع، وأن حمدين واحد من أنبل وأشرف السياسيين في مصر.

وبرغم أن حملة حمدين صباحي طالبت جريدة "الأهرام" بتصحيح خطئها، ونشر مضمون ما أوضحه المهندس عامر على صفحاتها، إلا أنها لم تستجب، بل تجاهلت الأمر!.

الهوامش:

(1) http://talkofarabs.blogspot.com/2012/07/blog-post_553.html

(2)http://www.sharkiaonline.com/v_article.php؟id=22331

(3) http://www.el-balad.com/212848

(4) http://www.elgomaa.com/view/؟q=39241

(5)http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx؟ArtID=115611&SecID=211

(6) http://www.almesryoon.com/news.aspx؟id=113495

(7)http://www.misrelgdida.com/Incidents/95826.html

(8) http://moraselon.net/index.php؟option=com_content&view=article&id=4154:٪D
٪8AF-٪D٪8AD٪D٪8B٪3D86٪9-٪D٪86٪9D٪8A٪7D٪81٪9D٪8B٪9D٪8A
9-٪D8٪9A٪D٪83٪9D٪8B٪0D٪8A8-٪D٪8A٪7D٪84٪9D٪88٪9D٪8B٪7D
86٪9-٪D٪88٪9D8٪9A٪D٪86٪9D٪81٪9D8٪9A-٪D٪8A٪7D٪86٪9D٪8B
٪3D٪8AD٪D٪8A٪7D٪8A٪8D87٪9-٪D٪85٪9D86٪9-٪D٪8A٪7D٪84٪9D 8
٪AC٪D٪8A٪8D٪87٪9D٪8A9-٪D٪8A٪7D٪84٪9D٪88٪9D٪8B٪7D 86٪9
٪D8 ٪9A٪D٪8A9&catid=2&Itemid=4

(9) http://www klmty.net/05/2012/blog-post_5468.html

(10) http://www.alamatonline.net/l3.php؟id=37115

(11) http://www.alarabynews.com/؟p=40589

الفصل الثالث

أكاذيب تطارد الجمعية التأسيسية، وأخرى تلاحق المجلس العسكري

صحافة تغفل جوانب الاتفاق، وتبرز جوانب الاختلاف، وتخرج بعناوين مثيرة كاذبة حول ما تعتبره انقسامًا بين أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وتستصرح مناوئين لها؛ كي يهاجموها، ويشككوا في شرعيتها؛ بهدف بلبلة الرأي العام، وإفشال الجمعية؛ إرضاء لنفوسهم المريضة، على الرغم من عملها المبهر، في أجواء غير محفزة.

هذا الأمر أغضب رئيس الجمعية المستشار حسام الغرياني، فوجه حديثه (1) في اجتماعها يوم الثلاثاء 7 أغسطس 2012 إلى النائب محمد عبد العليم، وكيل مجلس الشعب السابق منتقدًا "بعض الكذابين الذين يتاجرون بالكذب من العاملين في وسائل الاعلام". وأضاف الغرياني: "إنني مصمم على أن هناك من الإعلاميين من يتاجر بالكذب"، وقال: "إن وقائع الكذب لديه عديدة".

وتابع :"ما زلت مصممًا على مهاجمة الإعلام غير الصادق، وعلى عيني ورأسي الإعلام الصادق، الذي لايوجد بيني وبينه خصومة".

جاء ذلك بعد أن طلب عبد العليم حذف عبارة صدرت من المستشار الغرياني، حول ما ينشر في بعض الصحف، وقوله لأحد أعضاء الجمعية :"دع السفينة تسير و... "، في إشارة إلى عبارة "والكلاب تعوي"، دون أن يكملها، في حين رفض أعضاء التأسيسية حذف العبارة.

والأمر هكذا، حاول إعلاميون وسياسيون مخلصون التنبيه إلى الجريمة التي يرتكبها الإعلام بموقفه السلبي من الجمعية. وكتب الإعلامي فاروق جويدة مقالًا بجريدة "الأهرام" بعنوان: "التأسيسية.. شهادة للتاريخ"(2)، قال فيه إنه لم يشارك في الجلسات الأولى (للجمعية الثانية)؛ حتى تبدو ملامح الصورة، تأثرًا بمحاولات تشويه الجمعية

الأولى، وما أصابها من عوار، ثم الهجوم الكاسح على الجمعية الثانية من بعض القوى السياسية، والإعلام.

وأضاف: قررت اليوم أن أقدم شهادتي أمام من يهاجمون الجمعية، ويشككون في أدائها، ويسيئون للمشاركين فيها؛ لأننا الآن أمام إنجاز حقيقي تم بالفعل في إعداد مشروع الدستور.

وأضاف: "كنت في أحيان كثيرة، وأنا أشارك في المناقشات أشعر بأنني أعيش في جزيرة بعيدة عن مستنقع إعلامي مشبوه شوه كل شيء، وأهدر كل قيمة، ومن أراد أن يرى وجهًا مصريًا مشرقًا يعمل في صمت وبلا صخب أو ضجيج، فليذهب إلى لجان إعداد الدستور؛ لأن فيها شيئًا يستحق الإشادة والتقدير".

وتابع: إذا سار إيقاع الجمعية بلجانها المتعددة بهذا الحماس وهذه الروح، التي جعلت قاعات مجلس الشورى مثل خلايا النحل، فسوف تنجز هذه الجمعية مشروع دستور على درجة كبيرة من التميز والخصوصية، يليق بنا شعبًا ووطنًا ومكانة.

ومن جهته، أكد د. أيمن نور رئيس حزب غد الثورة، وعضو لجنة الاقتراحات والحوارات المجتمعية بالجمعية، أن أكاذيب وسائل الإعلام لن تنال من التوافق الذي تشهده التأسيسية، مؤكدًا أن ما نشر من مقترحات للنقابات والمؤسسات على أنها مواد انتهت منها الجمعية عار من الصحة.

ودعا- خلال اجتماع اللجنة مع رؤساء الأحزاب السياسية (3)- وسائل الإعلام إلى تحرِّي الدقة؛ لعدم بلبلة الرأي العام، موضحًا أن هناك من يريد نشر الأكاذيب حول الجمعية؛ لينفر الشعب منها بعد أن وصل أعضاؤها إلى حالة من التوافق حول معظم النقاط الخلافية.

ومن جهته، اتهم النائب الدكتور أسامة ياسين (4)- عضو المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة، ورئيس لجنة الشباب بمجلس الشعب (المنحل)- جريدة "الأهرام"

في رأيه بخصوص الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، مؤكدًا رفضه للحملة الإعلامية المستعرة ضد الجمعية.

وقال في تدوينة على صفحته الرسمية على "فيس بوك": "على طريقة (لا تقربوا الصلاة).. نشر أهرام الجمعة (6 أبريل 2012) في ص1 وص7: (وتأكيدًا لرفض الحرية والعدالة مطالب المنسحبين.. أشار أسامة ياسين إلى أن العودة إلى المربع الأول ستعني الرجوع إلى نقطة اللاعودة).. ولم يتصل بي المحرر، واقتطع نصف جملة من تعليق لي على صفحتي.. ولم يذكر بقية الجملة".

والأمر هكذا، هاجم الدكتور محمد البلتاجي[5]، القيادي بحزب الحرية والعدالة، صحيفة "المصري اليوم"، تعليقًا على تصريحات نسبتها له يوم 13 ديسمبر 2012 من ندوة بكلية طب قصر العيني.

وقال البلتاجي، على صفحته الشخصية بـ "فيس بوك": "حملة التخويف والتفزيع التي تقودها جريدة نجيب ساويرس (الكذب اليوم) في يوم انتخابات المرحلة الثانية، مانشيتات رئيسية.. البلتاجي: البرلمان سيتسلم السلطة من العسكري، ويضع الدستور.. ومانشيت آخر: مشروع الإخوان للدستور: دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية.. والخبران كالعادة كذب، وتلفيق".

وأضاف: "قرفت من كثرة التلفيق، فلم أعد أتعامل أصلًا مع محرري الجريدة، لكنهم يفبركون عن مصادر وهمية، أو بإسقاط كلمات من سياق الكلام في ندوة أو مؤتمر.. قولوا لهم كفاية كذب".

أكاذيب ضد المجلس العسكري:

في الحقيقة لم يسلم أيضًا المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي تولى إدارة مقاليد الأمور في البلاد بعد ثورة 25 يناير 2011 من عشرات الأكاذيب، التي تناولته بها الصحافة المصرية، والتي كان يلجأ إلى تكذيبها بشكل دائم.

فقد نفى عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللواء محمود حجازي (6) علمه بمصدر الخبر، الذي نشرته صحيفة "الجمهورية"، في عددها الأسبوعي الصادر يوم الخميس 28يونيه 2012 من أن المجلس- طبقًا للإعلان الدستوري المكمل- من حقه إعلان فراغ منصب الرئيس الأحد القادم، في حال تخلف الدكتور محمد مرسي الفائز في انتخابات رئاسة الجمهورية عن أداء اليمين الدستورية أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا.

وقال في تصريحات فضائية: "لا أعلم عن ذلك شيئًا، ولا أعتقد أنه صحيح، وأنه على المعنيين بالنشر أن يتحروا الدقة؛ لأن الكلمة لها وزن في ظل الظروف التي تمر بها مصر"، مؤكدًا أن ما ذكرته "الجمهورية" غير وارد على الإطلاق، وأنه لا يعلم مرجعية الخبر.

وفي تكذيب مشابه، نفى اللواء أركان حرب إسماعيل عتمان، مدير إدارة الشئون المعنوية وعضو المجلس العسكري- الشائعات التي رددتها جريدة الفجر في وثيقة ادعت أنها تفويض من المجلس للمشير طنطاوي؛ لإعلان التعبئة العامة اعتبارًا من أول نوفمبر 2011.

وقال عتمان- في تصريحات لجريدة الجمهورية-: إن هذا الكلام عار تمامًا من الصحة، وليس له أي أساس من الواقع، ولا يمت للحقيقة بأي صلة، وأن القوات المسلحة لم تعلن مطلقًا حالة التعبئة العامة. وقال عتمان لـ "مروجي الشائعات والأكاذيب"- بحسب الصحيفة-: "حرام عليكم، اتركوا مصر تعيش في هدوء واستقرار، ولا تشعلوها نارًا، واتقوا الله في هذا الشعب".

وفي واقعة ثالثة، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا أكد فيه أنه سيقاضي الصحفي بجريدة "الوفد" حسام السويفي؛ بسبب التصريحات التي نشرها، ونسب فيها إلى المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس، أنه سيقتل مليونًا من الشعب المصري إذا حدثت ثورة ثانية، وأن الجيش استخدم أسلحةً كيماويةً في أحداث شارع محمد محمود؛

ليصل عدد الشهداء إلى 1004 شهداء، ألقي بمعظمهم في الصحراء، وأنه تمَّ إلقاء (960) جثة في الصحراء.

وأكد المجلس- في بيان نُشر على "أدمن" صفحته الرسمية على الـ (فيس بوك)- أنه لا صحة مطلقًا لما ورد بتصريحات هذا الشخص أو ادعاءاته، وأن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والقوات المسلَّحة يحتفظون بحقهم في اتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال هذا الشخص أمام القضاء المصري؛ لمعرفة نياته وأغراضه من إثارة مثل هذه الشائعات في هذه الأوقات التي تمر بها البلاد.

وناشد المجلس أهالي العدد المذكور (1004) شهيد التوجه فورًا إلى مكتب النائب العام، وتقديم البلاغات القانونية الخاصة بمقتل هذا العدد، مشيرًا إلى أن القوات المسلَّحة لها ثوابتها التي تلتزم بها، وهي حماية أمن هذا الشعب العظيم وسلامته.

الهوامش:

(1) http://almesryoon.com/permalink/19956.html

(2) http://www.ahram.org.eg/163757/42/03/08/2012/979.aspx

(3) http://news.fatakat.com/i/%D%85%9D%8B%5D%8B20538/1-%D%8A%3D 9 8%A%D%85%9D86%9-%D%86%9D%88%9D%8B1-%D%8A%3D%83%9D%8A%7D %8 B%0D8%9A%D%8A8-%D%8A%7D%84%9D%8A%5D%8B%9D%84%9D %8A% 7D 9 85%- %D%84%9D86%9-.html

(4) http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx؟ArtID=105420&SecID=0

(5)http://www.almasryalyoum.com/node/549671

(6) http://www.misrelgdida.com/Parties/93593.html

الفصل الرابع
أكاذيب ضد جماعة الإخوان وقياداتها

تنوعت الأكاذيب الصحفية التي طالت جماعة الإخوان المسلمين، لتلاحق مرشدها العام، واجتماعاتها، وهيئاتها، ورموزها... إلخ.

ولنقف أولًا مع أكاذيب جريدة "روز اليوسف"، التي نشرتها يوم 30 يوليو 2012 حول لقاء إسماعيل هنية وقيادات الجماعة، لدى زيارته مصر، إذ جاءت عناوينها كالتالي[1]: "المرشد لهنية: كنت أتمنى أن تكون رئيسًا لوزراء مصر وحماس.. منح الجنسية المصرية لكل أعضاء حماس.. مليار جنيه من التنظيم الدولي للإخوان لشراء وتهريب أسلحة من ليبيا لحماس".

أكاذيب رددها كالببغاء التلفزيون المصري في برنامجه الصباحي "موجز الصحافة"، مما دفع عبد المنعم عبد المقصود، بصفته وكيلًا عن الدكتور محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، إلى تقديم بلاغ للنائب العام ضد وزير الإعلام ومسئولين بجهاز الإذاعة والتلفزيون، ورئيس مجلس إدارة روز اليوسف وصحفي بالجريدة، يطالب بإحالتهم جميعًا للمحاكمة الجنائية؛ لأنهم أذاعوا ونشروا أخبارًا كاذبة، بسوء قصد[2].

وأضاف في بلاغه، أن المشكو في حقهم ارتكبوا العديد من المخالفات التي يعاقب عليها القانون، والتي تمثل جريمة مكتملة الأركان، تخرج عن إطار حرية الرأي والتعبير والعمل، وتمثل سبًّا وقذفًا في حق جماعة الإخوان المسلمين، ومرشدها.

وفي مداخلة هاتفية عبر إحدى الفضائيات، قال عبد المقصود لاحقًا إن المرشد العام ليس رئيسًا للجمهورية، حتى يمنح أعضاء وقيادات حركة حماس الجنسية المصرية، كما أن

مصر ليست دولة بلا سيادة، حتى يتم تهريب الأسلحة والمعدات الحربية الثقيلة من ليبيا إلى حماس في غزة.

ومن جهتها، أصدرت الجماعة بيانًا عقب اللقاء[3]، ذكر أن هنية قدم التهنئة للمرشد العام للإخوان بمناسبة شهر رمضان الكريم، وللشعب المصري على إنجازاته بانتخاب أول رئيس للجمهورية، وعبر عن شكره وامتنانه لمصر حكومة وشعبًا على مواقفها الداعمة للفلسطينيين.

الدستور وأكاذيب لا تتوقف:

مجزرة القرن في مصر .. عاجل سري للغاية .. محضر الاجتماع السري الطارئ في مقر حزب الحرية والعدالة.. هكذا جاءت عناوين جريدة الدستور يوم 23 يونيه 2012، مشيرة إلى أن حزب الحرية والعدالة عقد اجتماعًا سريًا طارئًا[4] لقيادات الحزب بالمحافظات مع المهندس خيرت الشاطر، والدكتور عصام العريان، تناولوا فيه خطة الجماعة والحزب في حالة فوز أو سقوط مرشحهم الدكتور محمد مرسي، بأنه في حالة سقوطه ستقوم جماعة مدربة من جماعة الإخوان المسلمين باستدراج الشباب للخروج في مظاهرات ضد الفريق أحمد شفيق، ويتم فيها إطلاق النار عن طريق قناصة وخلايا نائمة في مواقعها فوق الأسطح والعمارات، في كل من العباسية ومصطفى محمود والتحرير والدقي، بالإضافة إلى تحرك المجموعة البدوية الموكل إليها ضرب نقاط التفتيش في سيناء؛ لتسهيل دخول مجموعات حماس، والحرس الثوري، في الانقلاب المسلح على الرئيس والجيش!

وأشارت الجريدة إلى أنه في حالة فوز مرسي توجد قائمة تضم 300 شخص من الشخصيات العامة في محافظات عدة، ستتم تصفيتهم في لحظة محدودة، وفي توقيت واحد لبث الرعب والهلع.

والأمر هكذا، تقدم الدكتور عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، متضامنًا معه عدد من المحامين ومنهم محمد الدماطي، ومحمد طوسن، وعبد المنعم عبد المقصود، ببلاغ إلى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، ضد كل من رضا إدوارد رئيس مجلس إدارة الجريدة، وإسلام عفيفي رئيس تحريرها، يتهمونهما فيه بنشر أخبار كاذبة عن الحزب والجماعة، من شأنها إثارة الفتن والقلاقل في البلاد، والتناحر بين أبناء الوطن الواحد.

وأكد مقدموا البلاغ أن المشكو في حقهم نشروا أخبارًا كاذبة، وألصقوا التهم بالكذب والأسلوب غير الأخلاقي بخيرة أبناء هذا الوطن من أعضاء حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين، ويُعد ارتكابها من جرائم القذف ونشر البيانات والأخبار الكاذبة والمضللة.

وفضلًا عن الدعوى القضائية، علق الدكتور جابر قميحة [5] بالقول: "في يوم الأحد (24 يونيه 2012) - وهو اليوم الذي ظهرت فيه نتائج الانتخابات، وأُعلن فيه محمد مرسي رئيسًا للجمهورية - خرجت علينا صحيفة الدستور بما أستطيع أن أسميه "الدعارة الصحفية". وأضاف: "عناوين صحيفة الدستور أحقر من أن يرد عليها، فالواقع ينقضها نقضًا فادحًا".

كذبة لقاء بديع ومبارك:

لكي تعلن الصحيفة الجديدة عن نفسها، قد تبحث عن موضوع مثير. ليست المشكلة في هذا، وإنما المشكلة في أن يكون هذا الموضوع كذبة كبيرة، أو موضوعًا وهميًا، لا أصل له، مما يسيء إلى سمعة الشرفاء، بل ويسيء إلى الجريدة الوليدة، ويجعلها تحظى بالاحتقار بين القراء، وبالتالي يجعل عمرها قصيرًا.

هذا ما فعلته صحيفة "فيتو" التي صدر العدد الأول منها بتاريخ الاثنين 9 يناير 2012، يحمل عنوانًا على صفحتها الأولى يقول: "بديع التقى مبارك في المركز الطبي العالمي"؛ مؤكدة أن "الجماعة تضع وثيقة اللقاء في خزينة بنك أجنبي بالقاهرة"!

واستبق رئيس تحرير الجريدة عصام كامل نشر الموضوع (الوهمي) بمداخلة هاتفية قبل يوم النشر (الثلاثاء) مع الإعلامي معتز مطر ببرنامج "محطة مصر"[6]، زعم فيها أن طلب مبارك مقابلة قيادات الإخوان كان هدفه الاطمئنان على ما ستفعله الجماعة إذا صدر حكم بالبراءة لصالحه، مؤكدًا أنه على استعداد لمواجهة المسئولية القانونية عن صحة هذه المعلومات، وأنه يتحمل المسئولية الجنائية عما يقول!

وفي المقابل، وبصفته وكيلًا عن المرشد العام، ونائبيه رشاد البيومي، وخيرت الشاطر، ومتحدثها الإعلامي محمود غزلان- تقدم عبد المنعم عبد المقصود ببلاغ للنائب العام، وشكوى لنقابة الصحفيين ضد رئيس تحرير "فيتو".

وطالب عبد المقصود إحالة المذكور إلى المحاكمة الجنائية؛ بتهمة ارتكابه الجرائم المنصوص عليها في المواد (188، و200 مكرر أ، و302، و303) من قانون العقوبات بأن نشر أخبارًا وبيانات كاذبة ومزورة، منسوبة كذبًا إلى مرشد الإخوان ونائبيه ومتحدثها الإعلامي، من شأنها تكدير السلم العام، بسوء قصد، وكان من شأنها- لو كانت صادقةً- لأوجبت احتقارهم من أهل وطنهم.

وأضاف أن ما نُشِرَ ليس سوى محض افتراء، ومحاولة لتشويه صورة الجماعة ومرشدها ونائبيه وأمينها العام، وإثارة الرأي العام ضدهم، في هذه اللحظة الحرجة التي تشهد فيها البلاد انتخاباتٍ برلمانية.

العجيب أن الصحفي الكذاب، أصبح ضيفًا على الفضائيات، وبعد أن حقق لجريدته الصفراء الشهرة المطلوبة، ارتدى مسوح الصادقين، وزعم في لقاء مع قناة فضائية يوم

17 يناير 2012، أن محضر لقاء المرشد مع مبارك موجود في "خزانة سرية" بأحد البنوك الأجنبية.

ويجذب النظر نزول الموضوع في توقيت مريب لصدور الجريدة، قبل بدء جولة الإعادة للمرحلة الثالثة من الانتخابات البرلمانية، بما يعني أنها تستهدف التأثير على الناخبين.

والعجيب أنها لم تتوقف عن وقاحتها بعد ذلك،، وخرجت يوم 25 يوليو 2012 بمانشيت يقول: "زمن الكلاب"، وبجواره صورة للرئيس الدكتور محمد مرسي!

أكاذيب حول "شورى الجماعة":

الأكاذيب حول جماعة الإخوان، طالت اجتماعاتها أيضًا، ومن ذلك أن مجلس شوراها عقد اجتماعًا يوم السبت 7 يوليو 2012، ونظرًا لرغبة المشاركين فيه في عدم الإدلاء بأحاديث صحفية، أو الكشف عما تناوله الاجتماع، فقد طال الاجتماع عدد من الشائعات والأكاذيب المريعة، التي وصلت إلى نسبة تصريحات إلى عدد من أعضائه، دون أن يدلي أي منهم بأي منها، وحتى اختلاق أحداث لم تقع في الاجتماع.

وفي هذا الصدد، أكد المهندس سعد الحسيني، عضو المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة، أنه لم يدلِ بأية تصريحات لصحيفة "اليوم السابع[7]" أو موقعها الإلكتروني حول مشاركة الدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب في الاجتماع، مؤكدًا أن ما نُشر على لسانه كذب، وليس له أساس من الصحة.

النفي نفسه تكرر من الدكتور محمود حسين، الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين، إذ نفى[8] ما نشرته 6 صحف من مزاعم حول أن اجتماع مجلس شورى الإخوان، طرح المهندس خيرت الشاطر- نائب مرشد الإخوان- لرئاسة الوزراء.

وقال حسين: "ما أثير حول ترشيحات من مجلس الشورى لرئاسة الحكومة أو للوزراء، أخبار عارية تمامًا من الصحة؛ إذ إن المجلس لم يناقش الموضوع، وهذا الأمر يخص السيد رئيس الجمهورية وحده".

كما استنكر د. مصطفى الغنيمي عضو مكتب الإرشاد ما نشر على لسانه الأحد (22 يوليو 2012) في جريدة "التحرير" بأن مكتب الإرشاد أرسل تشكيل الحكومة لرئيس الجمهورية.

وقال[9]: "لم أتحدث بكلمة واحدة لهذه الجريدة، ولا للصحفي محرر هذا الخبر، وذلك محض اختلاق من الألف للياء".

كما نفى الدكتور محمود حسين[10]، ما نشر من أنباء كاذبة نشرتها مواقع عن تحقيق مجلس شورى الإخوان مع المهندس خيرت الشاطر، بدعوى ارتكابه مخالفات تتعلق بالاستثمارات المالية للجماعة، واتخاذه قرارات فردية، وأن مجلس شورى الجماعة استدعاه لإجراء تحقيق معه، لكنه رفض الانصياع، إلا أنه استجاب في نهاية الأمر، وتم إجراء تحقيق معه، نفى خلاله وجود أي مخالفات مالية!

وأكد حسين أن مجلس شورى الجماعة لم يجتمع من الأساس، ولم يقرر إحالة الشاطر للتحقيق، نافيًا وجود استثمارات للجماعة، حتى يقوم الشاطر باستثمارها، وواصفًا من قال إن الشاطر خالف استثمار أموال الجماعة بالكذب البحت، مشيرًا إلى أن الشاطر لم يتخذ قرارات منفردة بعيدًا عن قرارات مجلس الشورى.

وعلى صعيد متصل، نفى د. عصام العريان نائب رئيس حزب "الحرية والعدالة"[11] صحة ما نشرته جريدة "الشروق" في عددها الصادر الأحد 10 يونيه 2012، والاثنين 11 يونيه 2012 حول تقديم د. عصام العريان، و د. محمد البلتاجي عضو المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة، مذكرة لمكتب الإرشاد بشأن تعثر المفاوضات مع القوى السياسية، واتهام خيرت الشاطر، بعرقلة هذه المفاوضات.

وأكد العريان- في بيان أصدره "الحرية والعدالة" (الاثنين 11 يونيه 2012) أنه لم يتقدم هو أو البلتاجي بأي مذكرة إلى مكتب الإرشاد، بأي شأن من الشئون، وأنه لا صحة مطلقًا لتشكيل لجنة لدراسة هذه المذكرة المزعومة. وقال: إن هذه اللجنة "وهم" صنعه خيال صحفيين، لم يكفا عن الكذب برغم إنكار الأمين العام للجماعة لهذا الخبر.

أما الدكتور البلتاجي فقد كتب على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي، "البلتاجي يستقيل من المكتب التنفيذي لحزب الحرية والعدالة".. هكذا قالت اليوم السابع، والصحيح أن (البلتاجي يتفرغ لمسئولية الحزب في القاهرة).. العنوان الأول يوحي بأزمة داخلية، والثاني يعني ديمقراطية وتوزيع مسئوليات، وعدم احتكار أدوار، ومشاركة أوسع داخل الحزب الناشئ.. لكنه الإعلام، وحب صناعة الأزمات، بحسب قول البلتاجي.

علاوة على ما سبق، ترددت عشرات الأكاذيب بحق كل من خيرت الشاطر وحسن مالك، وغيرهما من رجال أعمال الإخوان المسلمين، وهو ما رأى معه الإعلامي أحمد منصور في مقاله الساخر: "حسن مالك يشتري مصر"[12] - أن هناك حملة تشويه مرتبة ومنظمة ضد رجال الأعمال الإخوان، تقف وراءها قوى وأنظمة وجهات داخلية وخارجية، وتعد امتدادًا لحملة التشويه المنظمة، التي بدأت مع انتخابات مجلس الشعب، ثم الانتخابات الرئاسية، من أنهم سيحلون محل رجال الأعمال الفاسدين من رموز النظام السابق، وأنهم يقومون بإجبار رجال الأعمال على بيع مصانعهم لهم تحت التهديد والوعيد والابتزاز.

وأضاف منصور: "مما قيل- كذبًا- إن حسن مالك وخيرت الشاطر ورجال أعمال آخرين كونوا شركة برأسمال 800 مليون دولار؛ من أجل السيطرة على تجارة اللحوم في مصر وخارجها.. ليس هذا فقط، إذ يُنشر كل يوم خبر جديد، عن مجال جديد من التجارة أو الصناعة، يسيطر عليه في مصر حسن مالك أو خيرت الشاطر!".

وأضاف: "ما ينشر عن حسن مالك ينشر مثله عن خيرت الشاطر، وعن رجال أعمال آخرين من الإخوان، والذي صدمني أنهم يتعاملون جميعًا بسخرية وسلبية مع هذه الأكاذيب، لذلك أقول اذهبوا إلى المحاكم، وخذوا حقكم بالقانون، فالحملة لن تتوقف؛ لأن الجهات التي تقف وراءها تعرف ماذا تفعل، وماذا تريد، وليس هناك إلا الردع بالقانون".

وكان أطرف ما تناولت به الصحف حسن مالك هو شائعات زواج نجله من الممثلة المعتزلة حنان ترك، مع أنه لم يبلغ بعدُ 26 سنة، وهو ما دفعها للتصريح لـ" الأهرام"(13) قائلة: "أود أن أؤكد أنني احتجبت الحياة الفنية تمامًا، وبشكل نهائي للتفرغ لرعاية أمي، وأسرتي، وغادرت الحياة الفنية، بما فيها من أضواء وشهرة مرضاة لوجه الله تعالى، وأتمنى أن أستريح من تتبع وسائل الإعلام لأخباري الفنية والشخصية، وقد كنت بفضل الله تعالى طوال مشواري الفني بمنأى عن افتعال المشكلات والأزمات على صفحات الجرائد ووسائل الإعلام، برغم ما كتب عني وعن غيري من الفنانين من أخبار عارية من الصحة تمامًا، ودون مراعاة لانعكاس ذلك على حياتنا الأسرية ومستقبل أولادنا".

واستطردت بقولها: "أما وأني قد تركت دائرة الضوء فأرجو من وسائل الإعلام احترام هذا القرار، وعدم الزج بي في أية أخبار على صفحات الجرائد والمواقع الإلكترونية، في إيماء لما نشر عني في أكثر من مجلة وجريدة قومية محترمة حول خطبتي من ابن السيد المحترم المهندس حسن مالك، وأحب أن أوضح أن حقيقة الأمر، أنه تربطني علاقة أسرية بكثير من أفراد عائلة حسن مالك، الذين أكن لهم جميعًا كل الاحترام والمودة والتقدير، وأن أنجاله ما هم إلا في حكم إخوتي الصغار حيث يبلغ أكبرهم 26عامًا، وبالتالي أعتب على الصحافة الزج باسمي في أخبار تؤذي مشاعر أسر بأكملها، علمًا بأنني سأتخذ الإجراءات القانونية كافة؛ لمنع تكرار مثل هذه الافتراءات والأكاذيب".

الهوامش:

(1) http://almesryoon.com/permalink/13942.html

(2) http./www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?SecID=391&ArtID=112995

(3) http://www.rosaeveryday.com/News/-/9344

(4) http://gate.ahram.org.eg/News/236337.aspx

(5)http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=30072012&id=f635160e-89d465-2b-915c-86d997152676

(6) http://www.youtube.com/watch?v=D-s3dVqGyX8

(7) http://al-mashhad.com/News/%D%8A%7D%84%9D%8AD%D%8B%3D8%9A%D 9%86%D8%9A-%D8%9A%D%83%9D%8B%0D%91%9D%90%9D%8A8-%D%8A%7D%84%9D8%9A%D%88%9D85%9-%D%8A%7D%84%9D%8B%3D%8A%7D%8A%8D%8B9-%D%88%9D8%9A%D%86%9D%81%9D8%9A-%D%85%9D%8B%4D%8A%7D%8B%1D%83%9D%8A9-%D%8A%7D%84%9D%83%9D%8AA%D%8A%7D%8AA%D%86%9D8%9A-/103471.aspx

(8) http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?SecID=211&ArtID=113590

(9) http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?SecID=211&ArtID=115099

(10) http://www.rassd.com/23752-1.htm

(11)http://www.alwafd.org/%D%8A%3D%8AE%D%8A%8D%8A%7D%8B1-%D 88%9%D%8AA%D%82%9D%8A%7D%8B%1D8%9A%D%8B13/1-%D%8A%7D%84%9D%8B%4D%8A%7D%8B%1D%8B%20%9D%8A%7D%84%9D%8B%3D8%9A%D%8A%7D%8B%3D8%9A/223607-%D%8A%7D%84%9D%8B%9D%8B%1D8%9A%D%8A%7D86%9-

%D%8AE%D%84%9D%8A%7D%81%9D%8A%7D%8AA%D89%9-%D%85%9D%8B9-
%D%8A%7D%84%9D%8B%4D%8A%7D%8B%7D%8B1-
%D%81%9D%8A%8D%8B%1D%83%9D%8A9-
%D%8B%5D%8AD%D%81%9D8%9A%D%8A9

(12) http://www.elwatannews.com/news/details/31954

(13) http://www.ahram.org.eg/Print.aspx؟ID=172126

***

الفصل الخامس

أكاذيب بحق فصائل سياسية.. ومواقع وصحف إسلامية لم تنج منها

طالت أكاذيب الصحف المصرية، ليس فقط جماعة الإخوان المسلمين، وإنما وصلت إلى المساس بحزب النور، والجماعة الإسلامية، والفصائل السلفية، وغيرها من فصائل التيار الإسلامي؛ بهدف إحداث الفتنة والوقيعة بينها؛ بعضها مع بعض، وبينها وبين رجل الشارع العادي؛ حتى لا يشعر بأي تعاطف تجاه فصائل هذا التيار.

وفي هذا الصدد، نفى اللواء السيد عبد الوهاب مبروك[1] محافظ شمال سيناء (السابق) ما نشرته جريدة "المصري اليوم" يوم 11 أغسطس 2011، من وجود ميلشيات سلفية مسلحة بشمال سيناء، وأن الجماعة السلفية في سيناء شكلت لجانًا لفض المنازعات، وأن هذه اللجان تستخدم أفرادًا مسلحين تابعين للجماعة، مشددًا على أن هذا الأمر عار تمامًا من الصحة.

وفي سياق متصل، نفى المهندس أسعد البيك رئيس جمعية أهل السنة والجماعة بالعريش [2] ما تناولته صحيفة "الأهرام" بتاريخ 1 أغسطس 2012، من أن السلفية الجهادية هي المسئولة عن أحداث العريش الأخيرة.

ونفى وجود ما يسمى بالسلفية الجهادية، وقال إنه لو كان الأمر كذلك لما سكتت عنه الأجهزة الأمنية من قبل النظام البائد أو الحالية. وتوعد الجريدة بالملاحقة القانونية مدعيًا بالحق المدني. وقال: إن أغلب ما كتب لا أساس له من الصحة، وتنقصه المعلومات الصحيحة والموثقة.

ومن ناحيته، أكد الدكتور عباس شنن[3]، أحد القيادات التاريخية لجماعة الجهاد، أن الجماعة وذراعها السياسية المتمثلة في حزب السعادة والتنمية يدعمان مرشح الثورة والتيار

الإسلامي الدكتور محمد مرسي منذ الجولة الأولى، نافيًا ما نشرته صحيفة "الأهرام" على لسان أحد المدعين من أنه يمثل جماعة الجهاد بدعم شفيق.

وقال شنن: إن ما نشرته "الأهرام" تصريح كاذب جملة وتفصيلًا عن موقف جماعة الجهاد من شفيق، الذي جاء على لسان شخص يدعى ياسر سعد، ويدعي أنه المتحدث باسم جماعة الجهاد، وهو ليست له أية صلة بجماعة الجهاد حاليًا، ويُعتبر أحد عناصر جهاز أمن الدولة النشطة، الذي يسعى لإثارة البلبلة والكذب والتلفيق على جماعة الجهاد؛ للتأثير على أصوات الناخبين الداعمين لمرشح الثورة الدكتور مرسي.

وفي صعيد متصل، كذَّب المهندس خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للإخوان المسلمين[4]، ما نشرته صحيفة (الأهرام) يوم 12 نوفمبر 2011 عن إصدار الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، فتوى بعدم جواز التصويت للمرشحين الليبراليين والعلمانيين في انتخابات مجلس الشعب المقبلة، وذلك في المؤتمر الذي شارك به أمس.

وكتب في تدوينة قصيرة على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر): "لم أقل بتحريم التصويت لليبراليين، ولم أسمع أحدًا قال بذلك في المؤتمر".

مواقع وصحف إسلامية لم تنج من التكذيب:

الشيء بالشيء يُذكر، إذ برغم أن الصحف والمواقع ذات التوجه الإسلامي يجب أن تكون قدوة في التزام الصدق والموضوعية، إلا أنه صدرت عن بعضها أخطاء غير مبررة، وأخبار تبين أنها كاذبة، مما يؤكد أن أزمة المصداقية في الصحافة المصرية لم يسلم منها أحد، وأنها مرض مهني يقتضي العمل الجماعي على استئصاله، وتربية الأجيال الجديدة على تجنبه، والنفور منه.

فقد نفى رجل الأعمال محمد أبو العينين [5]– رئيس مجلس إدارة مجموعة كليوباترا– ما نُشر بشأن قرار د.محمد مرسي رئيس الجمهورية، بتكليف رئيس الوزراء بتشكيل لجنة

متخصصة، تقوم بإدارة وتشغيل مصانع سيراميكا كليوباترا في مدينة السويس، ومدينة العاشر من رمضان.

وأكد أبو العينين أن هذا الخبر ليس له أي أساس من الصحة، ولم يصل لإدارة المصانع أي قرار رسمي بذلك من رئاسة الجمهورية.

والخبر نشرته جريدة نافذة مصر الإلكترونية (القريبة من جماعة الإخوان المسلمين)، تحت عنوان: "بعد أن أخل أبو العنين بوعوده: الرئيس يأمر بتشكيل لجنة لإدارة مصانع سيراميكا كيلوباترا". وجاء في الخبر ما يلي: "قرر مساء اليوم د. محمد مرسي، رئيس الجمهورية، تكليف رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة متخصصة، تقوم بإدارة وتشغيل مصانع سيراميكا كليوباترا في مدينة السويس، ومدينة العاشر من رمضان، وصرف رواتب العاملين عن شهر يونيه الماضي التي لم يقوموا بصرفها، وذلك على إثر تراجع محمد أبو العينين عن الالتزام والوفاء بالعهود، ودفع مستحقات العمال".

وأضاف الخبر (المكذوب): "استقبل 1500 عامل بشركة سيراميكا كليوباترا بالسويس- كانوا أمام القصر الجمهوري بالعروبة- قرار رئيس الجمهورية بالفرح والتهليل، وانقلبت هتافاتهم ضد محمد أبو العينين ومسئولي الدولة إلى هتافات بحياة محمد مرسي رئيس الجمهورية، وأكد أحمد يوسف، عضو اللجنة النقابية، والمتحدث باسم العمال أن مسئولي الرئاسة أكدوا أن الخطاب سيتم تسليمه رسميًا لأعضاء اللجنة النقابية بالمصنعين. وكان قرار صدر اليوم بمنع محمد أبو العينين من السفر، وسط أنباء عن مطاردته لتقديمه للعدالة"!

وفي السياق نفسه، نفى المهندس عبد العظيم الشرقاوي[6]- عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين- ما نُشر على لسانه بجريدة "المصريون"، وموقعها الإلكتروني، في عددها الصادر الثلاثاء، تحت عنوان "الإخوان: لن نصوت لـ "أبو الفتوح" إذا وصل للإعادة، وخرج مرسي".

وأكد الشرقاوي لـ (إخوان أون لاين) أن الخبر كذب، ومختلق جملة وتفصيلًا؛ إذ إنه لم يصرح بشيء للجريدة مما نشر، ولم يذكر للصحفيين سوى ثقته في فوز د. مرسي برئاسة الجمهورية من الجولة الأولى، وأنه لم يصرح بأي شيء عن أي مرشح آخر في انتخابات الرئاسة.

وعلى صعيد متصل، أصدر حزب النور بيانًا [7] كذب فيه ما نشرته جريدة "الرحمة" التي يمتلكها الشيخ محمد حسان، أحد أكبر رموز السلفية في مصر، إذ نشرت الجريدة أن التيار السلفي يقبل بدولة مدنية، وهو الأمر المعاكس للحقيقة، بحسب تصريح بيان الحزب، الذي أكد أن الدولة المدنية مرادف للدولة العلمانية، وأن الدولة التي يريدها الحزب ذات مرجعية إسلامية.

ونفى البيان ما تردد عن نسبة "هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" لحزب النور، مشيرًا إلى أن فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقوم بها المجتمع بأسره، وليست حكرًا على هيئة معينة، واصفًا تلك الهيئة بـ "المزعومة".

الهوامش:

(1)http://egybase.com/vb/t20120.html#.UCZe9aBP1hc

(2) http://www.baladynet.net/news.php؟readmore=696

(3)http://www.alamatonline.net/l3.php؟id=32823

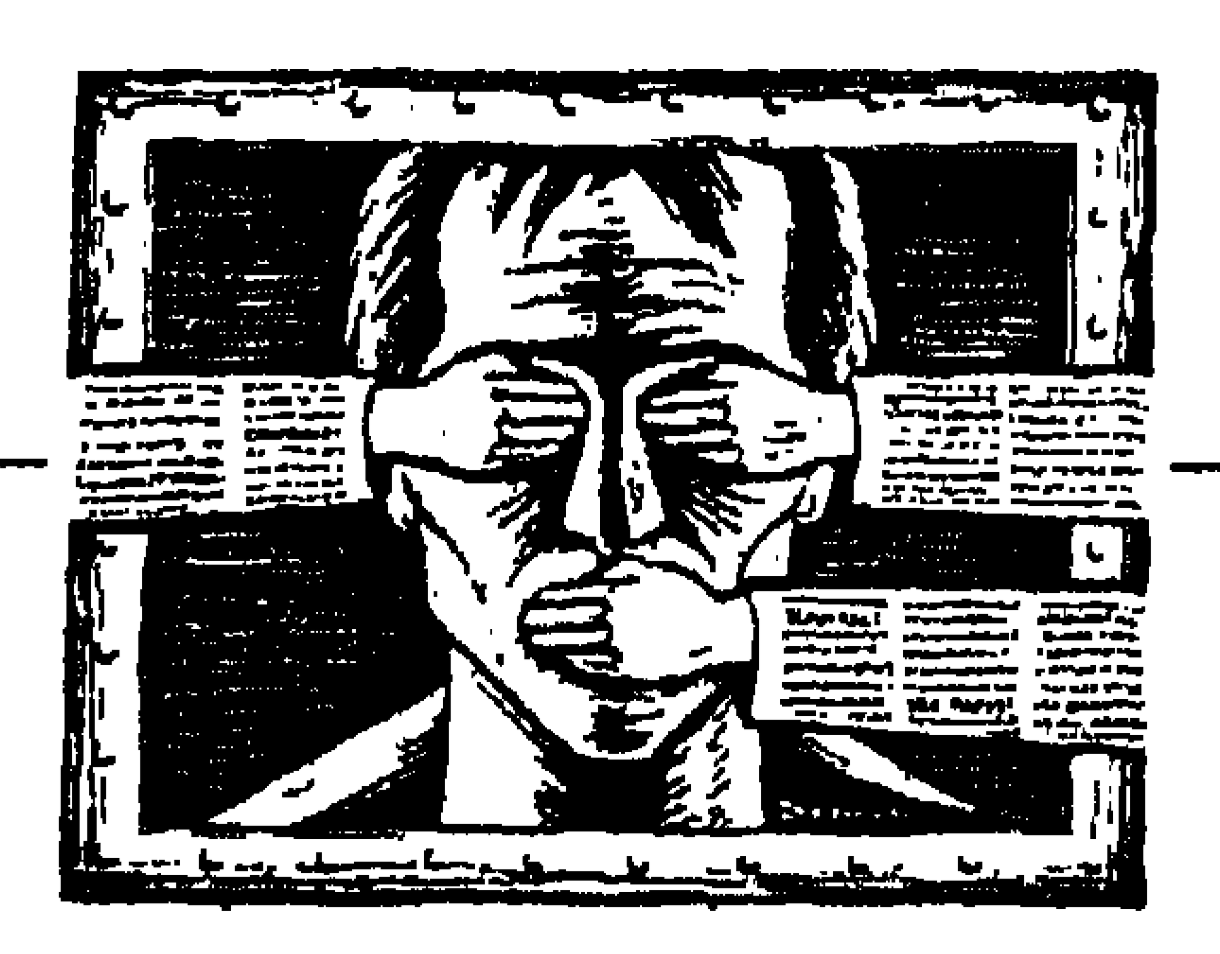
(4) http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx؟ArtID=94934&SecID=0

(5)http://www.elbashayer.com/news-200816.html

(6)http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx؟ArtID=108734&SecID=0

(7)http://www.baladynet.net/news.php؟readmore=696

***



الباب الرابع
مظاهر الانفلات
في صحافة الثورة



الفصل الأول
انفلات في بلاط صحافة الثورة (*)

الانفلات الصحفي الذي تعاني منه مصر حاليًا بعد ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، يهدد بالخطر دولة الحرية والكرامة والحداثة، التي يتطلع إليها كل مصري بعد نجاح تلك الثورة.

وبدلًا من أداء صحفي رشيد يكون عنوانًا للحقيقة والعدالة، أصبحنا نرى ممارسات مخالفة بفجاجة للمعايير المهنية، وضاربة عرض الحائط بالقيم ومواثيق الشرف.

وبعد تهاوي المجلس الأعلى للصحافة، وقد كان منوطًا به مراقبة هذا الأداء، لم تقم نقابة الصحفيين بدورها المنشود في التصدي لهذا الانفلات.

هذا الانفلات "يمكن أن تُسرق فيه عقول، وتُغتال أفكار، وتُنهب ثقافة"، كما قال الدكتور سعيد إسماعيل علي.

وله مظاهر ثلاثة، تمثل تحديات أمام هذه الصحافة؛ أولها: العمل بـ"فقه الأولويات"؛ ضمانًا لترشيد الجهد، واعتماد النظرية الإعلامية التي تنادي بإبراز: "الأكثر أهمية أولًا"، على أن تكون لديها قائمة أولويات (Agenda setting) بشكل لحظي، ويومي، ودائم.

لكن على العكس من ذلك، انشغلت تلك الصحافة بمعارك من مثل: الدستور أم الانتخابات أولًا، وخلافات الليبراليين والإسلاميين، وأحدث "افتكاسات"، وبيانات ائتلافات الثورة... إلخ؛ مما صرف البلاد والعباد عن التركيز على القضايا المهمة، التي تمثل صمام أمان لاستمرار الثورة.

ومن أمثلة تلك القضايا الاهتمام بالمشاريع الكبرى لبناء الوطن، كتحسين مستويات الصحة والتعليم والخدمات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، والإنتاج الحربي، وتقديم القدوات الاجتماعية الناجحة... إلخ.

إن رغيفًا يتم توفيره لمواطن، خير من هذا الانشغال بأمور ثانوية، لا تحسن من مستوى معيشته. وقديمًا قال ابن المقفع: "لا تتركن مباشرة جسيم أمرك فيعود شأنك صغيرًا، ولا تلزمن نفسك مباشرة الصغير فيصير الكبير ضائعًا"، وهي نصيحة سحرية، ومفتاح نجاح لكل صحفي أو مؤسسة إعلامية.

الخلل الثاني هو أن صحافة الثورة تجاهلت- إلا قليلًا- تقديم حقائق الأمور، مكتفية بالقشرة الخارجية، و"الشغل من على السطح" فقط، دون بذل الجهد الكافي لاستبصار الخفايا والأسرار.

فقد رأينا معالجات تتعامل مع الأحداث والوقائع دون ولوج للأعماق، وبعيدًا عن النزول للميدان، واكتفاء بالعمل من على المكاتب؛ مما ينذر بطمس الحقائق، وتسطيح الأمور.

هذا النزوع نحو الاستسهال، والسطحية، وعدم تقديم التفاصيل، وما يجري وراء الكواليس، أو ما يُعرف بـ "الصحافة المسطحة"- ينذر بارتكاب أخطاء مهنية، ليس أقلها التناقض والارتباك في بناء القصص الصحفية ذاتها.

وكمثال: اهتمام الصحافة مؤخرًا بالقبض على "خنوقة.. أخطر بلطجي في القاهرة"، وتوسعها في بسط تاريخه الإجرامي ثم انتحاره، دون أن تأتي على ذكر أن أجهزة الأمن احتجزت زوجته وأمه بقسم الشرطة؛ ليقوم بتسليم نفسه، وهي معلومة نبه إليها الكاتب الصحفي فهمي هويدي.

وهي خطيرة لأنها تعني أن جهاز الشرطة المصري ما زال على ما كان عليه قبل الثورة، من استخدام أسلوب احتجاز الرهائن- خارج إطار القانون- كأداة لإجبار المشتبه فيهم على تسليم أنفسهم.

و"يعني انتهاك حرمة أي إنسان في مصر، أو إهدار كرامته أن الثورة لم تحقق أهدافها، وأننا يجب أن نُستنفر للدفاع عنها"، بحسب تعليق هويدي.

أما التحدي الثالث أمام صحافة الثورة، فهو رغبتها في جذب القارئ لمادتها، وحسم المنافسة الصحفية لصالحها، ما جعلها تجنح إلى الإثارة الزاعقة خاصة في العناوين، بعيدًا عن القواعد الموضوعية، والأسس المهنية؛ لأجل إشباع شبق البحث عن سبق أو انفراد، حتى لو كان على حساب الحقيقة، أو الدقة، أو تم تلوينه، أو تسييسه، أو ابتساره بشكل مخل.

خطورة ذلك أنه "قد يؤدي إلى حدوث تشويش على فكر المواطنين، وإحداث نتائج غير سوية، من الناحية النفسية، لاسيما فيما يتعلق بالأمل"، وفق تصريح للدكتور أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسي.

ومثاله: ما نشرته صحيفة الأهرام في 25 مارس/ آذار 2011، عن تطبيق حد قطع الأذن من قبل بعض السلفيين بحق أحد الأقباط بصعيد مصر، وهو ما ثبت عدم دقته بعد ذلك.

وكذلك ما نشرته صحيفة "المصري اليوم" يوم 14يونيه/حزيران 2011 من أن الضابط الإسرائيلي إيلان تشايم جرابيل المقبوض عليه بتهمة التجسس، اتصل بقيادات الإخوان المسلمين.. دون أن يذكر متن الخبر ذلك على الإطلاق.

وحتى في تغطية محاكمة أركان النظام السابق المقدمين للعدالة.. خالفت صحف مصرية مبدأ "المتهم بريء حتى تثبت إدانته"، وكالت الشتائم للمتهمين بشكل غير لائق مهنيًا أو أخلاقيًا. فعلت ذلك بشكل فج جريدة الأخبار بعددها الصادر 4 أغسطس/آب الماضي.

والخلاصة: أن صحافة الثورة باتت مُحتاجة إلى خارطة طريق، ووثيقة مبادئ ومعايير هادية، تحكم سلوكها، وتضبط أداءها، وتطبق بمقتضاها ما تنادي به من مُثُل وقيم.

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣) ﴾ [الصف].

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة 4 من شوال 1432 هـ - 2 سبتمبر 2011، السنة 136، العدد 45560.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/98737.aspx

***

الفصل الثاني

نحو صحافة غير منحازة بعد الثورة (*)

أن تكون موضوعيًا معناه ألا تتبنى رأيًا واحدًا، وأن تعرض وجهتي النظر في الموضوع، وأن تنقل الآراء بإنصاف.. بعيدًا عن آرائك الشخصية، وتدخُّل مؤسستك الصحفية.

فهل أدت الصحافة المصرية دورها متسلحة بهذه القيمة الأخلاقية، والحيدة المهنية .. لا سيما بعد ثورة 25 يناير؟

لقد ارتكبت صحافة ما قبل الثورة موبقات عدة، منها: الانحياز الأعمى للسلطة، أو للأفكار المسبقة، أو للأحزاب ورجال الأعمال، أو للأجندات والأيديولوجيات الخاصة.

لكن يبدو أن صحافة ما بعد الثورة - للأسف- تسير بهذا العوار المهني نفسه، بل وتزداد فيها وتيرة هذه الممارسات غير المهنية، في أكبر عملية اغتيال للحقيقة، إذ تذكر أنصاف الحقائق، وتعمد للكتابة الانطباعية، وتروي الأحداث دون تدقيق، وتوثيق.

فمن يقرأ الصحف المصرية التي تصدر يوميًا.. لن يعدم العثور في كل عدد، على مواد متحيزة، سواء في انتقاء الوقائع، أو تلوين العناوين، أو التقديم والتأخير في المعالجات، بما يخدم توجهًا سياسيًا أو فكريًا معينًا، أو الإساءة المتعمدة لتوجه آخر.

ويبدو الأمر جليًا في مجالين؛ **الأول:** تغطية محاكمات الرئيس السابق حسني مبارك، وعائلته، ورموز حكمه.. **والثاني:** الموقف من التيارات الإسلامية، وكيف تم استخدامها "فزاعة" لإخافة الشعب منها.

في الحالة الأولى وجدنا- مثلًا- قصة "أم ماجد" تتسرب للتغطية الصحفية، يوم 21 أبريل الماضي، وهي سيدة بدوية تمكنت من زيارة الرئيس المصري السابق في محبسه

بمستشفى شرم الشيخ، لكن الصياغة الصحفية للقصة جاءت أقرب إلى الدعاية، واستدرار التعاطف مع الرئيس السابق، ما أوجب نفورًا وانقباضًا لدى القارئ العادي من القصة.

صحيفة ثانية وقعت في مشكلة عويصة عندما نشرت في عددها الصادر الاثنين 16 مايو 2011 خبرًا بصفحتها الأولى، يقول إنه تم إجراء عملية قسطرة في القلب لقرينة الرئيس السابق، عقب بدء أول جلسة تحقيق معها، وهو ما لم يحدث، إذ نفى الواقعة الأطباء المعالجون، ووزارة الصحة نفسها.

صحف أخرى، تزعم أنها مستقلة وليبرالية، بدا عليها روح الرغبة الشديدة في الإساءة إلى بعض التيارات، فصدر مانشيت إحداها يوم 13 مايو 2011، يقول إن النيابة تواجه 23 سلفيًّا بتهمة الإرهاب، متجاهلة أن عدد المتهمين 361، وأن بينهم عددًا من الأقباط، وأن النيابة وجهت إليهم التهمة نفسها!

الأمثلة أكثر من أن تُحصى على تحيز صحافة ما بعد الثورة، ما جعل الكثيرين ينفضون عنها، بل ويدعون إلى مقاطعتها.

فيا أيتها الصحافة المصرية: شيء من إعمال مواثيق الشرف، والتحلي بالضمير المهني، وتقديم الحقيقة المجردة، وعرض جميع الآراء ووجهات النظر، والبعد عن التحيز في الانتقاء والمعالجة، وإلا فأنت تلحقين أبلغ الضرر بالثورة، وتقوضين تطلع المصريين إلى صحافة جديدة.. تتواكب مع ثورتهم العظيمة، وتعبر عنهم جميعًا.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الثلاثاء 14من جمادى الآخرة 1432هـ - 17 مايو 2011، السنة 135، العدد 45452.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/535/2011/05/17/59/78592.aspx

***

الفصل الثالث

صحافة 25 يناير تواجه التحديات (*)

تحاول الصحافة المصرية جاهدةً، في مرحلة ما بعد الثورة، الإسهام الإيجابي في بناء الدولة الحديثة التي تجسد حُلم كل مصري في التمتع بحقوقه المشروعة في الاستمتاع بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، لكنها تواجه- في سبيل تحقيق ذلك- خمسة تحديات رئيسة.

التحدي الأول: هو التغييب المتعمد للإيجابيات، واستسلام كثير من المعالجات للروح السلبية، مما أدى- مثلًا- إلى تضخيم ظواهر سلبية، وُجدت بالفعل بعد الثورة؛ كالبلطجة، وضعف مستوى الشرطة، والأداء الاقتصادي، وفي مقابل ذلك كان هناك اهتمام محدود بالتركيز على تقديم الحلول والرؤى، والتبشير بالنماذج الخلاقة والطاقات المبدعة، كجهود شباب الثورة في المحافظات والأقاليم؛ للنهوض بالمجتمع، ورسم خارطة طريق لآفاق الخروج من الواقع البئيس.

ومن ثم أرى أن المطلوب الآن- كأولوية إعلامية- بث روح "التفاؤل" في النفوس، باعتباره أصل الكون، وسر الحياة، مع عدم الاستسلام للمُفزِّعين، الذين يحذرون من أن الاقتصاد سينهار، أو أن المستقبل أسود، أو أن البلد إلى أسوأ.

والأمر هكذا، يجب الاهتمام بالمشاريع الكبرى لبناء الوطن، والمبادرات الشعبية والأهلية؛ لتحسين الخدمات، والارتقاء بمستوى الصحة والتعليم والطرق ومياه الشرب، وكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، ودعم الإنتاج الحربي، علاوة على تقديم القدوات الاجتماعية الناجحة، وإقامة المشروعات والمؤسسات، والنزول إلى الفقراء، والمواساة الفعلية لمحدودي الدخل.

التحدي الثاني، الذي تواجهه صحافة ما بعد الثورة شبيه بالتحدي السابق، وهو ضرورة العمل وفق نظرية: "الأكثر أهمية أولًا"؛ ضمانًا لترشيد الجهد، بمعنى أن تكون لديها قائمة أولويات (Agenda setting) على مدار الساعة.

ويقتضي ذلك توجيه الاهتمام الكافي لقضايا الفقراء والمهمشين والطبقات الكادحة؛ لأنها تحملت العبء؛ مرة بإهمال النظام البائد لها قبل الثورة، ومرة أخرى بإهمال حكومة الثورة نفسها لها .

إن رغيفًا يتم توفيره لمواطن، خير له مائة مرة من جدل لا يغني ولا يسمن من جوع حول أمور نظرية، أو اختلافات فكرية، أو أمور ثانوية لا تصب في التحسين من مستوى معيشته.

قبل مئات السنين كتب الأديب عبد الله بن المقفع: "لا تتركن مباشرة جسيم أمرك فيعود شأنك صغيرًا، ولا تلزمن نفسك مباشرة الصغير فيصير الكبير ضائعًا"، وهي وصفة سحرية، ومفتاح نجاح، لكل صحفي أو مؤسسة.

لكن ما حدث هو انشغال صحافة ما بعد الثورة بخلافات الليبراليين والإسلاميين، ومعارك: الدستور أم الانتخابات أولًا، وأحدث بيانات ائتلافات الثورة... إلخ؛ مما صرف البلاد والعباد عن التركيز على القضايا الأهم، التي تمثل صمام أمان للثورة.

التحدي الثالث، أمام صحافة الثورة، هو عدم الانحياز لطرف أو فصيل، أو تيار معين، على حساب الحياد، ونقل الحقيقة، والالتزام بالموضوعية، سواء في الصحف المسماة (خاصة) أو قومية.

نعم .. تجاوبت الصحافة الخاصة مع الثورة منذ أول يوم، إلا أنها انزلقت بعدها إلى ممارسات غير مهنية ولا محايدة، في حين حاولت الصحف "القومية" إصلاح خطئها بمعاداة الثورة في مهدها، لكنها سرعان ما وقعت في غواية الارتماء بأحضان السلطة مجددًا، ممثلًا خاصة في المجلس العسكري.

لقد وقع في هذه الآفة صحفيون كثيرون استجابوا في وقت من الأوقات لرعونة بعض معتصمي "التحرير"، أو لخشونة بعض قرارات ذلك المجلس وأفعاله.

وهكذا رأينا ممارسات شوهت المشهد الصحفي، وعمقت الانقسام بين القوى السياسية، وبثت روح الفُرقة في المجتمع، ووصلت حبل الوداد مجددًا بالنفاق، سواء نفاق السلطة الحاكمة، أو نفاق القوى الثورية ذاتها.

وخطورة هذا الانحياز الأعمى أنه يهدد بالخطر دولة الحرية والكرامة والحداثة، التي يتطلع إليها كل مصري بعد نجاح الثورة.

التحدي الرابع، هو أن صحافة ما بعد الثورة تجاهلت- إلا قليلًا- تقديم حقائق الأمور، مكتفية بالقشرة الخارجية، و"الشغل من على السطح"، دون بذل الجهد الكافي لاستبصار الخفايا والأسرار.

وبمقتضى ذلك رأينا معالجات تتعامل مع الوقائع والأحداث دون ولوج في الأعماق، وبعيدًا عن النزول لأرض الميدان، واكتفاء بالعمل من على المكاتب؛ مما ينذر بطمس الحقائق، وتسطيح الأمور.

وهذا النزوع نحو الاستسهال، والسطحية، وعدم تقديم التفاصيل، وما يجري خلف الكواليس، أو ما يُعرف بـ "الصحافة المسطحة"- أدى إلى ارتكاب أخطاء مهنية جسيمة، ليس أقلها التناقض والارتباك في بناء القصص والمعالجات الصحفية ذاتها.

وكمثال لذلك: اهتمام الصحف بالقبض على "خنوقة.. أخطر بلطجي في القاهرة"، وتوسعها في بسط تاريخه الإجرامي ثم انتحاره، دون أن تأتي على ذكر أن أجهزة الأمن احتجزت زوجته وأمه بقسم الشرطة؛ لكي يقوم بتسليم نفسه!

التحدي الخامس: هو أن صحافة الثورة- استسلامًا لرغبتها في جذب القارئ لمادتها، وحسم المنافسة الصحفية لصالحها- أخذت تجنح إلى تلوين المادة الصحفية، أو تسييسها، أو ابتسارها بشكل مخل، أو إصباغ الإثارة الزاعقة على عناوينها، بعيدًا عن القواعد

الموضوعية؛ من أجل إشباع شبق البحث عن سبق أو انفراد، حتى لو تم ذلك على حساب الحقيقة، أو الدقة، أو مواثيق الشرف.

والخلاصة، أن صحافة الثورة في أمسّ الحاجة إلى خارطة طريق، ووثيقة مبادئ حاكمة، ومعايير هادية، ترشد سلوكها، وتضبط أداءها، وتدفعها للتركيز على الكثير من المهام العاجلة، وأبرزها بناء إجماع وطني، وعرض مختلف الآراء في القضية الواحدة، مع الالتزام بالضمير المهني، وتقديم الحقيقة المجردة، والبُعد عن الانحياز الأعمى.

إن الأداء الصحفي الرشيد عنوان الحق والعدل .. وللوصول إليه يجب التحلي بالكفاءة المهنية، والنزاهة الأخلاقية، وإلا ألحقت صحافة ما بعد الثورة أبلغ الضرر بها، وتسببت في إعادة إنتاج النظام الفاسد السابق، حتى وإن أطلق البعض عليه اسم "النظام الصحفي الجديد".

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة، غرة ذي الحجة 1432 هـ - 28 أكتوبر 2011، السنة 136، العدد 45616.

الرابط: http://www.ahram.org.eg/699/2011/10/28/59/109528.aspx

***

الفصل الرابع

الإعلام وصناعة القبح الثوري (*)

هذا القبح الذي تبدو عليه مصر في وسائل إعلامها.. حقيقي أم مصطنع؟ وهل مصر - فقط -: انفلات أمني، ونصب سياسي، وترد اقتصادي، وفقر أخلاقي؟

نعم.. لدينا ظواهر سلبية، وأخطاء كبيرة، ولكن لدينا أيضًا إيجابيات، وإنجازات، وصور مضيئة.. فلماذا غياب التوزان في كل معالجة، وتصدير الدمامة في كل مشهد، وتقديم القبح في كل سلوك، وبث السوداوية في كل رؤية؟!

إنها مصر أخرى من صنع إعلام موجه يمارس هدمًا لا يتوقف منذ الثورة، بعيدًا عن أدنى إحساس بروح المسئولية، أو التزام بالمعايير المهنية، أو احترام لمواثيق الشرف الصحفي.

إعلام لم يجد في تقدم المئات للترشح للرئاسة أمرًا إيجابيًا، أو شيئًا يستحق التحليل، بل اعتبرها "ضربة البداية للشو الإعلامي"، كما جاء في مانشيت الأهرام المسائي، و"مولد" بتعبير جريدة "الحرية والعدالة"، وماسورة "قذفت بهؤلاء المرشحين"، كما ذكرت "اليوم السابع"!

الحمى القلاعية موجودة في مصر منذ عقود، فلماذا المبالغة والتركيز فقط على صورة العجول النافقة التي ألقى بها بعض المربين بإحدى الطرق؟

لدينا برلمان منتخب، لكنه- في نظر إعلاميين- "برلمان الإخوان والسلفيين"، وليس برلمان الشعب، لمجرد أنهم أغلبية فيه!

الاختلاف حول تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور صحي، وحضاري، لكن لماذا النفخ فيه، والترويج لتكهنات الصفقات، وملء الساحة بأجواء التشكيك، والتفتيش في النيات؟

النائب البلكيمي صاحب قصة الاعتداء الباطل عليه.. مازال مادة للتندر، والسخرية، برغم اعترافه بخطئه، واعتذاره عنه، واستقالته بسببه، دون التطرق إلى أننا إزاء استقالة برلماني بسبب الكذب، مما يرسي ظاهرة سياسية جديدة.

والأسوأ توظيف الحادث إعلاميًّا لتشويه الإسلاميين، وتغذية فزاعة الخوف منهم، التي أسقطتها الثورة، لكن العزف عاد عليها من جديد.

وفي الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب ركزت الصحف على التجاوزات، دون أن تهتم بإبراز مشهد نجاح الشعب، أو نقل القصص الإنسانية لمن وقفوا في الطوابير الممتدة لكيلومترات بالساعات، مما أبهر العالم.. فضلًا عنا!

الانتقائية، وعدم التدقيق، والشخصنة، والتحيز، وعدم الحياد والتوازن، وتغييب الحقائق، وتعميم الأحكام.. صورة غالبة على إعلامنا، كأنه يقول: طالما أن الثورة أتت به.. فهو قبح ثوري!

والحقيقة أنه قبح إعلامي مصطنع.. فمصر جميلة، وآمنة.. نعم متوعكة لكنها أبدًا لن تكون قبيحة.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة، 23من ربيع الآخر 1433 هـ - 16 مارس 2012، السنة 136، العدد 45756.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/839/2012/03/16/59/137375.aspx

***

الفصل الخامس

عشرة أجنحة لإعلام ما بعد الثورة (*)

العمل الإعلامي "احتساب..لا اكتساب"؛ إذ يجعل صاحبه المصلحة العامة نُصب عينيه، ويتجرد من مصالحه الذاتية، متسلحًا بإنكار الذات، وتحمل الإيذاء؛ بحثًا عن الحقائق غير المعلومة، وإماطة اللثام عن المسكوت عنه، أو المخفي مما يجب أن يكون معلومًا بالضرورة من دنيا الناس.

"يموت الرسول، وتحيا الرسالة"، ويبقى "نبراس الحقيقة" مضيئًا للأجيال المقبلة. المهم هنا إحساس الإعلامي بأهمية إظهار الحقيقة، ونقلها للعالم، ووجوده في المكان والزمان المناسبين، حتى لو أدى ذلك إلى أن يجود بنفسه؛ لذلك لم تكن مبالغة من الكاتب المصري فهمي هويدي أن يصف ماري كولفن الصحفية الأمريكية، وريمي أوشليك المصور الفرنسي، بأنهم من "شهداء الحقيقة".

فقد لقيا حتفهما يوم 22 فبراير 2012 بمدينة حمص، في أثناء تغطيتهما لاعتداء قوات النظام السوري على المواطنين العزل، وكانت حجته وجود إرهابيين، لكن ماري دحضت مزاعمه قبل مقتلها بأيام في تقرير بثته (سي . إن . إن)، مما جعلها وزميلها هدفًا لغاراته.

إن العمل الإعلامي ينطلق من بعد رسالي، والإعلامي "القوي الأمين" رأس مال جيد للأمة، والمهنة، والبشرية.

وهذا يؤكد إلى أي حد يبلغ تأثير الإعلام ودوره في التغيير، لاسيما في المراحل الانتقالية من تاريخ الأوطان، ووجود بيئة تعاني من الفوضى الفكرية أو السيولة القيمية، خاصة أن حجم الأعباء والضغوط يزيد حينها على عاتق الإعلامي النابه.

وعلى مستوى المؤسسة الإعلامية لابد من وجود رسالة ورؤية وأهداف وقيم، وحرص على منع تعارض المصالح، بما يعني عدم قيام الصحفي أو المسئول بالعمل

لصالح مؤسسة تتناقض مصالحها مع مصالح مؤسسته؛ حتى لا يؤثر ذلك على حياده، ومصداقيته.

والأمر هكذا، أرى أن هناك عشرة أجنحة يمكن للإعلام المصري- في مرحلة ما بعد الثورة- أن يحلق بها في سماء العالمية، كما يلي:

1- وجود هيئة أو لجنة خاصة للتقويم المرجعي والتحريري (معايير التحرير)، مهمتها وضع معايير دقيقة للنشر، ومراقبة الأداء المهني، وتدقيق المنتج الإعلامي؛ بهدف قياس مدى التزامه بالمعايير الموضوعة، وانطباق السياسة التحريرية عليه، مع تقديم تقارير دورية تساعد هيئة التحرير، أو مجلسه على سد الثغرات، ومعالجة الخلل، وضبط الأداء.

2- وضع مدونة سلوك أو كراس تحرير (GUID LINES) أو (STYLE BOOK)، تتضمن قواعد التحرير الملزمة للعاملين في المؤسسة؛ مما يساعدها على بلوغ مستويات أعلى في العمل.

وتتضمن هذه القواعد: الاستقلال، والدقة، والحياد، وعدم التحيز، والتوازن، ومراعاة المصلحة العامة، وتجنب الانتقائية والشخصنة والتلوين والتنميط، والبعد عن الإثارة والكذب والتهييج، مع الالتزام بتقديم الحقيقة المجردة، وحياد اللغة (استخدام كلمات لا توحي للمتلقي بأن الإعلامي له موقف من القضية).

ومن القواعد المهنية كذلك: النزاهة، ووحدة الموضوع، ونسبة كل معلومة لمصدرها، والتثبت منها، والبعد عن التكهنات، والتحلي بروح المسئولية، وأن تكون المؤسسة الإعلامية محلًا للمحاسبة والمساءلة، بحيث تقوم بالتصحيح الذاتي لأي خطأ تقع فيه، وتعتذر عندما تخطئ، باعتبار أن "المصداقية أغلى شيء تملكه".

3- العمل الدائم على تطوير المحتوى (CONTENT MANAGEMENT SYSTEM): من خلال ترتيب أولويات التناول الإعلامي (AGEND A SETTING)، وتحديد الموضوعات الأكثر أهمية في كل لحظة، وكم من الوقت والجهد ستحتاج، مع مراعاة اهتمامات الجمهور المتلقي، والتأثير التحريري، ومراجعة الأجندة بشكل دائم، والحذف والإضافة فيها بحسب أهمية الموضوعات، وأولويتها.

4- التدريب المتواصل، وصقل مهارات العاملين: يتضمن ذلك الإلمام بكل جديد في العمل الصحفي، وطرائق الكتابة والتعبير، وتوصيل المعلومة ... إلخ؛ فصحفي اليوم مطالب بإتقان لغة أخرى إلى جانب لغته الأم، وأن يتقن إعداد التقارير، والإتيان بالمعلومة، والاتصال بالمصادر، وتحرير المادة، وإعدادها لمواقع النت، والتلفاز والإذاعة.. في وقت واحد!

من هنا تأتي أهمية المتابعة الدورية لمواقع المؤسسات الإعلامية الكبرى، مثل رويترز، و(بي.بي.سي)، وشبكة الصحفيين الدوليين، والمدونات المهمة كمدونة المهدي الجندوبي.

5- مراعاة التخصص في نوعية معينة من القضايا أو الموضوعات: كالتخصص في الاقتصاد، أو السياسة، أو القضايا الاجتماعية ... إلخ.. وداخل كل مجال ينبغي أن يكون للصحفي مزيد من التخصص؛ بحيث لا يصبح صحفيًا فقط، وإنما باحث وخبير أيضًا في مجاله، وهنا يزيد وزنه النسبي في المجتمع، والقيمة المضافة من عمله الإعلامي.

وبجانب التخصص في مجال معين لابد من التخصص في لون صحفي بقدر الإمكان، مثل التحقيق المتعمق، أو الحوار، أو التقرير بأنواعه، أو المانشيت، أو القصة الخبرية، أو الإنسانية، وكلها أشكال صحفية تحتاج إلى التدريب المتواصل عليها؛ للتمكن منها، والتجويد فيها.

6- الإلمام بالتكنولوجيا الحديثة في الإعلام بعد أن صار رقميًا، إذ أصبح مطلوبًا من كل صحفي أن يمتلك هاتفًا محمولًا للتسجيل والكتابة والتصوير والإرسال وإجراء

المكالمات، وحتى إرسال النصوص، وكذلك امتلاكه كاميرا حديثة، وجهاز "آي فون"، أو "آي باد"، وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة، باعتبار أن من يمتلك السبق الفوري (LIVE COVERAGE) يحوز ناصية السبق الإعلامي.

7- أهمية التسلح بوسائل الإعلام الاجتماعي: بأن يكون للصحفي مدونة أو موقع إلكتروني، وصفحة على الفيس بوك، وحساب على تويتر؛ فصحفي اليوم يتعامل مع فيس بوك وتويتر على أنهما مصدران للمعلومة ومعرفة الأشخاص، ويجيد التعامل مع ازدحام مصادرهما (SOURCING CROWD)، وكثرة المعلومات، وتضاربها، وتدقيق مصداقيتها.

وكمثال: أثبتت الثورات العربية، وخاصة السورية، أهمية الاعتماد على (الهاتف المحمول وصحافة الفيديو) في نقل وقائع الثورة، وأساليب الثوار، واعتداءات النظام السوري.

8- التحلي بروح الابتكار والإبداع، والحرص على تقديم كل "جديد مفيد" في أهم مجالات الحياة، وتناوله بشكل جذاب، ومشوق للقارئ، ومؤثر فيه، عبر المعالجة الإبداعية.

فالصحافة تعني إخبار الناس بشيء جديد دومًا؛ ويتطلب ذلك الابتكار، والعمل الدائم على تغيير العقليات، والعادات، وطرائق التفكير، وتشجيع الناس على التغيير في الاتجاه الصحيح.

9- الاهتمام بالإعلام التنموي والمحلي الذي يقدم الصور المضيئة، والنماذج المكافحة، والمشروعات الناجحة، والقدوات المجتمعية، والقصص الإنسانية، مما يقتضي عدم الانكفاء على السلبيات، وإدراك أن ذلك الإعلام يمنح صوتًا لكل مواطن، وسبيلًا للتطوير من المنبع.

10- تكوين الروابط الإعلامية المجتمعية: يتحقق ذلك بالبدء في عمل رابطة خاصة للصحفيين المهتمين بتخصص معين، مع إضفاء صفة قانونية على الرابطة، وجذب الآخرين إليها، من خلال عقد الدورات، وحلقات العمل، وممارسة الأنشطة والفاعليات المختلفة، مما يقوي الصحفي نفسه، والاتجاه الذي يتبناه، ويزيد من تأثيره في الوسط الذي يعمل به.

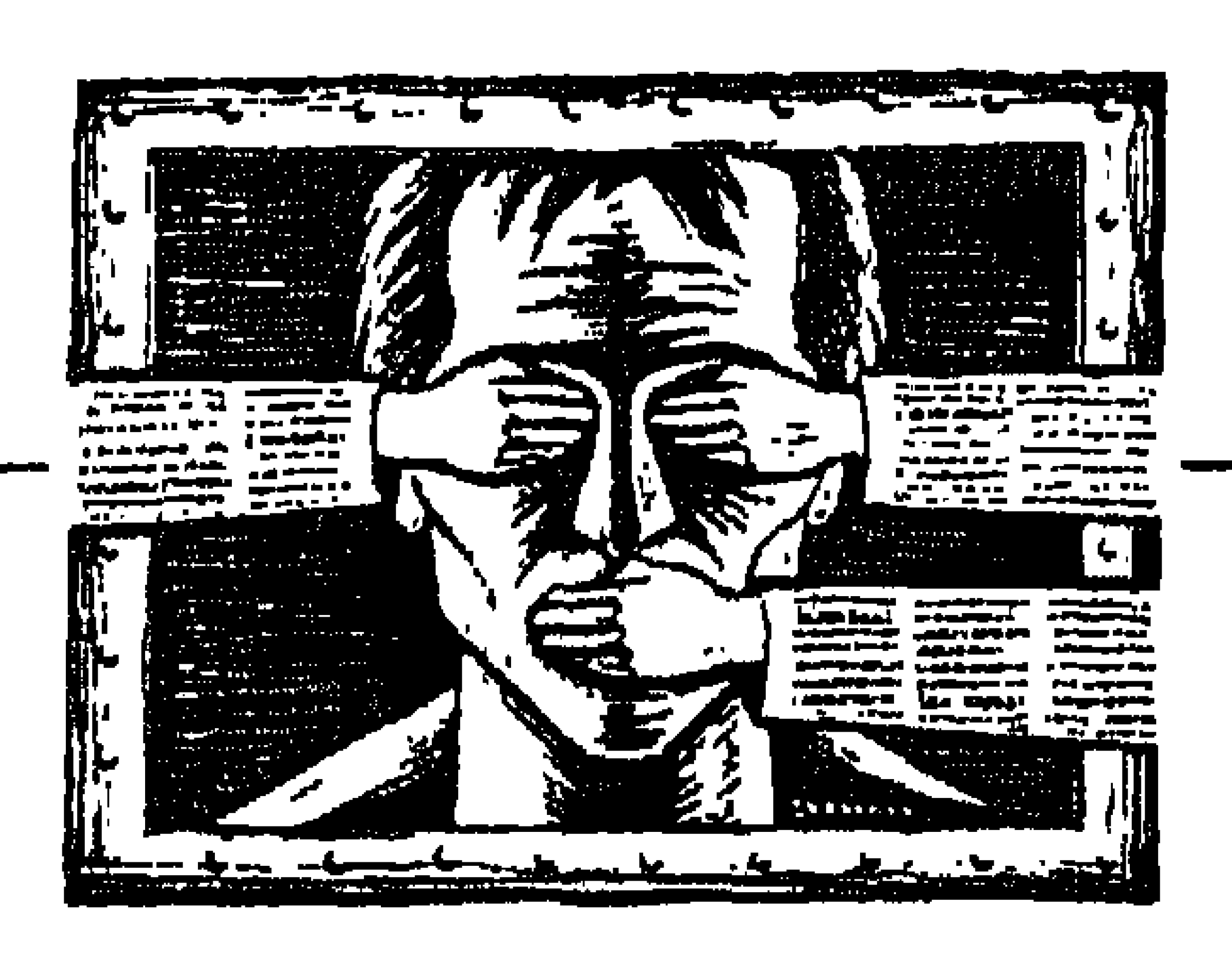
(*) المصدر: الأهرام

التاريخ: الجمعة 7 من جمادى الأولى 1433هـ - 30 مارس 2012، السنة 136، العدد 45770.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/140324.aspx

***



الباب الخامس
صحافة الانتخابات
دعاية وشائعات



الفصل الأول

جرائم في صحافة الانتخابات (*)

ظلمت الصحافة المصرية أول انتخابات وطنية لبرلمان الثورة، بأدائها المفتقر إلى الموضوعية والمسئولية والقدرات الإبداعية، في الغالب الأعم من تغطياتها، التي غلب عليها سمة الانحياز الأعمى، والتنكب للحقيقة، كأنها ما زالت تتحرك بعقلية نظام الرئيس المخلوع.

وفي وقت بالغت في حجم المخالفات، تجاهلت الحديث عن الإيجابيات، كاستتباب الأمن، وانعدام البلطجة، وتراجع الفوضى، وغاب عنها نشر أجواء التفاؤل، وحدث فيها نوع من التوظيف السياسي والدعائي للتغطية، بما يخدم مصالح معينة، ووصل الأمر إلى ترويج الشائعات، ونشر الأخبار الكاذبة.

وبالرغم من الصورة الإيجابية للانتخابات بمرحلتيها، إلا أن بعض هذه الصحف أخذ يشكك في المشهد الرائع، ويستضيف الأبواق التي كانت تنعق قبل الثورة، والتي تقطر حقدًا على المصريين، وتحاول إلهاءهم بأمور ثانوية، ومعارك جانبية.

وانظر إلى مانشيت جريدة "التحرير" (يوم 15 ديسمبر 2011): "ناخبون أقل.. تجاوزات أكثر"، مع أن الدنيا كلها كانت تتحدث عن الإقبال الانتخابي الشديد في اليوم الأول للمرحلة الثانية!

صحف أخرى لم تر في المشهد الانتخابي سوى: شكاوى.. خلافات.. تجاوزات.. (كمثال: الصفحة الأولى في المصري اليوم 15 ديسمبر 2011).

لقد ارتكبت هذه الصحف أخطاء مهنية ترقى إلى حد "الجرائم الإعلامية"، ومن ذلك أنها اختزلت المشهد الانتخابي المبهر في صورة مجافية للحقيقة.. عبر تضخيم المشاجرات

والتجاوزات.. (سلفية – إخوانية كما ترى بعينها الكليلة)، مع أنها وليدة بيئة الانتخابات القائمة على التنافس الشريف، مغيبة المشهد الأعظم للناخب المصري، وصور النساء والشيوخ وأصحاب الأعذار، بينما لم نطالع سوى نُذر يسيرة من القصص الإنسانية، والتحليلات المتعمقة.

والأسوأ أن صحفًا مصرية كثيرة لجأت إلى شحن طائفي ممجوج، وتحريش وتجريس وتسخين وتهييج؛ بهدف بث الفتن بين الفصائل الوطنية؛ تارة بين الإسلاميين والأقباط، وتارة بين الإسلاميين والليبراليين، وتارة بين الليبراليين والأقباط، وتارة بين الإخوان والسلفيين، وتارة بين الإسلاميين والعسكر... إلخ.

وطالع مانشيت جريدة المصري اليوم (الخميس 15 ديسمبر 2011)؛ إذ يقول: "الإخوان والسلفيون: "هذا فراق بيني وبينك".. كما استخدمت هذه الصحيفة تعبيرًا غريبًا بالعدد نفسه في الداخل يقول (حرب الإخوان والسلفيين).

وبرغم وقوع الانتهاكات من القوى السياسية كافة في الانتخابات بدون استثناء، عمدًا أو عن غير عمد، إلا أن صحفًا فتحت عينيها باتساعها على انتهاكات منسوبة للإسلاميين، غاضة الطرف عن انتهاكات التيارات المنافسة.. في انحياز أعمى، وانعدام للموضوعية.

ومع أن وراء كل ناخب وناخبة قصة إنسانية افتقرت التغطيات لهذه النوعية من القصص.. وفي المقابل استعانت بتقرير بثته وكالة أنباء رويترز عن الانتخابات في كفر مصيلحة مسقط رأس الرئيس المخلوع، وكيف يعيش الناس هناك؟ ولمن سيصوتون؟

وبينما استعانت تلك الصحف بعناصر كارهة للإسلاميين في قضايا تخصهم، وجهت الحوارات لتكون فقط مع الفائزين من غير الإسلاميين (على سبيل المثال: نشر حوار على نصف صفحة مع عمرو حمزاوي بجريدة الأهرام).. أما الإسلاميون الفائزون في الانتخابات فلم تفرد لهم أي مساحات، أو اكتفت بتصريحات مقتضبة لهم.

وزادت على ذلك بروح سوداوية وصلت إلى أن تنشر جريدة الأهرام تحقيقًا صبيحة انتخابات المرحلة الأولى بعنوان: "القلق يجتاح الشعب المصري!".

ومع أن الانتخابات صورة؛ إلا أن أشهر صورة للانتخابات هي التي أبرزتها جريدة الشروق في موضوعها الرئيس يوم 15 ديسمبر 2011 لمنقبة وخلفها راهبتان، يقفن في صف أمام اللجنة الانتخابية.. وكانت الصورة لوكالة الأنباء الفرنسية!

وغاب توثيق الصور، واضطرب أحيانًا.. ومن ذلك أن الصورة الرئيسة مع مانشيت الأهرام (يوم 15 ديسمبر 2011).. منسوبة لوكالة أنباء أسوشيتدبرس.. في حين لم تنسبها الأخبار إلى مصدر.. أما الجمهورية فنسبتها إلى مصورها: أحمد إسماعيل!

أيضًا غاب عن تغطية الانتخابات الاستشراف المستقبلي لما بعد أيام الانتخابات، وتوقعات الأمور، وسيناريوهات المستقبل.

أخيرًا: أسقطت الطوابير الممتدة للناخبين المصريين في المرحلة الثانية أوهامًا كثيرة روجتها صحف وطنية عدة، ومن ذلك الزعم بأن الإقبال الكبير في المرحلة الأولى، إنما يعود إلى خوف نسبة كبيرة من المصريين من فرض غرامة التخلف عليهم (خمسمائة جنيه)، إذ وجدنا إقبالًا أكبر في المرحلة الثانية.. وكان ذلك أبلغ رد على هذه الفِرية الظالمة بحق الشعب.

أما على مستوى المقالات فقد وجدنا كتابات رديئة تحرض المجلس العسكري على الإسلاميين، وللأسف بعضها لكتاب كبار، مثل محسن محمد، الذي كتب في جريدة الجمهورية ينصح الليبراليين بالتوضيح للشعب: ماذا سيخسر إذا تحولت مصر إلى دولة دينية؟.. مع أن الأمر غير وارد أساسًا.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة 21من المحرم 1433هـ - 16 ديسمبر 2011، السنة 136، العدد 45665.

الرابط: http://www.ahram.org.eg/748/2011/12/16/59/119063.aspx

الفصل الثاني

انحياز بتغطية إعلام مصر للانتخابات (*)

يرى مراقبون، أنه برغم النجاح الباهر الذي حققته الانتخابات المصرية في مرحلتها الأولى، فإن الإعلام في مصر لم يرتق إلى مستواها، وسيطرت على تغطيته انتماءات سياسية وحزبية، وملكية رجال أعمال لبعض قنواته وصحفه، مما جعل السمة الغالبة عليه هي الانحياز.

ويرى المدون أحمد الشورى الإعلام المصري في تغطيته للانتخابات بأنه: "إعلام لم ير الحشود المليونية للمصريين أمام لجان الاقتراع، ولم ير أطول طابور للنساء في الإسكندرية، ولم تر كاميراته ولا مراسلوه الشيوخ والعجائز والمسنين والمرضى في الطوابير أثناء هطول الأمطار بغزارة، وفي شدة برودة الجو".

ويضيف إن الإعلام لم يتحدث عن انعدام البلطجة والفوضى والانفلات الأمني، وأنه تعمد ألا يرى إلا بعض المخالفات، وأن يضخمها ويكررها؛ ليشوه- ما سماه- العرس الديمقراطي الذي تحياه مصر، مؤكدًا أن الإعلام المصري ظلم الانتخابات؛ لأنه يوجه الحقيقة، وينقلها من وجهة نظره وليس كما هي.

وأكد الشورى أن الإعلام المكتوب ركز على جانب دون آخر، فالصحف الخاصة ركزت على السلبيات؛ كحيرة بعض الناخبين، والدعاية في يوم الصمت الانتخابي، وارتكاب بعض الخروقات، في حين ركزت الصحف الحكومية على الإيجابيات أكثر، مثل دور المجلس العسكري، دون أن تتطرق إلى التجاوزات التي حدثت.

ارتباك:

وفي تفسير ما حدث، قال الكاتب الصحفي بصحيفة أخبار اليوم مؤنس زهيري بأن "الارتباك ساد أداء الإعلام المصري في تغطيته للانتخابات، في ظل غياب رؤية مهنية، وهي سمة لازمته منذ اندلاع الثورة".

وعلل زهيري ذلك بأن التمويل يؤثر على السياسة التحريرية، فالصحف الخاصة مملوكة لرجال أعمال، وهذه الصحف يهمها تشويه المنافسين، دون أن تتطرق إلى نشر أي نقد يتعلق بمموليها، وفق رأيه. وأما الصحف الحكومية فهي- وفقًا للزهري- تحاول أن تمسك بالعصا من المنتصف، لكنها تحابي المجلس العسكري.

وأشار إلى أن تلك الصحف مرشحة لزيادة توزيعها، وإقبال القارئ عليها مرة أخرى، إذا رفعت سقف الحرية والتوازن.

من جهته، يشير رئيس مركز العناصر السبعة للتدريب الإعلامي في دبي أحمد جعفر، إلى عدد من الأخطاء التي ارتكبتها الفضائيات المصرية خلال التغطية، وترقى- وفق رأيه- إلى درجة الجرائم الإعلامية، ومن ذلك أن مراسلًا للفضائية المصرية في دمياط أخذ يبكي من شدة إعجابه بالإقبال الجماهيري على الانتخابات، فما كان من المذيعة في الأستوديو، إلا أن زجرته، وطلبت منه التوقف عن البكاء.

وأكد جعفر أن الإعلام المصري ما يزال يتحرك بعقلية نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، فبالرغم من الصورة الإيجابية للاقتراع، أخذ يشكك في المشهد، محذرًا من أنه ما زالت تتم استضافة الوجوه نفسها قبل الثورة، "وكثير من تلك الشخصيات يقطر حقدًا ويشغل المشاهدين بالمعارك الجانبية".

ويرى رئيس مركز العناصر السبعة للتدريب الإعلامي أنه غاب عن الإعلام المصري "نشر أجواء التفاؤل، وتغطية انتخابات المصريين في الخارج، ونقل القصص الإنسانية، مع أنه كانت هناك تجربة رائعة للمجتمع المدني خارج اللجان، ومن ذلك استحداث طابور ثالث لكبار السن والمرضى، بجانب طابوري السيدات والرجال.

استقطاب:

ويرى عميد المعهد الدولي للإعلام الدكتور محمد شومان، بأنه قد غلب على تغطية الإعلام المصري للانتخابات أيضًا "الاستقطاب الواضح؛ نتيجة وجود قنوات إعلامية وصحف خاصة، مملوكة لرجال أعمال ورؤساء أحزاب، يخوضون أو تخوض أحزابهم المعركة الانتخابية، وبالتالي حدث نوع من التوظيف السياسي والدعائي للتغطية الإعلامية؛ لخدمة مصالح سياسية وقوائم بعينها".

ويحذر شومان من وجود بدايات خطيرة لاستقطاب أخطر يتم على أساس طائفي حاليًا في التغطية الإعلامية للانتخابات المستمرة حتى 11 يناير/ كانون الثاني المقبل، ويعتمد هذا الاستقطاب- وفق رأيه- على ترويج الشائعات ونشر الأخبار الكاذبة، وهو ما قد ينعكس سلبًا على التغطية المنتظرة للمرحلتين الثانية والثالثة.

وقال شومان: إن آليات الرقابة على الإنفاق الإعلامي تبدو غائبة أيضًا، وهناك مؤشرات بأن بعض الحملات الانتخابية لأحزاب بعينها تجاوزت سقف الإنفاق المسموح به، مشددًا على أهمية أن يقدم الإعلام القومي والقنوات الرسمية نفسها- كطرف محايد- التغطية الموضوعية والمتوازنة لمصلحة الوطن.

ويلفت عميد المعهد الدولي للإعلام النظر إلى أنه لم يحدث أي تطوير في الأطر القانونية والتشريعية المنظمة للعمل الإعلامي في مصر بعد الثورة، في حين قامت تونس بإنشاء هيئة مستقلة لمراجعة قوانين الإعلام المرئي والمسموع.

(*) المصدر: الجزيرة

التاريخ: الأربعاء 1433/1/4 هـ - الموافق 2011/11/30.

الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/dbedf6c3-df0c-4383-b-059
9527741b7963

الفصل الثالث

صحافة بلا شرف في انتخابات الإعادة (*)

أداء لا يلتزم بشرف المهنة، ويصل إلى درجة العبث، وبدلًا من لزوم الحياد في جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة بين المرشحين: الدكتور محمد مرسي، والفريق أحمد شفيق، مارس التأثير على إرادة الناخبين، وتحول إلى أداة دعائية موجهة، واضعًا "مرسي" تحت قصف إعلامي صفيق، في انحياز واضح لشفيق، على حساب الحقيقة، والأمانة، والصدق، والنزاهة.

لا أدري كيف تستطيع صحيفة أن تردد من المزاعم والأكاذيب ما تشاء ليل نهار، دون أن تقع تحت طائلة أي قانون، أو تخضع لإجراءات أي مسئول، كأن عقول الشعب أصبحت مستباحة لكل مغرض لئيم، أو دنيء ذميم.

- رأينا معالجات فاسدة، وتوقيتًا متعمدًا، خرجت فيه جريدة "الفجر"، يوم الخميس 14 يونيه (فترة الصمت الانتخابي تمتد من الجمعة 15 يونيه، والانتخابات السبت والأحد 16 و17 يونيه) بمانشيت في هذا التوقيت الحساس، يقول: "تقارير طبية في جامعة الزقازيق: مرسي غير لائق طبيًّا للرئاسة"، وتم طبع مائة ألف نسخة من الجريدة- التي تباع بجنيهين- وتوزيعها مجانًا!

- كما اعتمد الإعلام الفاسد على فزاعة التخويف من الإخوان المسلمين، وهي فزاعة ما انفكت النظم السياسية المتوالية منذ حركة يوليو في عام 1952 على توظيفها ضد الإخوان، ظلمًا وافتراء، مع الزعم الكاذب بوجود مخططات ومؤامرات وميليشيات إخوانية.

- وتحت عناوين تحريضية وجدنا محاولات لإحداث فتنة بين طوائف المجتمع، لاسيما بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة والإخوان المسلمين، ومن ذلك مانشيت جريدة

"الموجز" في عددها 19 يونيه 2012، بعنوان: "مصر في جحيم الإخوان.. صدام متوقع مع المشير ورجاله.. صراع حتمي مع وزارة الداخلية، وجهاز المخابرات العامة، والسلطة القضائية؛ لرفضها الخضوع لولاية الإخوان".

كما خرجت جريدة "روز اليوسف" - التي تُعد جريدة قومية، وينفق عليها الشعب من حر ماله، وتكبله بديون هائلة نتيجة الفساد- بعناوين يوم الثلاثاء 19 يونيه 2012، تقول: "خطة الجزيرة لمكتب الإرشاد.. استبدال النشيد الوطني بأناشيد الخلافة.. التخلص من التراث السينمائي والفني.. استبدال زي الشرطة بالزي الإسلامي، وتطبيق الحدود في الميادين".

تخويف الناس، وإرهابهم، أسلوب تم اتباعه إذن، وعرضت جريدة "الأخبار" كتاب مصطفى بكري تحت عنوان: "الجيش والإخوان.. هل يحدث الصدام"، في أكثر من 18 حلقة!.

- ولجأت صحف إلى صنع أكاذيب، وانفرادات غير مهنية، كما نشرت "روز اليوسف" مانشيت الأربعاء 20 يونيه2012، تحت عنوان: "حسن مالك يشكل الوزارة الجديدة للإخوان.. وزارة الجماعة تضم مكي للعدل، وأسامة للإسكان، وخشبة للرياضة، وأبو زيد للصحة، و عبد المجيد للثقافة".

وفوجئنا بطوفان من الخطط العجيبة، والمتناقضة التي تبارت الصحف في الترويج لها، على أساس أنها خطط الإخوان، اعتمادًا على مصادر مجهولة.

وبينما أشارت "الفجر" إلى "خطة الإخوان لفرض مشروع النهضة، وبناء مؤسسات الحكم الرشيد"! (21 يونيه 2012)- جاء المانشيت في جريدة "المشهد" (العدد 22 تاريخ 17 يونيه 2012) كالتالي: "تفاصيل خطة الإخوان لمواجهة السيناريو صفر"!

معظم هذه التغطيات- خاصة المتعلق بالخطط والوثائق وكشف الأسرار الخاصة عن الإخوان- اعتمد على: مصادر مطلعة.. أو مصادر أمنية.. أو مصادر عليمة!.

- نشر أخبار هروب المليارات من الجنيهات، واهتزاز البورصة، وعدم الاستقرار، بما يهدد الاقتصاد القومي، والسلم الاجتماعي؛ إذ نشرت جريدة "اليوم السابع" في عددها 20 يونيه 2012 استنادًا إلى مصادر- هكذا- أن "وزراء وسياسيون وسفراء ورجال أعمال وأساتذة جامعات يؤسسون جبهة معارضة للإخوان في الخارج".

- وقد استمر مسلسل التشويه والسب والقذف إلى حد صدور مانشيت جريدة "الفجر" يوم 21 يونيه 2012 بعنوان: "عصابة المرشد في مواجهة دولة المشير"، مع وضع صورة محمد مرسي، وإلى جوارها عنوان، يقول: "يسقط الرئيس القادم"، مرددة شائعات وأكاذيب، من مثل: "الخطوط الحمراء التي تهدد الرئيس القائم بمصير مبارك: فتح الحدود أمام حماس، رهن قناة السويس لقطر، إعادة هيكلة الجيش، تدمير السياحة، تحطيم الآثار، عودة الخصخصة، اختراق القضاء".

- تلويث السمعة، وتغليب الهوى الشخصي، وعدم تحري الالتزام بالحد الأدنى من الإنصاف والتوازن والموضوعية؛ كلها ظهرت بجلاء أيضًا في التغطيات الصحفية المختلفة، وبلغت درجة السخرية والاستهزاء في جريدة "الموجز" 19 يونيه 2012 إلى الخروج بمانشيت يقول: "مرسي رئيسًا.. مبروك لدولة قطر.. أمراء قطر يقترحون استبدال الريال بالجنيه المصري بعد تطبيق الفكرة في ليبيا".

- ونسبت معالجات صحفية كل الشرور لفوز مرسي، إذ صدرت "المصري اليوم" يوم 19 يونيه 2012، تقول: "البورصة تتهاوى بعد تقدم مرسي وإصدار الإعلان المكمل".

ووصلت صحف إلى درجة غير مسبوقة بالتهكم الشخصي على الدكتور مرسي، كما في جريدة "الدستور" بتاريخ 31 مايو 2012 بالقول: "الشعب يجب أن يعلم أن عصمة مرسي ليست في يده.. ولكنها في يد المرشد.. وعصمة المرشد ليست في يده أيضًا.. ولكنها في يد المرشد الأعلى".

وبلغ التجاوز حدودًا أكثر فجاجة، فتحدثت جريدة "الفجر" (21 يونيه) 2012، عن قرينة مرسي بالقول: "الست أم أحمد تخاف من القصر الجمهوري"!.

ودخلت جريدة "الوفد" على خط البجاحة، وانعدام المسئولية، فزعمت- فيما نسبته إلى مصادر طبعًا- بتاريخ 31 مايو 2012 تحت عنوان: "سيناريو اغتيال شفيق"، تقول: "لم تستبعد الدوائر السياسية قيام ميلشيات الجماعة (الإخوان) بارتكاب أعمال عنف، حتى لو وصلت إلى اغتيال شفيق نفسه، وقد تكون هناك قوة أخرى وراء الاغتيال"!.

- وأخيرًا: أطل علينا عبد الرحيم علي عبر جريدة "وطني" في حوار على صفحة كاملة، بعنوان "الإخوان.. الفاشية الدينية على طريقة مبارك"، وقال فيه: "وثيقة سرية في منزل مرسي تؤكد احتلال إسرائيل لسيناء فور وصول الإخوان للحكم لمحاصرة حماس"!.

ولا تعليق!

(*) المصدر: الأهرام

الجمعة، 2 شعبان 1433هـ - 22 يونيه 2012، السنة 136، العدد 45854.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/156664.aspx

***

الفصل الرابع

خبراء ينتقدون الدعاية بانتخابات مصر (*)

مع بدء العد التنازلي لجولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية بمصر، المقررة يومي السبت والأحد 16، 17 يونيو، اشتعلت حدة المنافسة بين المرشحين د. محمد مرسي، والفريق أحمد شفيق، وبلغت ذروتها بتبادل الاتهامات باتباع أساليب الدعاية السوداء، وتشويه الخصم، واستخدام لغة أكثر تشنجًا وعنفًا.

وقال خبراء إعلام: إن دعاية المرشحين شهدت إسرافًا بالوعود، واتباع أساليب السخرية من المنافس، وعدم إظهار الاحترام له، بل واللجوء للشتم، ونشر الأكاذيب، والتهديد المباشر، محذرين من مخاطر تحدق بسلمية العملية الانتخابية، مع توارد الأنباء بوقوع اشتباكات بين أنصار المرشحين، في أكثر من مكان.

وتباينت أساليب الدعاية للمرشحين بين ملصقات ومنشورات ولافتات بالطرق، ومتابعة قنوات التلفزة، وبرامج الأثير، ومواقع النت، لأحدث تصريحاتها وتحركاتها، كما تنوعت الدعاية بين جولات شخصية، ومسيرات انتخابية، وفاعليات تسابق الزمن في انتظار بدء الصمت الانتخابي يوم الجمعة.

وحظرت لجنة الانتخابات الرئاسية على المرشحين التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي مرشح وعائلته، وتناول ما من شأنه زعزعة ثقة المواطنين في العملية الانتخابية، أو عرقلتها، أو المساس بالوحدة الوطنية، وأعراف المجتمع، واستخدام الشعارات الدينية، والعنف، والتهديد، والمرافق العامة، ودور العبادة، في الدعاية.

لكن "شفيق" شن هجومًا على الإخوان في مؤتمر صحفي الأحد الماضي. وقال: إن الجماعة تستخدم أساليب سوداء للدعاية المضادة له، مضيفًا أنها تستخدم أساليب وصفها

بـ"القذرة"؛ لتشويه صورته أمام الناخبين، ووجه حديثه للإخوان قائلًا: "لا تستغلوا بيوت الله في الدعاية لمرشحكم".

وردت حملة مرسي بمؤتمر صحفي عقدته مساء اليوم نفسه، وقالت فيه: إن شفيق بدأ يفرغ نفسه قبل دخول مرحلة الصمت الانتخابي للهجوم على الدكتور مرسي، مضيفة: "يبدو أن البرنامج الانتخابي لديه انتهى، والآن يعمل على تشغيل ماكينة شائعاته"، بينما اتهمت جماعة الإخوان "شفيق" بأنه يعمل على تشويه صورتها.

أشكال ومسارات:

الخبير الإعلامي الدكتور ياسر عبد العزيز أشار إلى أن هناك أربعة أشكال للدعاية، باتت تهيمن على المشهد، أولها الدعاية الوردية، وهو نمط من الدعاية غير مسئول، ويعطي فيه كل مرشح وعودًا بلا أسقف، ويقدم حلولًا لمشكلات مزمنة تعتمد على تمويلات ضخمة، دون أن يذكر مصدرًا للتمويل، بل إن أحد المرشحين (شفيق) قدم وعودًا تنطوي على اختراق للقانون (التجاوز للمزارعين عن البناء على الأراضي الزراعية).

وأضاف للجزيرة نت أن الشكل الثاني هو الدعاية السوداء، وكانت موجودة في الجولة الأولى للانتخابات، لكنها اتخذت مسارًا تصاعديًّا مع اقتراب الإعادة، وفيها يطعن كل مرشح وأنصاره في المرشح الآخر، عبر سلسلة من الأكاذيب والدعاوى غير المستندة إلى أي دليل.

والشكل الثالث، هو الدعاية الساخرة، وبلغت أقصى ظهورها في وسائط التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، معتمدة على الاستهزاء بالمرشح الآخر، والحط من شأنه، عبر تكنيكات بعضها براق، وخفيف الظل، والبعض الآخر متجاوز، وغير أخلاقي.

أما الشكل الرابع للدعاية فهو الشتائم، وهو نوع أقل تعقيدًا من الدعاية السوداء، وأكثر مباشرة من الساخرة، ويعتمد على السب، والقذف العلني المباشر.

وأضاف أنه من خلال هذه الأنواع يظهر احتدام المعركة، وأن كلا المرشحين لا يظهر احترامًا كبيرًا لآليات التنافس الشريف، موضحًا للجزيرة نت أن ما يجعل الأمر خطيرًا اقترانه بصعود لافت في لغة التهديد والوعيد، وزيادة حدة الدعاية السوداء، وتبادل الاتهامات، مما يجعلنا أكثر قربًا من المخاطر الميدانية.

وبالنسبة لمسارات الدعاية، أشار إلى أنها ثلاثة، يتقدمها مسار تقليدي يتمثل بوسائل الإعلان التقليدية، مثل الملصقات والإعلانات الخارجية، والمنشورات والمؤتمرات، وثانيها الإعلام الجديد عبر الإنترنت، ويظهر في فيس بوك، وتويتر، والمدونات، والأجزاء التفاعلية بالمواقع، والرسائل البريدية.

أما المسار الثالث فهو إعلام المنابر، وظهرت مؤشرات تؤكد قيام خطباء باستخدام المنابر لترجيح كفة أحد المرشحين (مرسي)، والربط بين انتخابه وإرضاء الله وإعلاء الإسلام، ومؤشرات أخرى بأن ثمة تأييدًا من بعض الكنائس لشفيق.

غير أخلاقي:

من جانبه يقول أستاذ الإعلام بجامعتي الأزهر وأوهايو د. أحمد سمير: "نحن أمام مشهد غير أخلاقي يتحدد بمعيارين؛ **أولهما**: المبادئ العليا للمجتمع، من احترام الآخر، والترفع عن الصغائر، وهذا غير موجود، **وثانيهما**: الممارسة السياسية، ولكن ما يسود هو ثقافة الصراع، لا الاختلاف، والحكم بالأقوال لا الأفعال، دون وجود برامج انتخابية".

وأضاف أن كلا المرشحين استخدم الدعاية كافة، حتى أصبح الناخب يشعر بالحصار والتشبع، سواء من وسائل الاتصال الجماهيرية (تلفزيون وصحافة)، واستخدمها شفيق أكثر، أو في الدعاية الناعمة بالوجود على الأرض، بالمؤتمرات، واللقاءات الميدانية، ولجأ إليها مرسي أكثر.

ومن حيث الاتساق في المواقف، رأى د. سمير أن مرسي كان أكثر ثباتًا في خطابه، فلم يقل كلامًا ثم نقضه، بل كان واضحًا في رفضه للمنافس، داعيًا للتوحد في مواجهته، وفي

المقابل فعل شفيق العكس، فقال كلامًا ثم بدله، ففي البداية تجنب مهاجمة الخصم، وظهر كالمضطهد المستهدف بالحرمان السياسي، لكنه انقلب، وهاجم خصمه بضراوة، ولجأ للتهديد.

وأضاف: "هكذا انتقلنا من مرحلة الإعلام والإقناع إلى الدعاية السوداء، ثم غسل الدماغ الجماعي، بتكرار المزاعم، والإلحاح عليها؛ بهدف إحداث حالة من الهوس الجماعي، وإلغاء العقل".

وأوضح أن دهاء حملة شفيق أنها حاولت استغلال حقيقة أننا شعوب غير متفائلة، تؤمن دومًا بالمؤامرة، وأن الناس تتعاطف مع الضحية، وتتطلع إلى الأمن، والحاكم "الباشا"، مستدركًا أن هذا الأسلوب لن ينجح مع نسبة كبيرة من أتباع المرشحين الخاسرين؛ لأنهم أقل تأثرًا، وأكثر تشككًا.

ذبذبة بالأداء:

على مستوى الأداء الإعلامي، يرى عميد كلية الإعلام وفنون الاتصال بجامعة 6 أكتوبر (د. شعبان شمس)، أن هناك "ذبذبة في الأداء" فأحيانًا يبدو أحد المرشحين ملاكًا، وأحيانًا يبدو العكس، مما سبب حيرة كبيرة لقطاع عريض من الناخبين، ممن لا يستطيعون حتى الآن تكوين حكم نهائي بشأن كل مرشح، علمًا بأن "الناخب المرتقب كان أولى بمحاولة صيده".

وقال: إن الحملات الإعلانية، وهدفها بيع الشخص للمجتمع، كانت أكثر حرفية بالنسبة لشفيق، بينما غلب الطابع الكلاسيكي على إعلانات مرسي.

وبالنسبة للحملات الإعلامية، "لاحظنا اعتماد مرسي على استثارة المشاعر الدينية، اتساقًا مع تياره وجمهوره، لكنه أخطأ بإعطائه الانطباع بأنه (ناجح ناجح)، وأنه غير مؤمن بصندوق الانتخابات، وقوله عن أتباع النظام السابق، إنه سيتم الدوس عليهم بالأحذية".

وتابع، في المقابل تحدث شفيق في بداية الحملة بأسلوب فيه دبلوماسية، ثم بدأ ينفعل، ويهدد المختلف معه، كما لو أنه سيعلق له المشانق، وبلغ الأمر مداه باتهامه للإخوان بأنهم قتلوا الثوار في "التحرير".

لغة الجسد:

ورأى شمس أن كلا المرشحين فشل في ذلك، برغم أن نسبة 80٪ من نجاح الرسالة الاتصالية تعتمد عليها، "فقد فشلا في توظيف نظرات العينين، وحركات الأيدي...إلخ؛ لارتباط ذلك لديهما بالتهديد، وبدا ذلك عند مرسي؛ لأن التيار الديني يستخدم لغة الواعظ، وفيها قدر كبير من التوجيه والمباشرة، كما ظهر عند شفيق، إذ بدت عليه صرامة العسكريين".

ولوحظ أيضًا أن شفيق "يكشر"، ويطلق ألفاظًا قاسية، من مثل "العباسية بروقة"، دون أن يعي أهمية التدقيق في عباراته، في حين لجأ مرسي إلى "اللف والدوران" عندما سُئل عن الاحتكام للصندوق.

ولا يحبذ شمس الحديث حول نظارة مرسي، وبلوفر شفيق؛ لأنه ينطوي على إهانة، ملاحظًا أن شفيق كلما التزم بالخطاب المكتوب كان أفضل، وأن مرسي عندما يتجنب الانفعال، خاصة في المؤتمرات الصحفية، يكون أفضل.

وكانت دراسة لمركز المصريين للدراسات السياسية والاجتماعية، ذكرت أن مرشحين استعانوا بخبراء بالدعاية والإعلان وفن الإتيكيت، وخبراء بالملابس؛ لتدريبهم على كيفية التعامل مع الجماهير.

(*) المصدر: الجزيرة

التاريخ: الأربعاء، 1433/7/23 هـ - الموافق 2012/6/13م.

الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/f7ac380c-84f4309-7-b370-b595cae32cb7

الفصل الخامس

الشائعات تسيطر بانتخابات الرئاسة المصرية (*)

شكلت الشائعات جزءًا من أدوات المعركة الانتخابية في جولة الإعادة بانتخابات الرئاسة في مصر؛ وذلك بهدف التأثير في إرادة الناخبين، وتوجيه التصويت لمرشح بعينه.

ومع وصول الانتخابات إلى محطتها الأخيرة بإعلان اسم الفائز، يستريح المصريون- نسبيًا- من شائعات ظلوا يكتوون بنارها طيلة الأسابيع الأخيرة. ويطرح السؤال نفسه عن الجهة التي وقفت وراءها، والأضرار التي ترتبت عليها.

وبينما حمل مواطنون أجهزة المخابرات- خاصة "أمن الدولة"، وفلول الحزب الوطني المنحلين، ووسائل إعلام رسمية- مسئولية انتشار الشائعات، طالب مراقبون بفتح الملف، بعد أن وضعت الانتخابات أوزارها، خاصة أن الشائعات أسهمت- بشكل أو بآخر- في تشكيل اتجاهات ناخبين.

أنواع الشائعات:

بالرغم أن المجتمع المصري ظل- منذ قيام ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011- يمور بشائعات لا حصر لها، فقد لُوحظ أنه تعرض لموجة كثيفة من الشائعات، مع إجراء انتخابات الإعادة.

وتردد بحق المرشح محمد مرسي أنه أجرى ثلاث عمليات برأسه، وأنه سيقوم بإلغاء الأفراح الشعبية، وسيجبر المصريين على ارتداء الجلابيب الباكستانية، ويحبس النساء في البيوت.

وقيل بحق المرشح أحمد شفيق إن تجار المخدرات وأصحاب السوابق يقفون وراءه، وإنه يعاقر الخمر، وإنه سبب أزمات الغاز والانفلات الأمني، وإنه فر إلى الخارج.

وتردد مع إعلان اسم المرشح الفائز أنه يتم التجهيز لمواجهات دموية بين المتظاهرين والجيش، وأن هناك اتجاهًا لحظر التجوال، وأن الإخوان أعدوا ميلشيات لتلك المواجهة، وكلها شائعات غير صحيحة.

محمد صلاح (مدرس) ذكّر بأنه في أول أيام الثورة، أخذ متصلون على قنوات فضائية يبثون الرعب في قلوب الناس؛ حتى لا يشاركوا في المظاهرات، وثبت بعد ذلك أن الأمر كان مرتبًا.

وكشف العضو السابق في الحزب الوطني المنحل بالفيوم كارم اللبيشي، أن الشائعات يقف وراءها أعضاء في الحزب، ونوابه السابقون، وأمناء مكاتبه بالمحافظات، وأنهم روجوا أن مرسي سيوقف السياحة، ويبيع قناة السويس؛ بهدف إضعاف فرصته في الفوز.

الشائعات كانت ممنهجة، بحسب نقيب المعلمين بالأربعين في السويس محمود أحمد محمود، مضيفًا للجزيرة نت أن البداية تكون أحيانًا بصعود شخص ملتح إلى وسيلة مواصلات، ثم حديثه عن أن الإخوان سيجعلون مصر كإيران.

وقال إبراهيم مطاوع (مدرس) إن قطاعًا عريضًا من الطلاب وأولياء الأمور تأثر بالشائعات، وتساءل: أين دور الأزهر والعلماء والخطباء من التوعية؟

وأوضح أحمد رجب (موظف) أن مروجي الشائعات ينتشرون في المؤسسات الحكومية أيضًا، ويكررون المزاعم نفسها، وأن الشائعات التي انتشرت استهدفت جميع المصريين، وحتى البوابين، والعمال، وسائقي سيارات الأجرة.

ويقول المحلل الإعلامي أحمد عبد العزيز: إن الشائعات مزاعم قابلة للتصديق، دون ذكر مصدرها، أو تدقيق صحتها. وأضاف أنها تنتشر في المناطق الضبابية، وفي حالة الغموض السياسي، وانعدام الثقة، مشيرًا إلى أن دور السياسيين هو توفير الحقائق.

وحمل المجلس العسكري محاولة تشويه صورة الفصائل السياسية، مشيرًا إلى أن المجلس استعمل هذا السلاح مع حركة 6 أبريل، بزعم أنها تتلقى تمويلًا من الخارج،

وحركة الاشتراكيين الثوريين بتهمة أنها تسعى لهدم مؤسسات الدولة، والآن جاء الدور لتلويث سمعة جماعة الإخوان المسلمين، انطلاقًا من المساعي الخثيثة للمجلس للتشبث بالسلطة.

المسئول والقانون:

ويعلق على المشهد رئيس مركز التحكيم الدولي مصطفى عطية، الذي قال للجزيرة نت إن المعلومة السليمة حق للمواطن، وهذا دور الإعلام المرئي والمقروء، لكن هذا الإعلام قام بتغيير هذه المعلومة، وبث غير الصحيح منها، بما ترتب على ذلك من تغيير قناعات المواطن، وتلك جريمة يجب أن يُعاقب الإعلام عليها.

ونبه إلى أن المسئول عن إطلاق الشائعات هو الأجهزة الأمنية، ممثلة في قسم الشائعات بجهاز المخابرات، وجهاز أمن الدولة، وفلول الوطني المنحلين، وبعض الإعلاميين، واللجان الإلكترونية... إلخ، مشيرًا إلى صعوبة ضبط مروج الشائعة.

وحذر من تأثير الشائعات على الأمن القومي، والسلم الاجتماعي، مطالبًا بتفعيل القانون الذي يقضي بفرض غرامة مالية على مروجها، والسجن الذي يبلغ حد السجن المشدد.

وكانت لجنة الرصد والتقييم للأداء الإعلامي للانتخابات الرئاسية كشفت في تقرير أصدرته، أن الشائعات مثلت أحد أساليب الدعاية؛ مما أدى إلى تشويه صورة مرشحين أمام الرأي العام والناخبين.

(*) المصدر: الجزيرة. نت

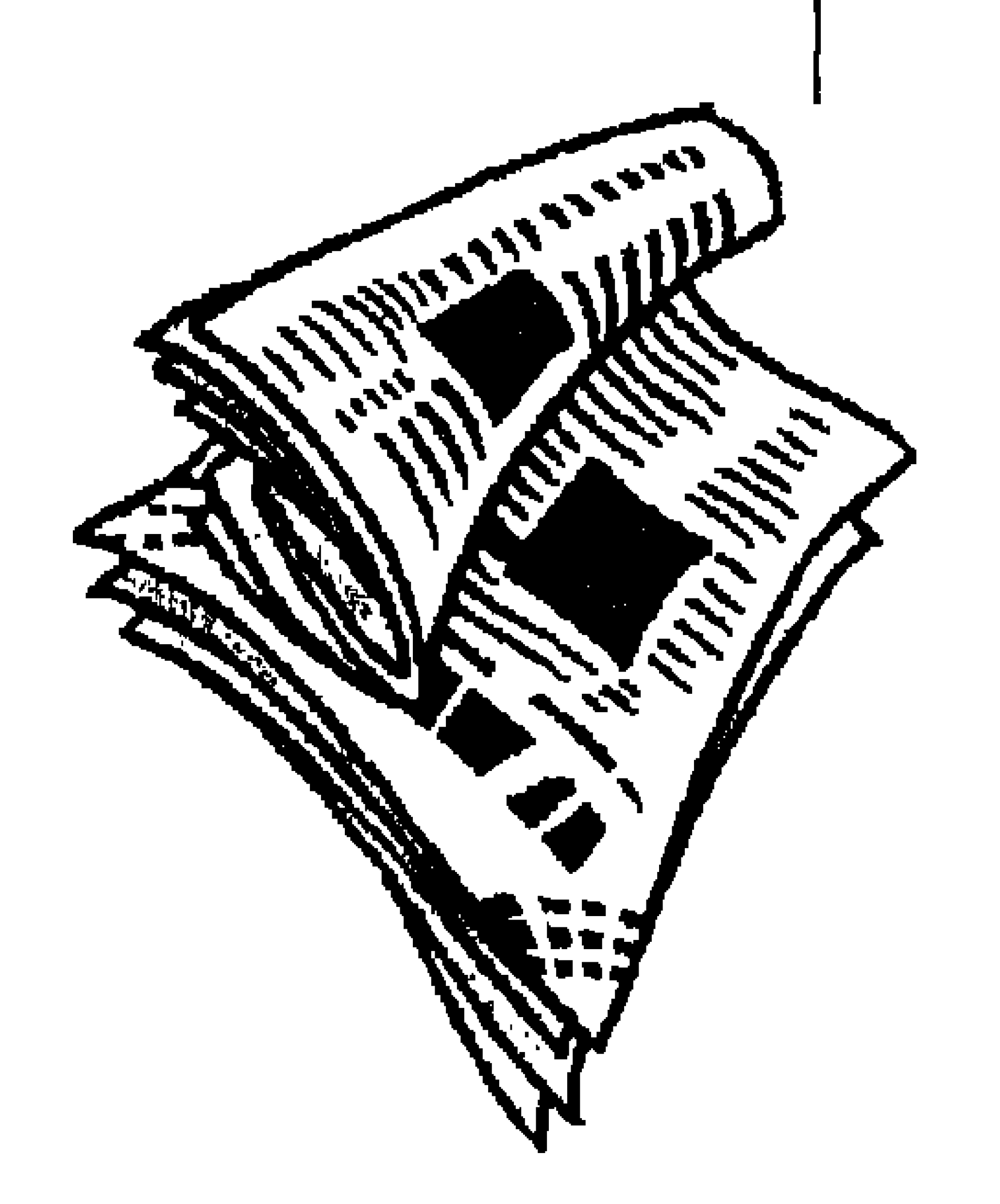
التايخ: الأحد، 4/8/1433هـ - الموافق 24/6/2012م.

الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/d38a5f4a-404c-474c-ac66-dc300e31acfb



الباب السادس
ممارسات وأخطاء



الفصل الأول

الإعلام الجديد يلهب انتخابات مصر (*)

برغم بدء الانتخابات المصرية فعليًّا الاثنين، وحظر الدعاية الانتخابية للمرشحين بشكل رسمي، فإن ساحة المواجهة بينهم تمور حاليًا بمنافسة شديدة ميدانها شبكة الإنترنت، وتتمثل أدواتها في وسائط الإعلام الجديد (نيو ميديا)، سواء موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، أو تويتر أو يوتيوب، أو غيرها؛ بهدف جذب أكبر قدر من أصوات الناخبين لصالحهم.

الحرية والعدالة والنور:

ويشير رجب إلى أن حزب "الحرية والعدالة"- الجناح السياسي للإخوان المسلمين- نجح بنسبة كبيرة في استخدام هذا الإعلام، إذ استحدث صفحات لمرشحيه على موقع فيس بوك، نشر من خلالها جولاتهم وفعالياتهم في دوائرهم، واستطاع عن طريقها التعريف بهم وببرامجهم، والرد على الشبهات التي تلصق بهم.

وأضاف أن "حزب الحرية والعدالة كان أكثر الأحزاب استخدامًا لفيس بوك في الدعاية، ونظم حملات إعلانية متميزة، باستخدام الفيديو والصورة وغيرهما، ونجح بالتالي في الوصول إلى شريحة كبيرة من الناخبين، خاصة شريحة الشباب (المستخدم الأكبر لمثل هذه الوسائل)".

وبالنسبة لحزب النور (ذي التوجه السلفي) يرى رأفت أنه ليس له وجود كبير على صفحات فيس بوك، لكنه يعتمد بشكل أكبر على الدعاية المباشرة في الشوارع.

وفي المقابل، اعتمد حزب "الوفد" في حملاته الدعائية- كما يقول رأفت رجب- على الإعلانات في الفضائيات، خاصة شبكة "الحياة" المملوكة لرئيس الحزب السيد البدوي،

وكذلك الإعلان في مواقع إخبارية على الإنترنت، بينما لا يُذكر له وجود على صفحات التواصل الاجتماعي.

وهكذا، كان "الوفد" الأكثر استخدامًا للفضائيات في الإعلان عن برنامجه، يليه حزب "المصريون الأحرار"، ثم "الحرية والعدالة"، فيما جاءت إعلانات هذين الأخيرين في قنوات "الحياة" و"دريم" و"المحور" و"مصر 25".

أوفر وأفضل:

وترى أستاذة الإعلام في كلية التربية النوعية بجامعة طنطا آمال ناصف أن "استخدام الإعلام الجديد أوفر وأفضل، لكنه يحتاج إلى توعية كافية لكل فئات الشعب بكيفية استخدامه، فهناك قطاع عريض من المصريين لا يعرف معنى مواقع التواصل الاجتماعي، ويمكن أن ينقاد للآخرين بسهولة؛ نظرًا لارتفاع نسبة الأمية بينهم، خاصة أمية النت".

وتشير ناصف إلى أن أحزابًا عدة فضلت الاعتماد أكثر في دعايتها على الفضائيات؛ لأنها وسيلة جيدة لتوصيل الرسالة إلى الناخبين، لكنها تشدد على أن "نيو ميديا" عامل مساعد، ولا يعيد صنع شخصية المرشح أو الحزب.

دعاية الفضائيات:

وباتفاق مع الرؤية السابقة؛ يعتقد أستاذ الاتصال الجماهيري، ورئيس قسم الصحافة في كلية الإعلام بجامعة القاهرة الدكتور سليمان صالح، أن الإعلام الجديد يوفر وسيلة رخيصة للدعاية الانتخابية، ومن ثم فقد لجأت إليه الأحزاب التي لا تمتلك أموالًا كثيرة كحزب الحرية والعدالة، على عكس حزبي "الوفد" و"المصريون الأحرار" اللذين يمتلكان إمكانات مالية أكبر؛ مما جعلهما يلجآن إلى الدعاية الانتخابية عبر الفضائيات.

وأضاف للجزيرة نت أن سر نجاح حزب الحرية والعدالة ليس استخدامه (نيو ميديا) ولا وسائل الإعلام فقط، وإنما الاتصال الشخصي المباشر، وامتلاكه كوادر إعلامية، ومضمونًا جذابًا، مشيرًا إلى أن نجاح دعاية الحزب تعود إلى جمعه بين وسائل الاتصال الحديثة (نيو ميديا)، والتواصل المباشر لكوادره مع الجمهور.

واستدرك بأن الصحافة الورقية والفضائية للحزب تحتاج إلى إعادة إنتاج للمضمون بشكل أفضل، موضحًا أيضًا أن كلًّا من "الوفد" و"المصريون الأحرار" يعتمد على مواد دعائية تتضمن الغناء، وتكرار شعارات لا تتسم بالجاذبية الجماهيرية.

استجابة المتلقي:

وفي المجمل، يرى خبير الصحافة الإلكترونية أحمد محمود أن استخدام (نيو ميديا) للدعاية في الانتخابات المصرية ما زال غير فعال؛ لأن المصريين ما زالوا يميلون إلى الطرق التقليدية، وأبرزها الاتصال المباشر، وأن الأهم من استخدام فيس بوك هو استجابة المتلقي.

وكانت الباحثة هويدا صالح ذكرت في دراسة لها أنه كان لوسائل الإعلام الحديثة (نيو ميديا) تأثيرها في الحراك السياسي للشباب المصري خلال الأعوام الأخيرة؛ لدرجة أنه تحول إلى بديل مكمل أو منافس للتعبئة المضادة التي تقوم بها الحكومة للرأي العام.

وقالت: إن هذا ظهر بوضوح في الحملات الإلكترونية على الإنترنت، سواء أكانت لها أغراض سياسية بالدعاية للانتخابات، أو لمرشح ما بعينه، أو لحملات لها أهداف اجتماعية وسياسية كان لها تأثيرٌ واضحٌ في المجتمع، حتى أن بعض الحملات تطور إلى مظاهرات، مثل حملة 6 أبريل عام 2008، حسب تعبيرها.

(*) المصدر: الجزيرة . نت

التاريخ: الاثنين 3/1/1433هـ - الموافق 28/11/2011م.

الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/5fe26da04-3d4309-7-aa5e-b28ad487a602http://www.aljazeera.net/news/pages/5fe26da04-3d4309-7-aa5e-b28ad487a602

الفصل الثاني

ممارسات إعلامية مجرمة (*)

نحتاج إلى تطهير إعلامنا المكتوب؛ تحقيقًا لمطلب ثوري جسده شعار ميدان التحرير: الشعب يريد تطهير الإعلام.. فمنذ أن تم إعلان فوز الدكتور محمد مرسي بالرئاسة يوم 24 يونيه الماضي، وقد تسربت سلبيات كثيرة إلى ممارسات قطاع واسع من الإعلام المصري المكتوب.

ومن ذلك التعتيم المتعمد على الإيجابيات، كنجاح الجمعية التأسيسية لوضع الدستور (الجمعية الثانية) في عملها بشكل مطرد، إذ تم التركيز إعلاميًّا على أمور خلافية بداخلها، في محاولة لشقها.

لم يلتزم إعلاميون بالتوازن في الطرح، إذ بينما حظيت مظاهرات الصحفيين المعارضة للمعايير التي وضعها مجلس الشورى لتغيير رؤساء التحرير بتغطيات واسعة، لم يكن هناك اهتمام كاف بالوقفات المؤيدة لتلك الخطوة. ولجأ الإعلام إلى تضخيم أعمال مناوئة للثورة، فوضع ميدان التحرير على قدم المساواة مع مظاهرات المنصة، مع أن لكل منهما وزنًا سياسيًّا وثوريًّا معروفًا.

وحاولت صحف تلبيس حادثة مقتل طالب السويس للتيار الإسلامي، عبر ما سمي بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي هيئة ثبت أنه لا وجود لها في الواقع، إذ تم القبض على الجناة، وتبين مقتل الطالب على خلفية جنائية، كما نسبت صحف أخرى حادثة مقتل الشاب الموسيقي وأخيه، في مركز أبو كبير بالشرقية للإسلاميين، مع ثبوت أنه حادث جنائي، ولا علاقة لهم به.

واستمر مسلسل التحامل الواضح على الإسلاميين، ولجأت صحف إلى دس أخبار كاذبة، وتبنت صحف أفكارًا شاذة، في منهج لتشويش المجتمع، ناهيك عن عدم التزام الحيدة والموضوعية في الأمور الخلافية، وتقديم وجهات النظر في الأخبار، وتلوينها بالرأي، وتسييس الأداء الإعلامي، وعدم التجرد من الأهواء، والتعامل مع التكهنات على أنها حقائق، كما حدث فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة.

واتسمت المعالجات الإعلامية- في جانب كبير منها- بالإثارة والتسخين وإشعال الفتن والحرائق، والتحريش بين فئات الوطن، كما حدث في الأزمة بين المحامين والشرطة، إذ تمت عسكرتها، وخرجت مانشيتات تعتبرها: موقعة دامية. وحدث نوع من الترويج لإفزاع المواطنين، مثل ادعاء نقص السلع، وإخلاء محال الذهب.

وفي خضم ما سبق، غاب الإعلام التنموي؛ فلا اهتمام بمشروعات التنمية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، وتحسين خدمات المرور والصحة والتعليم المقدمة، ودعم روح التوافق بين القوى السياسية، كما غاب الإعلام المسئول الذي يركز على الإيجابيات، ويبعث على التفاؤل.

وبرغم أن مصر تمر بلحظة فارقة يحاول شرفاؤها تخليصها فيها من الحكم العسكري، وفرضه الهيمنة والوصاية على الشعب، والانتصار للدولة المدنية، ودولة المؤسسات القائمة على الانتخابات- فوجئنا بجبال من الأوهام، وإعطاء السلطة المطلقة- وهي مفسدة مطلقة- للمجلس العسكري، وعدم التوصيف الدقيق للأمور، واللجوء إلى التوصيف التعبيري، فالمعركة بين الإخوان والعسكري، وليست بين الدولة المدنية والعسكرية.. والثورة، والنظام القديم، بحسب هذه المعالجات الطائشة.

فأين المواطن من كل هذا؟ وأين الاهتمام بسكان العشوائيات والقبور، وهم مشاريع كبرى لثورات مضادة؟ علمًا بأن القضية الأهم الآن هي السلطة والثروة، وكيف يتم إعادة

توزيعها بالعدل بين المواطنين، وأننا نحتاج إلى مجتمع متعاف متوازن، تزول عنه أسباب التشدد، وجواذب الفرقة والاقتتال الداخلي.

والأمر هكذا، يجب على الإعلام المصري المكتوب أن يكون أكثر رشدًا ومهنية، وأن يدعم التوافق الوطني، وأن يجمع أوسع ما يمكن من القوى الوطنية الحية؛ لمواجهة التحديات والأخطار المحدقة بالثورة والوطن، وأن يقف بحزم ضد أي مؤسسات استثنائية أو غير منتخبة، وأن يستوعب أطراف المعادلة، ويعمل لتحويل الثورة إلى ثروة، ووحدة وطنية شاملة، وتقديم مصر نموذجًا للدولة الناجحة.

ولن يتحقق ذلك- فيما أرى- إلا بأن يصبح الإعلاميون دعاة توافق وتعددية، وعدالة اجتماعية، وثقافة تجرم العدوان، ومؤسسات تصون الديمقراطية، وأن يكونوا أصحاب مبادرات نفلت بها من أجواء الأزمات، ونعود بالثورة إلى أجواء التضحية والفداء، وثقافة العمل المشترك؛ فالأحرار يختلفون، لكنهم يبحثون عما يجمعهم، بينما المتخلفون يحرصون على ما يفرقهم.

(*) المصدر: الأهرام

التاريخ: السبت 2 من رمضان 1433 هـ - 21 يوليو 2012، السنة 136، العدد45883.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/161627.aspx

***

الفصل الثالث

حدود نقد الرئيس (*)

منذ أن تم إعلان فوز الدكتور محمد مرسي بمنصب الرئاسة يوم 24 يونيه 2012، وقد اكتسى الإعلام المصري بلون غريب.. فيه من السلبيات أكثر من الإيجابيات، حتى وصل الأمر إلى حد مطالبة نوال السعداوي للرئيس بعدم ذكر آيات قرآنية في خطابه مرة أخرى!.

ولعلنا نذكر حادثة تلك السيدة بمدينة نصر التي زعمت بعض الصحف قبل جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، أنها ضُبطت تقوم بالدعاية لمرسي مقابل توزيع مبالغ من المال على الناخبين، ثم تبين كذب الخبر، وأنها أباطيل روجها جارها المؤيد لشفيق، وقد برأت أجهزة التحقيق السيدة، لكن الإعلام تجاهل نشر خبر البراءة!.

وهكذا- منذ إعلان فوزه- تركزت الأضواء الإعلامية على كل هفوة تصدر عن الرئيس، ويبلغ الأمر حد ارتكاب جنايتي السب والقذف بحقه، وإلا بماذا نسمي الأوصاف التي أصبغتها صحيفة بعينها على الرئيس الجديد، ومنها: "الفاشي"، و"العاجز"، ومن قبل اتهمته بعدم اللياقة الطبية، ومن بعد ربطت بينه وبين ما ادعت أنه "البلطجة السياسية"؟!

وبماذا نسمي صدور صحيفة أسبوعية أخرى بعنوان يقول: "خيانة الرئيس" في صدر صفحتها الأولى؟

ناهيك عن استخدام سلاح السخرية من الرئيس المنتخب، بالرسوم الكاريكاتورية، وتصويره في أوضاع مهينة، كما جاء في كاريكاتير أن مواطنًا قال له: "أيوه أنا وصلت يا ريس"، فقال له الرئيس: "حتلاقيني باحلف القسم عند صيدلية العزبي!".

هذا فضلًا عن استخدام الصور الفوتوغرافية في الإساءة، مثل تعمد إبراز حرق صور الرئيس المنتخب عند قصر الاتحادية من قبل بعض المتظاهرين، وإظهار ما كتبه أحدهم في لافتته من أنه: "وعدت فأخلفت فخرجنا عليك يا مرسي".. كأنه تحريض للرأي العام على الخروج عليه، وعمره لم يبلغ أيامًا في سُدة الحكم!.

واضح أن هناك خطة ممنهجة لإهانة الرئاسة، يشارك فيها موالون للنظام المخلوع، ورجاله المنتشرون بوسائل الإعلام والسياسة، حتى رأينا الحديث عن "لجنة مرسي" هكذا مجردة.. في مقابل "صباحي زعيم" بجريدة تدعي الثورية!.

أيضًا: تبنت تغطيات إعلامية وجهات النظر المعارضة لقرار الرئيس بعودة مجلس الشعب المنحل، عبر الظهور الدائم لمجموعة من فقهاء الدستور والقانونيين المسيسين، دون الالتزام بالتوازن والحيدة، وطرح الرأيين معًا؛ المعارضين، والمؤيدين، وليس فقط ردود الأفعال المعارضة للقرار الرئاسي.

تلك الشخصنة، أو استهداف شخص الرئيس، دون اكتراث بأدائه، وممارساته، بانحياز أعمى ضده- تؤكد أن هناك محاولة صحفية متعمدة لإفشال تجربته.

دليل ذلك أننا وجدنا صحفًا أخرى تخصص "عدّادًا" في أبواب يومية ثابتة، يعد عليه مدى التزامه بوعوده، خلال المئوية الأولى لحكمه، كأنها تتربص به، وهو المحروم أصلًا من سلطات كثيرة، والمحاصر بدولة عميقة، ومؤسسات قضاء وإعلام مسيسة، ونظام حكم بيروقراطي، وفاسد، دون أن يُترك له فرصة العمل، وفق دورته الانتخابية (سنوات أربع)، وهذا حقه.

المناوئون لمرسي نصبوا كذلك سيركًا إعلاميًّا، لما ادعوه كذبًا أنه يأخذ أوامره من جماعة الإخوان، وتعمدوا إهمال التغطية الإعلامية المناسبة لزيارته الناجحة للملكة العربية السعودية، وزيارته لأثيوبيا، وهي أول زيارة لرئيس مصري منذ 17 عامًا.

وبلغت الأكاذيب مبلغًا أصبح البعض يطلق فيه- عن حق- وصف "النافي الرسمي" على القائم بأعمال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة، وذلك من كثرة ما ينفيه من أكاذيب، وأخبار غير دقيقة.

إن حدود النقد المسموح، هو نقد الفعل لا الشخص، والممارسة لا الذات، والسلوك لا النية.. لكن إعلامنا يحاسب الرئيس على نياته، فيفترض أنه سيفعل شيئًا، وبالتالي يؤاخذه على هذا الشيء الذي لم يفعله.. إذ يكفي أنه ينتويه بزعمهم، وهكذا دواليك!.

وهؤلاء لا يكتفون بذلك.. بل ينتقلون من النقد المباح إلى التجريح الشخصي، الذي بلغ حد اتهام مرسي بالخيانة، وقد حدث ذلك في مرات كثيرة، آخرها لدى لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون يوم 14 يوليو 2012 بالقاهرة.

لذا لم يكن مفاجئًا أن يقول مرسي في خطابه بحفل تخريج دفعة جديدة من خريجي الكلية الحربية يوم 17 يوليو 2012: "أقول للمتطاولين: لا يغرنكم حلم الحليم.. يمكن ردعكم بالقانون، لكنني أغلب لغة الحب، والمودة".

ولولا هذه الأخلاق العالية لأمكن للرئيس المنتخب إلقاء عدد كبير من الإعلاميين والسياسيين في غياهب السجون، فيما لو قرر مقاضاتهم، عن تهمتي السب القذف بحقه، فقد افتقدوا حسن النية، وسلامة المقصد في نقدهم، ووجهوا له سبابًا، وأسندوا إليه وقائع؛ لو صحت لاستوجبت احتقاره بين بني وطنه، كما يقول النص القانوني.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة غرة رمضان 1433 هـ - 20 يوليو 2012، السنة 136، العدد 45882.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/161467.aspx

***

الفصل الرابع

خطأ يفتح ملف خطايا صحفية (*)

أخطأت صحيفة "الحرية والعدالة" الناطقة بلسان الحزب خطأ يُعد فرصة لفتح ملف خطايا مهنية عمرت بها الصحف المصرية- ولا تزال- دون اعتراف بها، أو الاعتذار عنها، أو إيجاد آلية لتداركها، لا سيما في الآونة الأخيرة.

خطأ الصحيفة ورد في موضوع بعنوان "الشرعية بالبرلمان"، بالصفحة الرابعة من عددها الصادر بتاريخ 1 يوليو 2012، وجاء فيه- على لسان الشيخ سيد عسكر- أن "دعوة الرئيس محمد حسني مبارك لجميع أعضاء مجلس الشعب لحضور الاحتفال بتنصيبه بجامعة القاهرة رسالة قوية موجهة إلى من يهمه الأمر".. والمقصود طبعا: الرئيس الدكتور محمد مرسي!.

لم تخطئ الصحيفة فقط في ذكر اسم الرئيس، الذي كان يُنشر حتى وقت قريب داخلها باعتباره رئيس مجلس إدارتها، وإنما أخطأت أيضًا في ذكر صفة الشيخ سيد عسكر، إذ قالت إنه رئيس لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشعب، بينما هو رئيس لجنة الشئون الدينية.

وانطوت العبارة المذكورة على خطأ ثالث هو ذكر صفة المتحدث (الشيخ سيد عسكر) على أنها صفة حالية له، بينما هي صفة سابقة، بمعنى أن مجلس الشعب تم حله بحكم قضائي، وكان الأولى القول: "بمجلس الشعب السابق" أو "المنحل".

أرى أن هذه الأخطاء الثلاثة غير مقصودة، وأن الأمر لم يكن يستحق كل هذا التجريس الذي نصبه البعض للصحيفة، حتى خرجت صحف بعناوين مثيرة تقول: "مبارك ما زال رئيسًا في الحرية والعدالة.. جريدة الإخوان لا تعترف بمرسي رئيسًا.. بالصور: خطأ فادح لجريدة الحرية والعدالة.. تخلع مرسي، وتنصب مبارك رئيسًا.. في

الحرية والعدالة: مبارك رئيسًا بدلًا من مرسي.. الحرية والعدالة تُعيد حسني مبارك إلى الحكم... وهلم جرا!

واضح من العناوين مدى التشفي في الجريدة، فضلًا عن قدر المبالغة في إبراز خطئها، برغم الخطايا التي ترتكبها تلك الصحف، ومن ذلك مانشيت إحداها، وفي اليوم التالي مباشرة للخطأ، يوم الاثنين 2 يوليو 2012، إذ قال: "ابن مرسي يسلم الغنوشي درعًا رئاسيًّا في مطار القاهرة بتكليف من والده".

هذا المانشيت تكرر في صحيفة حزبية، ونفى صحته- جملة وتفصيلًا، وفي الحالتين- أسامة مرسي (نجل الرئيس)، ولم نر تجريسًا لتلك الصحف، ولا اعترافًا منها بالخطأ، ولا اعتذارًا عنه للقارئ.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما دور الصحيفة تجاه أخطائها.. هل تتجاهلها، وتتعامل معها على أنها لم تكن، أو أن القارئ لم ينتبه إليها، أم ترفع شعار: "جلَّ من لا يسهو، وعفا الله عما سلف"، أم أن هناك آلية واجبة تنظم الأمر في جميع الأحوال؟

أرى أنه من حق القارئ أن يعرف أن صحيفته أخطأت، وأن يعرف منها ذلك تحديدًا، وأن يعرف سبب الخطأ، وهل هو مطبعي، أم بشري، وهل هو مسئولية المصدر أم المحرر أم الديسك أم المراجع... إلخ؟

إن خطأً بسيطًا قد لا يقف عند تبديل الحروف أو تغيير المعنى، بل ربما تجاوزه إلى إشعال فتنة داخلية، أو قطيعة دولية، أو الإساءة إلى شخصية وطنية، أو تشويه سمعة مؤسسة أو منظمة.. دون وجه حق.

وفي المقابل، يساعد رصد الأخطاء بحياد، والإعلان عنها بتجرد، صانع القرار في الدولة على اتخاذ الموقف الصحيح، ويعين القارئ (المواطن المتلقي) على تكوين الرأي السليم.

الاعتراف بالخطأ يمثل- أيضًا- لبنة في تطوير الممارسة الديمقراطية، ويعلي من شأن المسئولية الاجتماعية للصحيفة، والعاملين فيها.

أيضًا، قد يكون الخطأ الصحفي مؤشرًا على غياب المؤسساتية والمهنية بالجريدة، وربما يقودها إلى اكتشاف خلل في نظم عملها، كما أن الإقرار به يقضي على الشائعات التي تواكبه، ويقلل من تأثير السخرية والانتقادات اللاذعة التي توجه إلى الصحيفة بسببه، فضلًا عن أنه يجعل أرشيفها "نظيفًا"، لا يحتوي على موضوعات ذات أخطاء لم يتم التنبيه إليها من قبلها.

ولذلك رأينا هيئة الإذاعة البريطانية "بي . بي . سي" تعتمد مبدأ: "تصحيح الأخطاء، والاعتذار عنها فورًا". ورأينا القاعدة الصحفية تقول: "عليك أن تقر بالأخطاء، وأن تصححها فور وقوعها، فهذا أجدر بثقة قارئك بك، واحترامه لالتزامك الأخلاقي".

الاعتراف بالخطأ الصحفي، والاعتذار عنه، مهم أيضًا لاستمرار الثقة بين القارئ والصحيفة، والحفاظ على سمعتها، وهو أمر تغذيه ممارستها المهنية القائمة على الأمانة، والمصداقية.. فالقارئ يغفر للصحيفة خطأها، لكنه لا يغفر لها أبدًا خداعها.

والأمر هكذا، كنت آمل من "الحرية والعدالة" أن تكون سباقة في إرساء هذا المبدأ، وأن تشير إلى خطئها، وأن تعتذر عنه للقارئ، فليس من طلب الحق فأخطأه، كمن طلب الباطل فأصابه، لكنها تجاهلت ذلك، وتعاملت مع الأمر كأن شيئًا لم يكن.

واكتفت بنشر بموضوع في عددها التالي بعنوان: "الأخطاء الصحفية.. أسرار المهنة التي يكتشفها القارئ"، وألمحت فيه إلى أن "البعض قد يوظف الأخطاء في العمل الصحفي أحيانًا لعملية تشهير بالصحيفة"، كأنها تقصد نفسها، وهي محقة، لكن هذا لم يكن يكفي- وحده- برأيي.

(*) المصدر: الأهرام

التاريخ: الجمعة 23 من شعبان 1433 هـ - 13 يوليو 2012، السنة 136، العدد 45875.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/160178.aspx

الفصل الخامس

أخطاء الإعلام في واقعة "ونيس" (*)

ارتكب الإعلام المصري أخطاء بالجملة في تعامله مع قضية نائب القليوبية (علي ونيس) فقد وصمه بـ "النائب السلفي"، في تأطير لطائفة من الناس يسيء إليهم، وكان يمكن الاكتفاء بكونه نائبًا أو عضوًا بمجلس الشعب عن حزب كذا.. إذ لماذا تستدعى "سلفيته" هنا؟

ولم يحفظ هذا الإعلام خصوصيات الناس، وتسبب في فضيحة ظالمة للفتاة، بحرصه على ذكر اسمها كاملًا ثلاثيًا ورباعيًا، وحتى اسم كليتها.. وكان ينقص فقط تحديد اسم الشارع الذي تسكن فيه أسرتها، وهذا كله مخالف لمواثيق الشرف الصحفي، فيما يتعلق بتغطية الحوادث، إذ تقول القاعدة القانونية: "المتهم بريء حتى تثبت إدانته".

وكان هناك خطأ ثالث ارتكبه الإعلام المصري هو أنه عندما بدأ النشر في الموضوع، لم يكن هناك توازن في العرض؛ إذ تبنت القصص الخبرية المنشورة الرواية الأمنية، وشككت في روايات النائب، دون أن تحرص على التوازن، أو تترك لجهات التحقيق فرصة أن تقوم بعملها.

وثالث الأخطاء حجم الاهتمام غير العادي بالقضية، وتضخيمها، كأن أجهزة الشرطة في مصر قد طهرت شوارع مصر، وكورنيشها، من الموبقات والرذائل الأخلاقية، حتى لم يبق سوى سيارة منعزلة في جانب مظلم من الطريق الزراعي، لتوجيه تهمة ارتكاب فعل فاضح في الطريق العام إلى من فيها.. وأنا هنا لا أدافع عن الخطأ، ولكن أدعو لوضعه في حجمه الحقيقي.

وأسوأ من ذلك: روح التشفي التي أبداها عدد من العاملين بالإعلام في الإسلاميين، ومحاولتهم تعميم ما حدث على جميع المنتمين للتيار الإسلامي، باعتبارهم كاذبين، منافقين، بدليل ما صدر من قبل من النائب البلكيمي- كما قالوا- مع أن الحادثة فردية، وتخص صاحبها، والقاعدة القرآنية تقول: "ولا تزر وازرة وزر أخرى".

وعلى مستوى الصور: لا أدري ما الأساس الأخلاقي الذي استند إليه عناصر الشرطة في تصوير واقعة التلبس بالفيديو، ثم بثها على مواقع الإنترنت.. هل هذا عمل مهني مسئول، أم أنه فعل فاضح من جهاز الشرطة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؟!

ناهيك عن الحرص الشديد على تصوير الفتاة، وهي في طريقها إلى النيابة، واستباق الأمور، بإطلاق الأحكام الظالمة بحقها.

أقول: اتقوا الله في الأعراض، فالإسلام أمر بالستر، ودفع الحدود بالشبهات، وتجنب الخوض في الخصوصيات، ودعا إلى عفة اللسان، وتجنب الظن، ونبذ الهوى، وترك الشماتة.

أخيرًا: تصوروا لو أن صاحب هذه القضية ليبرالي أو اشتراكي أو ناصري أو علماني، هل كان التعامل سيتم بهذه الكيفية، ومن هذه المنطلقات نفسها؟

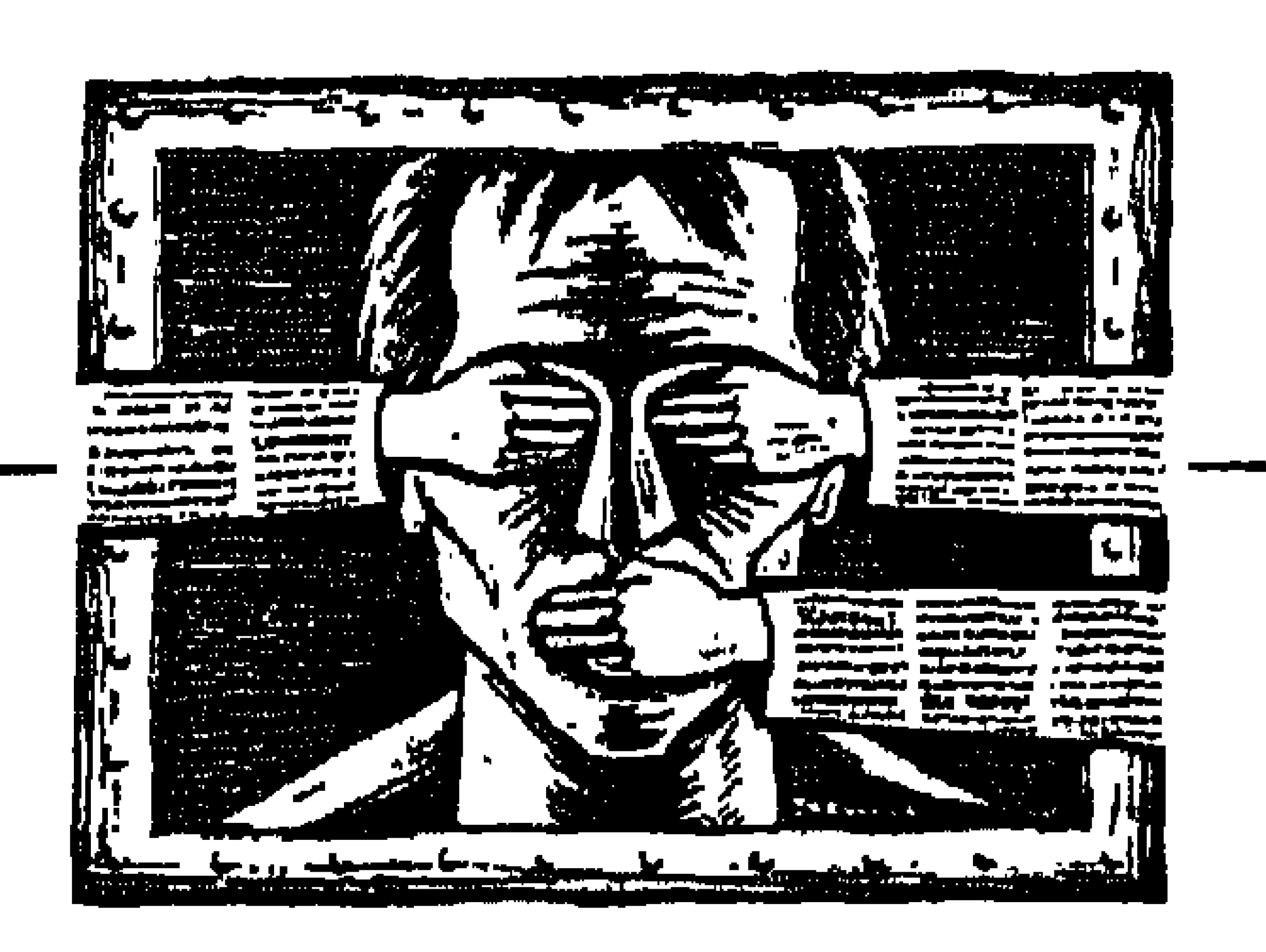
وأجيب عن السؤال بالتذكير بواقعة سرقة سيارة النائب عمرو حمزاوي، والممثلة بسمة قبل شهور في مدينة 6 أكتوبر، وكيف أن التعامل الإعلامي كان مختلفًا، وركز على سرقة السيارة، دون أن يركز على تلك المساحة الفاحشة من خصوصيات الناس، وأعراضهم، علمًا بأنهما كانا بدون زواج أو خطوبة، في ذلك الوقت.

(*) المصدر: الأهرام

التاريخ: الجمعة 25من رجب 1433 هـ 15 يونيو 2012 السنة 136 العدد 45847.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/155354/59/15/06/2012/930.aspx



الباب السابع

الطريق إلى إصلاح مهنة الصحافة

الفصل الأول

كيف نقضي على الكذب الصحفي؟ (*)

"في ممارستي لمهنة المحاماة وقفت مدافعًا عن عشرات الصحفيين الكبار، والمبتدئين، وكان الشرط الوحيد الذي أتحقق منه بنفسي قبل أن أتحمل مسئولية الدفاع عن أي منهم، هو ذلك الصدق اللازم في الخبر، أو الجهد المبذول في التحري".

هكذا قال الفقيه القانوني الدكتور محمد سليم العوا، في صفحته على "فيس بوك" يوم 24 مارس عام 2011، مجسدًا أهمية التحلي بالصدق الصحفي؛ ذلك أن خطر انتشار الأخبار الكاذبة لا يقف عند حد إضعاف الجبهة الداخلية، لمصلحة الأعداء، وإنما يتجاوزه إلى تشكيك الجماهير في قدرة قيادتها السياسية على الحكم الرشيد، وتشجيع الخروج على القانون من قبل الأفراد والجماعات.

ويفاقم من حدة الأمر عدم التزام تلك الصحف بنشر التكذيبات أو التصويبات التي تصل إليها، برغم أن الخبر يكون على دَخَل، وخلل، وغرض.

والسؤال الآن: ما مسئولية المجتمع والقانون ونقابة الصحفيين في التصدي للأخبار الكاذبة؟ ثم على من تقع مسئولية ملاحقة الصحفيين الكاذبين؟

لا مفر أمام نقابة الصحفيين- بالتأكيد- من قيامها بالدور المأمول في هذا الصدد؛ حفاظًا على سمعة الصحفيين، وللحيلولة بينهم وبين "جرجرتهم" إلى المحاكم، إعمالًا لميثاق الشرف الصحفي، وآداب المهنة؛ حتى لا يستمرئ هؤلاء الكذب، ويتحول إلى داء متأصل فيهم، مما يلحق أبلغ الأذى بالحقيقة، ويسهم في تضليل الرأي العام.

يقتضي الأمر إذن التحقيق النقابي مع الصحفي، ومؤاخذته على كذبه وتلفيقه، وحتى شطبه من جداول النقابة، إن اقتضى الأمر ذلك، باعتبار أن ما قام به خيانة للمهنة، وجريمة مخلة بالشرف.

الكاتب والمذيع أحمد منصور نصح في مواجهة الأكاذيب الصحفية بالقول: "أقول لكل مصري شريف يجد خبرًا مكذوبًا أو تشويهًا لصورته في الصحف الصفراء والمأجورة.. اذهبوا إلى المحاكم، وخذوا حقكم بالقانون"، محذرًا من أن الاستمرار في سياسة الصمت، ربما يقود إلى عواقب وخيمة في تشويه سمعة المرء على المديين البعيد والقريب.

لكن ماذا يقول القانون؟:

أوجب ميثاق الشرف الصحفي أن يلتزم الصحفي فيما ينشر بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق، بما لا ينتهك حقًّا من حقوق المواطنين، أو يمس إحدى حرياتهم، وكذا الالتزام بعدم اتهام المواطنين بغير سند، أو استغلال حياتهم الخاصة؛ للتشهير بهم أو سمعتهم، أو لتحقيق منافع شخصية من أي نوع.

وإذا كان القانون الجنائي يضبط حمايته على الأشخاص في أبدانهم وأموالهم، فإنه يبسطها كذلك على اعتبارهم وشرفهم. وفي هذا السياق أكدت أحكام المحاكم أن القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدًا خاصًا، بل يكتفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف، وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف أو احتقاره.

كما نص قانون العقوبات في المادة 188 منه على أنه: "يُعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه، ولا تزيد على عشرين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد- بإحدى الطرق المتقدم ذكرها- أخبارًا أو بيانات، أو إشاعات كاذبة، أو أوراقًا مصطنعة أو مزورة، أو منسوبة كذبًا إلى الغير".

وأكدت المادة 302 من قانون العقوبات أيضًا أنه: "يُعد قاذفًا من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة 171 من هذا القانون أمورًا، لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة بذلك قانونًا، أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه".

وبجانب الشق القانوني، يرى بعض خبراء الصحافة أن الحل الناجع لنشر الأكاذيب هو فتح باب النقاش المجتمعي بين مكونات المجتمع كافة؛ من أجل وضع ميثاق شرف يصوغه الصحفيون لمحاسبة أنفسهم، ورصد التجاوزات، وسن الضوابط.

والأمر هكذا، تداعى نفر من الإسلاميين والإعلاميين إلى لقاء يوم الأحد 29 يوليو 2012 في نادي الصحفيين بشارع البحر الأعظم بالجيزة؛ من أجل إرساء "علاقة جديدة بين الإسلاميين والإعلاميين".

حضر اللقاء قيادات حزبي الحرية والعدالة، والنور، والجماعة الإسلامية، والطرق الصوفية، وعشرات النقابيين والمحررين المعنيين بالشئون الإسلامية السياسية بالصحف والمواقع.

واختتم اللقاء ببيان مشترك توافق فيه الإسلاميون والإعلاميون على "عقد اجتماعي" جديد يحكم العلاقة بينهما، وينص بالنسبة للإسلاميين على أن يتعاونوا مع الصحف كافة، مما يوفر المعلومات من مصادرها الصحيحة، ولا يجعل الإعلاميين يلجأون إلى "مصادر مطلعة"، وغيرها من الصيغ.

كما اتفق الطرفان على السعي لإنهاء مناخ التربص والاستقطاب، وافتراض سوء النيات بينهما، كبادرة لتصحيح العلاقة بينهما.

وبالنسبة للصحفيين، نصت المبادرة على الالتزام بالمهنية والموضوعية، وعدم نشر شائعات أو معلومات خاطئة، وتعهد الصحفيون بالحرص على علاقة ودية مع مصادرهم، وأن يتقبل الصحفي المخطئ (بالكذب) لجوء المصدر للقضاء لنيل حقه، إذا لم يتم إصلاح الخطأ على صفحات الجريدة.

وأخيرًا: اتفق الطرفان على اعتبار البيان "مبادرة شرف"، يسعى الإسلاميون ووسائل الإعلام إلى تبنيها، بعقد مزيد من اللقاءات الدورية بينهما.

ولا شك أنها مبادرة طيبة تستهدف نزع فتيل الأزمة، لكنها تحتاج إلى البناء فوقها، وصولًا إلى إعلام شفاف، ومسئول. والبداية تكون بالصفح والعفو والشفافية.

(*) الهوامش:

http://www.ahram.org.eg/Free20%Opinions/News/164958.aspx

***

الفصل الثاني

مجلس التحرير (*)

مجلس التحرير أداة فاعلة في تحقيق الارتقاء المهني لأي صحيفة، فلا عجب أن نرى صحفًا مصرية لا يتواجد فيها هذه المجلس؛ ولأنها جسد بلا رأس، تكثر أخطاؤها، وتتناقض معالجاتها، ولا يكون لها شخصية واضحة.

والمهمة الرئيسة لأي مجلس تحرير هي وضع السياسة التحريرية للصحيفة، والرقابة الصارمة على مدى تنفيذها، حسبما تؤكد اللوائح والقوانين المحلية، بغض النظر عن شخصية أعضائه، وهل هم من مشاهير الصحيفة أو مغموريها، فمعرفة الرجال بالحق تسبق معرفة الحق بالرجال.

وأعظم مهمة تُناط بمجلس التحرير تتمثل في ضمانه أن تكون الصحيفة لسان حال الشعب، باعتبار أن ولاءها الأول والأخير له، بجميع تيارته وفصائله وتكويناته واتجاهاته.

وبالتالي يجب على الصحيفة المحترمة الاحتفاظ بمسافة متساوية من جميع القوى والتيارات، وعدم الارتماء في أحضان الهيئة الحاكمة أيًّا كانت، ونبذ النفاق الممجوج لهذه الهيئة، ووضع الأخبار التي تخصها بوزنها الحقيقي، وحجمها الجماهيري.. دون مبالغة أو دعاية.

كذلك مطلوب من الصحيفة الناجحة أن تعكس آراء أبناء الوطن كافة على صفحاتها، بما يعبر عن مكونات المجتمع وثرائه، دون تمييز بسبب عرق أو دين أو رأي أو انتماء فكري أو سياسي أو مذهبي.

أي أنه ليس للصحيفة الناجحة أن تتخذ موقفًا مسبقًا من أي فصيل أو تيار أو فئة أو طائفة، طالما تلتزم بالدستور والقانون، وتتمتع بالشرعية القانونية والشعبية.. فالمصريون جميعًا- في تغطيتها الصحفية- سواء.

ومجلس التحرير رقيب على الفصل التام بين الإدارة والتحرير، بما يكفل عدم تدخل الإدارة في المضمون التحريري.. كما أنه رقيب على تحقيق الفصل التام بين التحرير والإعلان.

ومن أهداف المجلس الحفاظ على أن تتمتع الصحيفة بالاستقلال المعنوي والمادي.. بحيث لا تخضع لأي مصدر من مصادر الوصاية أو التوجيه أو الاحتواء أو الإغواء.

ويجب عدم الخلط بين الخبر والرأي؛ التزامًا بأصول المهنة، ومواثيق الشرف الصحفي.. فلا يصح تلوين الخبر، وإدخال الرأي عليه، سواء في العناوين أو المعالجات.. وبالتالي: تقديم الخبر المبني على الحقائق والمعلومات، ونشر الرأي النزيه والمحايد.

وكذلك يجب إعلاء قيمة ومرجعية المعايير المهنية؛ بمعنى أن تلتزم الصحيفة بتقديم الحقيقة مجردة، وتوفير المعلومة موثقة، واحترام حق الرد، وتجنب الانحيازات والأحكام المسبقة، والابتعاد عن إثارة الفتن والنعرات الدينية والسياسية والطائفية، وكذلك عدم حجب أي معلومة، بما قد يؤدي إلى تضليل الرأي العام، والالتزام بالدفاع عن المجتمع وقضاياه وحرياته وحقوقه.

السياسة التحريرية يجب أن تقوم أيضًا على المصداقية والموضوعية والحياد والانتصار للحقيقة، وكشف الفساد، ومحاربة الاستبداد، وممارسة حق النقد المشروع، وتوفير المعلومات بطريقة أمينة، بعيدًا عن أي تدخل شخصي، علمًا بأنه ليس هناك حدود لسقف حرية التناول النقدي لأي أخبار أو قضايا أو موضوعات، سوى ما يتعارض مع القانون، ومواثيق الشرف، والآداب العامة، وثوابت المجتمع.

وعلى مجلس التحرير أن يقوم بالتقويم والمتابعة والمراقبة الدائمة للجودة التحريرية في الجريدة، مع الرصد الدائم للانفرادات والتخلفات.

وللمجلس أن يقوم بتكوين رصيد من الأفكار الجديدة والإبداعية، بما يضمن تغذية الأقسام المختلفة بالأفكار المتجددة والدائمة؛ بهدف توفير مادة طازجة دائمًا، واحتياطي إستراتيجي من المانشيتات، والتحقيقات، والمقالات، والحملات الصحفية... إلخ.

وتُعد التنمية البشرية هدفًا رئيسًا لأي مجلس تحرير؛ بما يضمن اكتشاف الموهوبين، وإثابة المجدين، واختيار العمل الصحفي المثالي للشهر، سواء أكان خبرًا أو تحقيقًا أو حوارًا أو مقالًا، بجانب الاستفادة بالطاقات الشبابية في جميع الأقسام، وتقويم مدى إسناد المصادر إليهم بالعدل، والاستحقاق، والأهلية، أو حجبها عمن لا يستحقها منهم، واستبدال غيره به.

ويعمل المجلس الجاد على إرساء ثقافة عدم التردد في رفض التحقيقات أو الموضوعات أو المقالات، أو التقارير ذات الأفكار المُكررة، والمعالجات الناقصة أو المبتورة أو الملونة أو المُوجهة، في أي قسم من أقسام الجريدة .

والمفروض أن تعتمد مادة الرأي في الصحيفة على التعبير الأمين عن شرائح المجتمع، بكل أطيافه وتكويناته، وتمايزاته الفكرية، استنادًا إلى سقف حريات مرتفع في النقد والتعبير، بما لا يتصادم مع ثوابت المجتمع، وآدابه، ومقدساته.

كما يعنى المجلس الناجح بتنظيم دورات تستهدف الارتقاء المهني بمستوى المحررين، في الأقسام المختلفة، سواء من خلال أبنائها المتطوعين في الداخل أو الخارج، أو إسهام المؤسسات والهيئات الإعلامية المتعاونة، أو غيرها من الوسائل المشروعة.

وأخيرًا: على مجلس التحرير في أي صحيفة أن يتبنى عمل استطلاعات للرأي بشكل دوري بين القراء؛ لمعرفة ما يحتاجونه أو يتطلعون إليه في جريدتهم.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة 2 من ذي القعدة 1432 هـ - 30 سبتمبر 2011، السنة 136، العدد 45588.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/104199.aspx

***

الفصل الثالث

صناعة التغيير في المؤسسات الصحفية (*)

حديث الساعة في الأوساط الإعلامية بمصر الآن هو: كيف يمكن إحداث تغيير في المؤسسات الصحفية، بما يواكب التحول الحضاري، ومشروع النهضة، الذي تدفع باتجاهه الثورة، وما دور كل صحفي فيه؟

إن أي تغيير رشيد يجب أن يستند إلى معايير حاكمة للأداء.. يلتزم الجميع بها من خلال تحديد الرسالة، والرؤية، والأهداف، والقيم الخاصة بكل مؤسسة، على أن يراعى معرفة ماذا يريد العاملون تغييره، ليتم وضعه في قلب مشروع التغيير، فتزيد إنتاجيتهم، ويشعروا بالسعادة.

تحقيق ذلك يقتضي أن يتبنى مشروع التغيير تحفيز هؤلاء العاملين، ووضع قواعد للثواب والعقاب، ومحاسبة من لا يقوم بعمله، وإثابة المُجد، مع العمل بروح الفريق، وقياس الأداء دومًا، بعيدًا عن الشخصنة.

لابد أيضًا من أن يقوم على إدارة التغيير طبقة جديدة من المديرين، تحل محل تلك الطبقة التي أثبتت عدم أهليتها للاستمرار في مناصبها، بعد أن أغرقت المؤسسات الصحفية في بحار من الديون، وأسلمتها إلى فشل مهني مريع، أدى إلى أن فقد القراء الثقة بها، فقل إقبالهم عليها، وانخفض توزيعها انخفاضًا حادًّا.

والمدير الناجح المطلوب للمرحلة يجب أن يمتلك رؤية واضحة، وأهدافًا محددة، وخطة للتغيير، وأن يتمتع بالكفاءة، ويتسم بالمهنية، ويبتعد عن المزاجية، والتسلط، وأن يشرك العاملين في اتخاذ القرارات المصيرية التي تخصهم والمؤسسة، وكذلك أن ينمي روح المبادرة والابتكار فيهم.

ولأن الصحفيين ليسوا أيسر الناس في قبول التغيير، لابد من وضع معايير ثابتة؛ كي تحكم بيئة العمل، وتحدد دور كل فرد فيه، وتحرص على تطبيق القواعد بشفافية وصرامة.

هذه القواعد تستلزم تشكيل (هيئة تحرير)، أو (مجلس أمناء)، أو (لجنة حكماء)، يتمتع أي منها بالاستقلال والخبرة، ويكون مسئولًا عن وضع الرؤية العامة، والإستراتيجية المتبعة، ومداها الزمني، وسياسات التحرير، مع تزويدها بأي مستجدات، ومراقبة عدم المزج بين الإعلان والتحرير، والتزام العامل بعدم العمل لصالح مؤسسة أخرى؛ منعًا لتناقض المصالح الذي يؤثر على حياده، وينتقص من مصداقية مؤسسته.

وبالتوازي يجب أن يتم وضع "مدونة سلوك" أو "كراس تحرير"، بحيث يمثل المرجعية التحريرية للعمل الصحفي، على أن يتضمن أساليب التحرير، وطرائق الكتابة، وقواعد النشر، وأهمها: الدقة، والحياد، والتوازن، والاستقلال، وحياد اللغة المستخدمة، واستهداف المصلحة العامة، وتوخي الحقائق، والتثبت من المعلومات، والبعد عن التكهنات.

التغيير في المؤسسات الصحفية ممكن، وإن بدا صعبًا، لكن المطلوب أن يستند إلى رؤية واضحة، وقواعد محددة، وأن يقوم على تنفيذه أشخاص يتحلون بالمهنية والتجرد.

ولا بأس باتباع أسلوب التغيير التدريجي، عبر إحداث تغييرات صغيرة، ومؤثرة.. فالمثل الإنجليزي يقول: "لا يُؤكل الفيل بقضمة واحدة".

(*) المصدر: الأهرام

التاريخ: الجمعة 14 جمادى الأولى 1433هـ - 6 أبريل 2012، السنة 136، العدد 45777.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/141757/59/06/04/2012/860.aspx

***

الفصل الرابع

مساع لحل مجلس الصحافة بمصر (*)

مع اقتراب موعد انتخابات نقابة الصحفيين بمصر في منتصف أكتوبر/تشرين الأول المقبل، تتصاعد مساعي الصحفيين لحل المجلس الأعلى للصحافة لعلاقته بالحزب الوطني المنحل، وفشله في أداء دوره خلال 30 عامًا.

وتتوزع المساعي بين تحريك دعوى قضائية، وجمع توقيعات، وتنظيم ندوات لتشكيل رأي عام ضاغط في اتجاه الحل، واقتراح بدائل مثل توزيع اختصاصات المجلس على النقابة، أو تشكيل مجلس جديد.

والمجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة بنص القانون، ويقوم على شئون الصحافة، ويرأسه رئيس مجلس الشورى، وأُنشئ عام 1975، وتعرض للإلغاء بعد عامين، لكن النظام السابق أعاد إحياءه عام 1981.

وكشفت صحيفة "الوفد" مؤخرًا عن وثيقة قالت إنها "تفضح الطريقة المهينة التي كان يتم بها اختيار رؤساء تحرير الصحف القومية في العهد البائد"، تمثلت في خطاب من نائب رئيس الحزب الوطني المنحل يوسف والي إلى رئيس مجلس الشورى المنحل صفوت الشريف، الذي كان يترأس وقتها المجلس الأعلى للصحافة، يزكي فيها شخصين لرئاسة تحرير مطبوعتين تابعتين للمؤسسات القومية باعتبارهما "ناشطين في خدمة الحزب الوطني".

نجل نقيب الصحفيين الأسبق رفع دعوى أمام محكمة القضاء الإداري ضد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و رئيس مجلس الوزراء، والأمين العام للمجلس، يطالبهم فيها بحل مجلس الصحافة.

حملة ودعوى:

وقبل رمضان مباشرة، بدأ صحفيون حملة بنقابة الصحفيين لجمع توقيعات تطالب بإسقاط المجلس، وأصدروا بيانًا قالوا فيه: "إن النظام سقط، وسقط معه مجلس الشورى، ولم يسقط المجلس الأعلى للصحافة، الذي يضم عناصر موالية للنظام البائد، ومرتبطة بأجهزته الأمنية التي فرضت وصايتها على الصحافة، وبددت الأموال".

وعلى صعيد مواز، رفع نجل نقيب الصحفيين الأسبق، الصحفي بمؤسسة أخبار اليوم، مؤنس كامل زهيري دعوى أمام محكمة القضاء الإداري ضد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الوزراء، والأمين العام للمجلس، يطالبهم فيها بحله.

وأحالت المحكمة الدعوى إلى هيئة مفوضين تعكف حاليًا على وضع تقرير بالرأي القانوني في المطلب الذي استند فيه زهيري إلى أن المجلس أساء استعمال السلطة، بجعله أكثر من 55 صحيفة تعمل بصورة موجهة لخدمة الحزب الوطني المنحل، مع تقصيره في ممارسة اختصاصاته، مما أدى إلى خسائر مالية للمؤسسات القومية، وتجاوز مديونياتها عشرة مليارات جنيه (1.7 مليون دولار).

أموال دون مردود:

يبدي العضو السابق بمجلس نقابة الصحفيين ممدوح الولي للجزيرة نت، دهشته من تخصيص الحكومة الحالية 124 مليون جنيه (20 مليون دولار) في العام المالي الجديد كمخصصات للمجلس الأعلى للصحافة، دون أن يكون هناك مردود حقيقي لذلك على الصحافة.

ويطالب نقيب الصحفيين بالإنابة صلاح عبد المقصود بإعمال بند قانوني ينص على حصول النقابة على نسبة 1٪ من حصيلة إعلانات المؤسسات الصحفية، بعد أن أوقفه المجلس، مع أنه سيوفر للنقابة ما بين 25 و35 مليون جنيه (4 و6 ملايين دولار)، مما يسهم في النهوض بالصحافة، وتطوير المهنة، وخدمة الصحفيين.

ويطالب أيضًا- في تصريحه للجزيرة نت- أن يكون إصدار الصحف بالإخطار، وليس بالترخيص من المجلس، مع سحب اختصاصات منه لصالح النقابة، وأن تئول ملكية الصحف القومية للشعب، معتبرًا البدل المالي الذي ابتدعه المجلس رشوة أدت إلى إفساد المناخ الصحفي.

تشريعات وملكية:

وفي أحدث ندوة عقدها الصحفيون بناديهم السبت الماضي عن مستقبل المجلس، علّل نائب رئيس تحرير صحيفة الجمهورية مدبولي عثمان تأييده لحله، بأن دور المجلس اقتصر على خدمة النظام البائد، والتوجيه السياسي للصحف القومية، مقترحًا إنشاء مجلس بديل.

واتهم الصحفي ورسام الكاريكاتير عصام الشرقاوي المجلس بأنه أفسد الصحافة المصرية، وطالب بأن تئول اختصاصاته للنقابة، مؤكدًا أن احتراق مبناه خلال الثورة رسالة لكل فاسد.

ودعا أستاذ الصحافة بإعلام القاهرة الدكتور سليمان صالح المشاركين بالندوة إلى إعادة النظر في قوانين الصحافة، بما فيها قانونا المجلس والنقابة، باعتبارها قوانين صارت خارج الزمن.

في حين شدد الصحفي، والمدير العام لقناة "مصر 25" الفضائية حازم غراب، على أن أُسّ البلاء هو الملكية التي تهيمن عليها الحكومة بالنسبة للصحف القومية، مقترحًا أن تتغير إلى أسهم شبيهة بتجارب مؤسسات إعلامية كبرى بريطانية ويابانية.

(*) المصدر: الجزيرة. نت

التاريخ: الأربعاء 1432/9/19هـ - الموافق 2011/8/17م.

الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/pages/3e2fb57f-44c4-1c5d-8bf7-3d6098019eaf

الفصل الخامس

نقابة الصحفيين أمام مستقبل جديد (*)

ما يجمع الصحفيين ويقويهم، أكثر مما يفرقهم ويوهنهم .. وأمام المجلس الجديد للنقابة الذي أسفرت عنه نتائج انتخابات نقابة الصحفيين- التي أجريت يوم الأربعاء 26 أكتوبر 2011 على مقاعد النقيب والمجلس- فرصة ذهبية لدخول التاريخ، بعد ثورة 25 يناير، إذا نجح في توحيد صف الصحفيين، وجمع كلمتهم، على إقامة نظام صحفي جديد، يستند إلى المهنية، والمسئولية، ويكون جديرًا بقيادة الجماعة الوطنية، نحو تحقيق أهداف الثورة.

لقد سيطرت قراءة "شخصانية" على نتائج الانتخابات- التي أسفرت عن فوز ممدوح الولي بمنصب النقيب- على كتابات كثيرين .. قراءة اعتمدت على الفرز الأيديولوجي والسياسي، وهكذا اختفت معها إيجابيات كثيرة، بعد أن اختزلت المشهد الانتخابي في صورة شائهة من الاستقطاب الحاد، ومشاعر التشفي في المهزوم، أو التلذذ المرضي بنصر موهوم .

ولعل أهم تلك الإيجابيات أننا أصبحنا أمام جيل من الشباب يقود العمل النقابي، ويضخ دماء جديدة في شرايين النقابة العجوز، بعد أن أعادتها الثورة إليهم .. وطنًا يسكنهم.. إذ يمثل الشباب غالبية أعضاء المجلس، ويتقدمهم نقيب يناهز الثالثة والخمسين، وتلك ظاهرة تحدث لأول مرة.

ولأول مرة أيضًا يتوافق المهني مع النقابي.. فالقادمون الجدد من الناخبين والمرشحين على السواء.. أتوا من خلفية مهنية عالية المستوى.. وكان عدد كبير منهم من حائزي الجوائز، بغض النظر عمن فاز منهم في النهاية بعضوية المجلس، وهذا يعني أن المتميزين

مهنيًا صاروا أكثر اهتمامًا بشئون نقابتهم، وحرصًا على تصدر المشهد، ليصبح المهني هو النقابي، والعكس.

هؤلاء المرشحون المبادِرون قدحوا زناد فكرهم، وجاءوا لأعضاء الجمعية العمومية ببرامج تجسد "رؤية توافقية" لعدد من القواسم المشتركة، التي تمثل عامل توحيد يمكن البناء عليه، والاصطفاف خلفه، فضلًا عن كونه بوصلة يستهدي بها المجلس في إبحاره بسفينة النقابة نحو شاطئ المستقبل.

وليس من المبالغة القول إن هذه القواسم بين تلك البرامج الانتخابية (أكثر من مائة) تمثل خارطة عمل، تنير الدرب أمام المجلس الجديد للنقابة في اضطلاعه بمهامه خلال السنوات الأربع المقبلة، إذ تندرج تحت مظلة أشكال ثلاثة؛ تشريعية، ومالية، وخدمية أو مهنية.

وتشمل القواسم التشريعية إلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر، وتعديل القانون رقم 76 لسنة 1970، وسن قانون جديد للصحافة، وتشريع آخر لحرية تداول المعلومات، ورفع نسبة التمغة المخصصة للنقابة عن الإعلانات الصحفية، ومنحها حق الضبطية القضائية من أجل تحصيلها، كمورد مالي يحقق لها الاستقلال المالي، ويكفيها ذل السؤال، ويكفل تمويل مشروعاتها من خلال مواردها الذاتية.

وعلى الصعيد المالي جسدت انتخابات النقابة استفتاء حرًّا على مطالب الجماعة الصحفية، بالإبقاء على بدل التكنولوجيا الشهري، والعمل على زيادته، ومحاولة تدبير موارد مالية أخرى للنقابة، على طريق الاستقلال المالي لها، وإعادة هيكلة أجور أعضائها، وتحقيق عدالة اجتماعية في أنشطتها وخدماتها.

وتشكل المطالب الخدمية والمهنية عامل توافق ثالث بين برامج المرشحين التي تحظى بإجماع أعضاء الجمعية العمومية، سواء على صعيد العلاج أو التكافل أو الأنشطة الاجتماعية والترويحية، أو التثقيف أو التدريب، أو التركيز على "المهنية"، وتقليص تدخل

رأس المال في توجيه السياسات التحريرية، والتصدي للغارة القائمة حاليًا من قبل الرأسماليين والإقطاعيين الجدد، الذين يحاولون أن يؤثروا في قطاعات عريضة من الصحفيين، من خلال ضخ الأموال، واستقطاب بعضهم لتنفيذ سياسات مضرة بالوطن، وباعثة على نشر الفرقة بين أبنائه.

وعلاوة على تلك القواسم، تبرز أفكار أخرى، وَعَدَ أصحابها بتنفيذها، مثل تحرير النقابة من التعصبات السياسية، وضغوط مراكز القوى الصحفية، وتبني إنشاء صندوق طوارئ للحالات الإنسانية، وإنشاء معهد للتدريب بالنقابة، ومكافحة الفساد في المؤسسات القومية، مع التصدي لمخططات خصخصتها، واستمرار النقابة داعمة للحريات السياسية، والمطالب الحقوقية... إلخ.

الأفكار الخلاقة لم تقف عند مرشحي المجلس الفائزين.. إذ لم يخل منها معظم برامج المرشحين، ومن ذلك تطوير خدمات النادي النهري، وتشكيل لجنة حماية للتضامن مع الصحفيين عند تعرضهم لأي مشكلات، وتدريب الصحفيين على أحدث وسائل الصحافة التلفازية، والسماح لأصحاب المعاشات بالإدلاء بأصواتهم، وحل مشكلة بطالة الصحفيين الذين توقفت صحفهم، وتدبير فرص عمل لهم، علاوة على اقتراح إنشاء نادي أصدقاء الصحافة، على أن يتكون من المصادر المتميزة التي تتعاون مع الصحفيين.

كلها أفكار ومبادرات تنتظر الانصهار في بوتقة واحدة على طريق الارتقاء بالمهنة وأصحابها .. نعم يفتقر عدد منها إلى آليات تنفيذه .. لكن الطريق إلى التقدم يبدأ دومًا بفكرة جيدة، ورؤية واضحة، وإرادة جماعية.

أخيرا أقول لزملائي: كونوا متحدين ومتفائلين، فالوحدة أداتنا، والتفاؤل سلاحنا، نحو تحقيق تطلعاتنا، وقيادة قاطرة التغيير في الوطن، عبر الاعتصام بالمُشتركات التوافقية، ومراقبة مدى الالتزام بتنفيذها، بتوقيتات زمنية محددة، من قبل النقيب والمجلس معًا؛ لتصب المحصلة في النهاية بنهر مصالحنا، باعتبار أن صلاح الوطن من صلاح أحوالنا نحن أهل مهنة الصحافة.

من طرائف انتخابات النقابة:

- أحد المرشحين قام بتوزيع "موسوعة مصادر" على الناخبين، ومن بين هذه المصادر "سفارة إسرائيل".. وإلى جوارها رقم موبايل.. والعجيب أنها السفارة الوحيدة التي ورد ذكرها ضمن مصادر الزميل المرشح!.

- مرشح أراد أن يقوي دعايته الانتخابية بشاهد من القرآن الكريم؛ للدلالة على شرف المهنة، فأشار إلى أنها مستمدة من: "اقرأ باسم ربك الأعلى".. وليس في القرآن سوى قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝١﴾ [الأعلى: 1]، قوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: 1].

- وصف أحد المرشحين نفسه بأنه: "مرشح القلوب الطاهرة".. وبلغ عدد "القلوب الطاهرة" التي صوتت له ثمانية وستين فقط، من أصل 3101 ناخب!.

- من الطرائف التي تبلغ درجة العبث، استخدام بعض المرشحين للمصاحف وسيلة للتأثير الانتخابي، ومن ذلك قيام المرشح (...) بتوزيع مصاحف ممهورة بخاتم باسمه، في غلاف داخلي لكل مصحف، قبل بدء كلام الله، تقول: "وما توفيقي إلا بالله"، وإلى جوارها اسمه.. وقد حصل على 324 صوتًا.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الأحد 16 من المحرم 1433هـ - 11 ديسمبر 2011، السنة 136، العدد 45660.

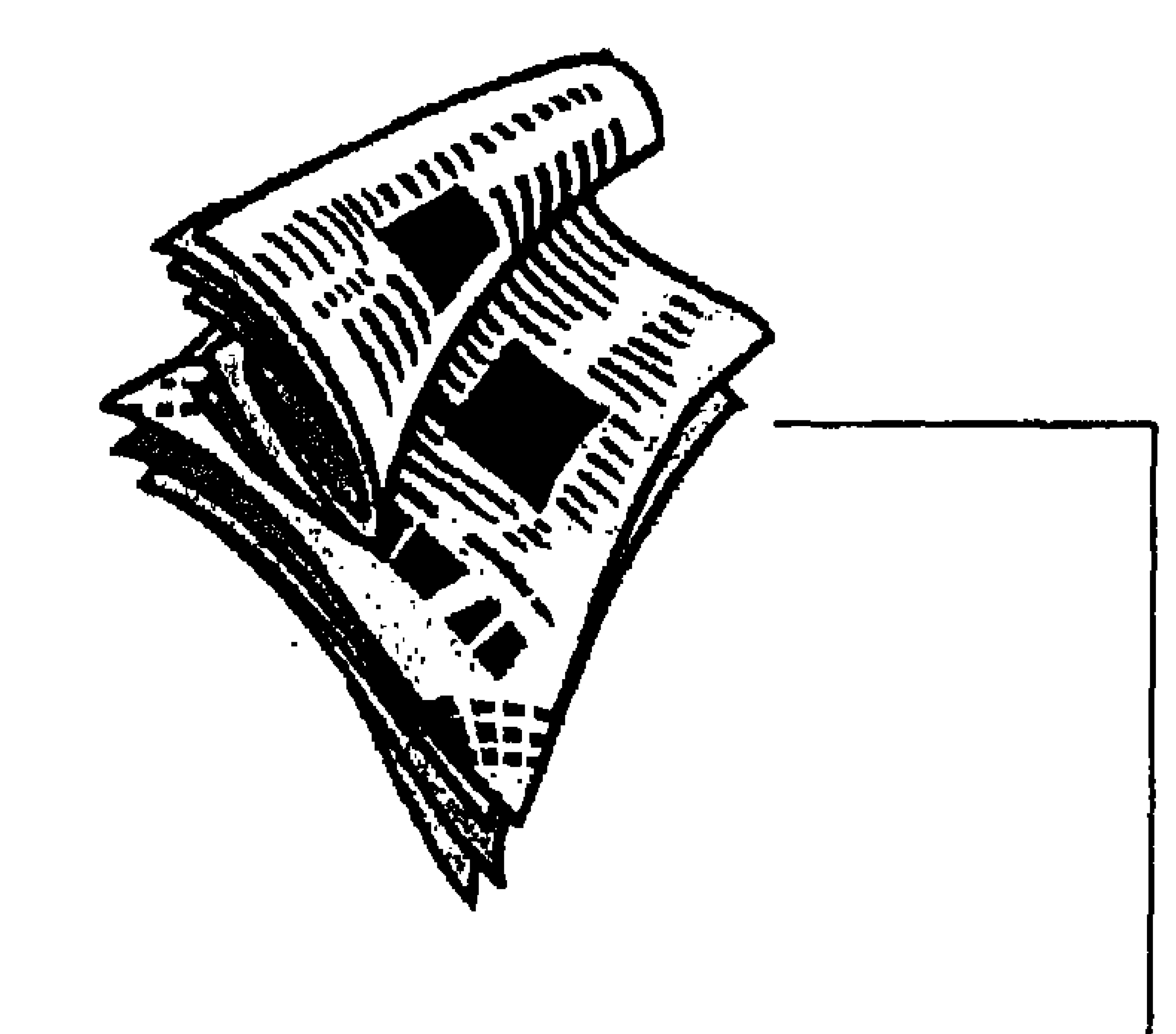
الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Issues-Views/News/118066.aspx

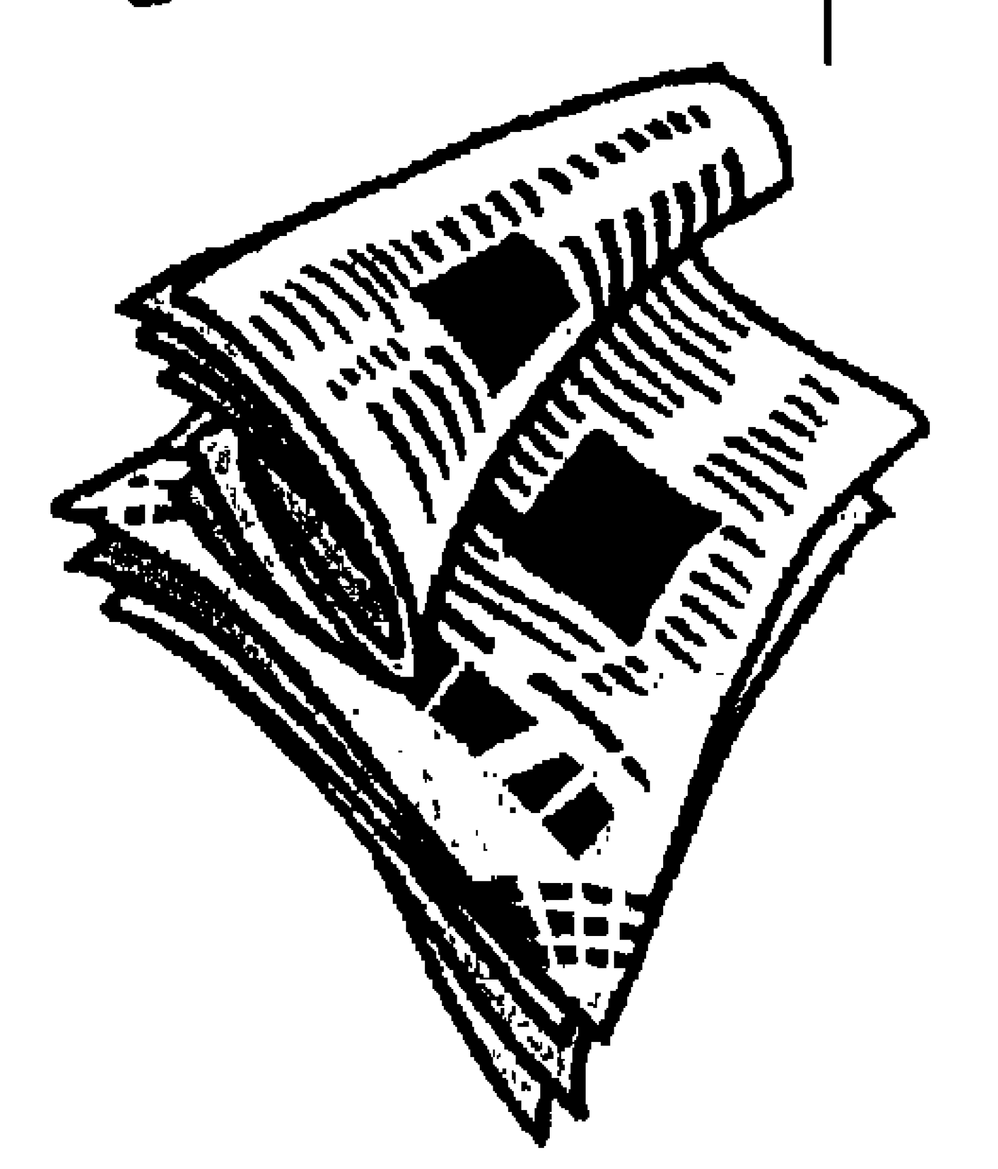
التاريخ: الجمعة 15 من ذي الحجة 1432هـ - 11 نوفمبر 2011، السنة 136، العدد 45630.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/112161.aspx



الباب الثامن
فنون صحفية



الفصل الأول

صناعة المانشيت (*)

"المانشيت" كلمة أصلها فرنسي، وأشهر معانيها "عنوان مختصر"، وقد تعارف الصحفيون على إطلاقها على عنوان الموضوع الرئيس بصدر الصفحة الأولى.

والمانشيت عنوان الحقيقة؛ لأنه يعبر بدقة، وموضوعية، عن مضمون أهم أخبار الصحيفة دون انحياز، أو تسييس، أو تزييف، أو ابتسار، ملتزمًا في ذلك بالأصول المهنية، والمواثيق الصحفية، ومعايير الجدة والضخامة والأهمية.

ويجمع خبراء المهنة على أن المانشيت يصنع نصف النجاح لأي خبر، والعكس صحيح، وذلك بما يمتلك من قدرة على إيصال المعلومة من أقصر الطرق.

ويتأثر المانشيت بطبيعة الصحيفة، وسياستها التحريرية.. فصحف الإثارة تسيطر على عنوانها الرئيس لغة الفضائح والإثارة، والصحف المحافظة تميل في لغة المانشيت إلى الوقار والمحافظة، في حين تلجأ الصحف المتحررة نسبيًّا إلى الخروج عن القواعد الكلاسيكية لهذا الفن.

وأسوأ شيء أن تفتقر الصحيفة إلى سياسة تحريرية واضحة، ومعالجة مهنية غير "ملونة"؛ حتى لا تنشر اليوم، ما قالت عكسه بالأمس.

وعلى سبيل المثال جاء مانشيت جريدة "الأهرام" يوم الجمعة 27 مايو 2011 بعنوان: "المخاوف تتزايد من انقسام الثورة بسبب جمعة الغضب اليوم .. المجلس العسكري يحذر من محاولات الوقيعة بين الجيش والشعب".

بينما جاء مانشيت الجريدة نفسها في اليوم التالي مباشرة (28 مايو 2011) على النقيض من ذلك تمامًا، وذلك بعنوان: "انتصار جديد لوحدة الشعب والجيش في جمعة الغضب الثانية.. أجواء سلمية في جميع المظاهرات بمشاركة عشرات الآلاف"!.

ويتوقف نجاح المانشيت- في المقام الأول- على الخبر نفسه الذي يأتي أسفله، وهل هو "خبر أُم" أي هو الأهم في الصحيفة، باعتباره يتناول أهم حدث في المجتمع، وفق نظرية الأولويات، و"الأكثر أهمية أولًا".. أم لا؟

ومن **أمثلة ذلك** مانشيت جريدة الأهرام يوم 26 يناير 2011، أي صبيحة الثورة المصرية"، إذ جاء بعنوان: "احتجاجات واضطرابات واسعة.. في لبنان"!.

والمانشيت الجيد يجب أن يتناول جديدًا لا يعرفه القراء، وأن يكون مباشرًا ومختصرًا وجاذبًا، ويتسم بالدقة، والوضوح، والمسئولية، والجاذبية، ويستخدم كلمات بسيطة، ويبتعد عن التعميم، والمترادفات، والإطالة، والكلام المرسل أو الإنشائي.. وهنا نذكر مانشيتًا لجريدة الجمهورية في أحد أيام ستينيات القرن الماضي، بعنوان: "أمريكا تقود الثورة المضادة"!.

وقد يكون المانشيت الناجح كلمة واحدة، كما عنونت صحيفة "لونزو" الفرنسية صفحتها الرئيسة بكلمة "الخروج"، عندما فشلت فرنسا في التأهل إلى مونديال كأس العالم عام 1994، ونافستها صحيفة "لاغازيتا" الإيطالية في الاختصار أيضًا عندما خرجت بمانشيت، يقول: "نحن العالم"، بعد فوز "الآزوري" بكأس العالم عام 2006.

ولطالما كان المانشيت وسيلة النظام العربي الفاسد لترويض الشعب بالأكاذيب، والدعاية الكاذبة، وكان كتاب المانشيتات من المقربين للحكام العرب. والأمثلة كثيرة من محمد حسنين هيكل في العهد الناصري، إلى موسى صبري في العهد الساداتي، حتى أسامة سرايا في عصر مبارك.

وكثيرون يتذكرون مانشيتات الصحف المصرية الصادرة عقب هزيمة 5 يونيه 1967، التي راحت تتحدث عن انتصار الجيش المصري، وإبادة طيران العدو. كمانشيت جريدة الأخبار يوم 6 يونيه، الذي قال: "أخبار الانتصار على الجبهة المصرية في سيناء وغزة وشرم الشيخ"، وتحدث عن إسقاط طائرات إسرائيلية، وأسر طيارين إسرائيليين!.

كما جاء مانشيت جريدة "الجمهورية" في اليوم نفسه، كالتالي: "المعركة الفاصلة تدور الآن داخل إسرائيل.. قواتنا تسلمت زمام المبادأة، وتوغلت داخل إسرائيل، بعد أن دمرت دباباته، وأحبطت محاولاته للهبوط بالهليوكوبتر.. سلاح الجو الإسرائيلي يلقى أكبر هزيمة فوق الأرض العربية".

أما جريدة "الأهرام" فحملت مانشيتًا يقول: "معارك ضارية على كل الجبهات مع العدو.. قواتنا توجه ضربات متلاحقة للعدو، وتلحق به خسائر فادحة في البر والجو"!.

وبينما تأثر المانشيت في الصحف المصرية (المسماة بالقومية)- زهاء ستة عقود، حتى الثورة المصرية- بنمط ملكية الصحيفة، وعلاقتها بالنظام الحاكم، فقد تسرب المرض إلى الصحف الخاصة المدعاة "مستقلة"، إذ تأثر المانشيت فيها بسياستها التحريرية، وتوجهات مموليها.

فقد نشرت صحيفة "المصري اليوم" على صدر صفحتها الأولى يوم 14 يونيه 2011 مانشيتًا، يقول: "مفاجآت قضية التجسس: الضابط الإسرائيلي اتصل بقيادات الإخوان والتقى السلفيين"، بينما ذكر المتن أن الجاسوس الإسرائيلي لم يتصل بالإخوان، وأكد أن جهاز الموساد طلب منه جمع معلومات عن الإخوان والأقباط والقوات المسلحة وشباب الثورة!

والأمر نفسه وقعت فيه جريدة "الشروق"، إذ صدرت بمانشيت عريض ومثير في الثاني من يونيه 2011، بعنوان: "مكتب الإرشاد أصدر أوامر لشباب الإخوان بالانسحاب من التحرير في جمعة الغضب وموقعة الجمل"، واعتمدت فيه الصحيفة على تصريح لإسلام

لطفي (أحد ممثلي الإخوان داخل ائتلاف الشباب) من حلقة برنامج بفضائية خاصة.. بمعنى أن التصريح لم يكن خاصًا للجريدة، كما نفاه صاحبه نفسه.

والواقع أن أسوأ شيء ألا يعبر المانشيت عن فحوى الموضوع، لكن يبدو أن هناك تيارًا بين الصحفيين المصريين يراهن على أن القارئ يكتفي بالعنوان، ولا يقرأ التفاصيل.

وهذا الأمر جعل الكاتب فهمي هويدي يصرخ محذرًا القراء: "المانشيت ليس عنوان الحقيقة" (الشرق القطرية 23 يونيه 2011)، مشيرًا إلى أن مانشيت "الأهرام" 21 يونيه الماضي جاء فيه، أن الأزهر أعلن أنه يؤيد "الدولة المدنية"، في تفاوت فج بين هذا العنوان والنص الذي ذكر أن الأزهر يؤيد الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، وشتان بين الأمرين، كما قال.

وبينما أحرز فن المانشيت تقدمًا في إبداعه، وأصبح صنعة لها رجالها، ومادة لها نماذجها الاسترشادية، وأساليبها التحريرية- يعاني المانشيت في قطاع واسع من الصحف العربية من حالة من التيه، والفوضى، وغياب المعايير.

ومن هذه القواعد ضرورة أن يبتعد المانشيت عن الكلمات الضعيفة والركيكة والسوقية والهابطة، ومن المحظور تمامًا استخدام ألفاظ تخدش الحياء العام، وذلك كما صدرت جريدة سعودية في أحد أيام شهر مارس الماضي بمانشيت يقول: "اتفوا عليكم يا خونة يا عملاء"، وتقصد بذلك العلمانيين الذين اتهمتهم بأنهم يحرضون للثورة في السعودية على نظام الحكم!.

وأيضًا يجب الابتعاد عن الكلمات العاطفية في المانشيت.. ومثال لذلك مانشيت صحيفة "السودان الجديد" صبيحة إعلان نتيجة استفتاء أهل الجنوب؛ إذ كان: "سيف الاستفتاء يقطع أوصال الوطن"، ومانشيت صحيفة "الصراحة": "(98٪) من أبناء الجنوب يقطعون شجرة الرحم الولود"... إلخ.

وأسوأ من ذلك ابتذال المانشيت حتى وجدناه ملطخًا بالنفاق للحاكم، والدعاية الديماجوجية، والابتذال الرخيص، حتى أصبح مانشيت اليوم هو مانشيت الأمس، فلا تجديد فيه، ولا ابتكار، وإنما تكرار ممل، إذ يتناول أقوال السيد الرئيس، وتصريحات السيد الرئيس، وافتتاحات السيد الرئيس، وحكمة السيد الرئيس.. فضلًا عن المناسبات الخاصة بالسيد الرئيس، وأنشطة قرينته، وإنسانية شقيقه، أو حيوية ابنه.

لقد سرت لوثة في الصحف المصرية مؤخرًا جعلت تحرير المانشيت بيد رئيس تحرير الإصدار الصحفي وحده، وغالبًا ما يكون محكومًا باعتبارات المواءمة السياسية.. وهو ما يجعل الجريدة (القومية) في الظروف الراهنة لسان حال المجلس الأعلى للقوات المسلحة.. ويقيد الجريدة الخاصة ربطها بالمصالح السياسية الضيقة لأصحاب رأسمالها، واستخدامها في تصفية خلافاتهم مع خصومهم السياسيين.

وفي هذه الأجواء، بدأت تظهر ظاهرة سرقة المانشيت، سواء من الصحف المنافسة، أو من المواقع الإلكترونية، استنادًا إلى أن جمهور الإصدار الورقي مختلف عن جمهور الإصدار الإلكتروني، لكن كثيرًا ما تتكشف هذه السرقات.

ويُذكر في هذا الصدد اتهام صحيفة "اليوم السابع" لصحيفة "الشروق" بأن مانشيتها المثير للجدل "الموساد تجسس على ميناء دمياط"، يوم 13 نوفمبر عام 2009 كان منحولًا من خبر نشره موقع "اليوم السابع" بالعنوان والتفاصيل نفسها.

إن العلاج بسيط في هذه الحالة، وهو ذكر المصدر المنقول منه الخبر، أو حتى التنويه إليه، ومحاولة البناء عليه، أو تقديم قيمة مضافة فيه، وإلا فيجب حفظ حقوق الملكية الفكرية، وتفعيل مواثيق الشرف الصحفي، فيما يتعلق بهذه السلوكيات غير الأخلاقية، علمًا بأن الأمر يتعلق أولًا وأخيرًا بضمير مهني غائب.

والأمر هكذا، أصبح أمرًا عاديًا أن نطالع تكذيبًا لأي مانشيت، بين الفينة والأخرى.

وأخيرًا: يجب أن يكون لدى الصحيفة مخزون إستراتيجي وتراكمي غير قابل للاحتراق بمرور الزمن من موضوعات المانشيت.. علاوة على مراعاة عدم ارتكاب أي أخطاء نحوية أو لغوية.

إن المانشيت الجيد تعبير قوي عن الأحداث والوقائع الحية، بما يجعله إرهاصًا حقيقيًّا نحو التغيير، وبما يؤدي إلى أثر تراكمي متسلسل، يؤثر في الوجدان، وينشر نور الحقيقة، بأسطع بيان، وأبلغ أثر، على مستقبل الأمة وأجيالها.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة 9 من ذي القعدة 1432هـ - 7 أكتوبر 2011م، السنة 136، العدد 45595.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/105494.aspx

***

الفصل الثاني
المقال الصحفي المؤثر (*)

القرآن الكريم أفضل مقال، وأعظم كتاب رأي، ورب مقال بألف صورة وموضوع صحفي؛ مع فارق مهم هو أن المقال في الحالة البشرية يعبر عن الرأي الشخصي لكاتبه، إذا كان مقال رأي، أو اجتهاد مؤلفه، إذا كان موضوعيًّا أو معلوماتيًّا.

وفي حق مقال رب العالمين، قال عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "لو طهرت قلوبكم ما شبعتم من كلام ربكم". وفي الحالة البشرية قد يرتقي المقال كإبداع إنساني إلى أعلى عليين، أو يهوي بصاحبه إلى أسفل سافلين.

والمقال أقوى وسائل التأثير، وهو غذاء العقل، ونور الروح، وعماد الصحافة، وليس المقال الناجح بعدد الحروف، وإنما بعِداد الأفكار.

وليكون مؤثرًا، لابد أن يقدم المقال لقارئه معلومة جديدة، أو فكرة ملهمة، أو متعة أدبية أو روحية، أو يزوده بنظرة استشرافية.. تلهم وتنبه، متقدمًا خطوة على المجتمع، حيث الكاتب "هناك" في المستقبل، عند الحدث قبل وقوعه، باعتباره نذير قوم، بخير أو شر.

ويقتضي الحد الأدنى من مقومات المقال المؤثر التركيز في موضوع محدد، وبناء الحقائق بشكل متماسك، وتوثيق الفكرة بالشواهد والأدلة، والاقتراب من هموم المجتمع، ومساعدة القارئ على اتخاذ موقف أو قرار، من مسألة جدلية أو شائكة، مع عدم الخروج عن الموضوع، وتجنب الإطالة المملة، والاختصار المخل، مع تلافي السطحية، والتكرار، والابتذال.

والمقال المؤثر يلتزم بخطة محددة، ويتسم بجاذبية في العنوان، وتشويق بالمقدمة، ووحدة للموضوع، وصاحبه يعرف من أين يبدأ، وأين ينتهي، وما الفكرة الرئيسة، والمحاور التي تندرج تحتها، وماذا تحت كل محور؛ ليصل في النهاية، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى النتيجة النهائية.

والفكرة هي الأصل في المقال المؤثر، وقوته من قوتها، كما أن مقال الكاتب شخصيته؛ لأنه مرآة تعكسها، وتعبر عن مُثُله، وحالته النفسية، بل تعكس اتزانه وتهوره، عقله وجنونه، حكمته ولوثته.

فمِن الكتَّاب: مشوش الفكر، ضعيف الإدراك، فاسد الحجة، سيىء الظن.. أو يعاني من عدم الاتزان النفسي لأسباب خاصة أو وراثية أو مكتسبة، فينقل بمقالاته هذه الأمراض إلى بعض قرائه، مع أن مكانه المناسب هو المصحة النفسية.

وأمثال هؤلاء الكتاب المُلتاثين يجب أن يكون القارئ منهم على حذر، وأن يُعمل فكره فيما يكتبون، ولا يكون معهم كالميت بين يدي مغسله؛ بدعوى أنه "فلان الكاتب الكبير، وقد قال ما قال"..مع أن ما قاله: إفك أو بهتان!.

في حواره مع "الأهرام" المنشور يوم 13 مايو 2011 الماضي، قال الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل: "كل من يريد أن يعلق في مقال لابد أن يكون مستندًا إلى خبر، هو نفسه الذي حصل عليه، أو اكتشف تفاصيله، أو يطرح رؤية جديدة عنه".

وأضاف: "في الصحافة المصرية ظاهرة غريبة، هي كثرة أعمدة الرأي، وكثير منها لا يستند الكاتب فيها إلى قاعدة إخبارية".

إذن، هؤلاء الكتاب يدبجون مقالات "انطباعية"، مبنية على تهيؤات، وأحكام ظنية.. حيث لم يغادر أحدهم مكانه، ولم يستق معلوماته من مصادر حية، أو أماكن ميدانية، أو شخوص حقيقية.

وهكذا غرقت الصحافة العربية في نوع جديد من المقال هو "المقال الانطباعي"، الذي يعتمد كاتبه فيه على العواطف المنبطحة؛ الحب والكره، الميل والهوى، للأشياء والأشخاص، ضاربًا عرض الحائط بالحقائق، والمحسوسات، في دنيا الناس، بعيدًا عن الانحياز والتعصب.

وأكثر من هذا، أن عددًا غير قليل من الكتاب العرب صار يعتمد في مقالاته على أخبار خاطئة ومعلومات غير دقيقة، فيورد الخبر أو المعلومة التي استقاها من صحيفة أو موقع...إلخ، ثم يبدأ في التعليق عليها وتحليلها، وبناء النتائج عليها، في مقاله، مع أن المعلومة أو الخبر غير سليمين!.

والأسوأ من هذا، إلهاء القارئ بسيل من معلومات تمثل أنصاف حقائق؛ لأجل التعمية على الحقيقة الأساسية، أو سرقة أفكار الآخرين، ونسبتها إلى نفسه، أو الكذب البواح، إذ يتحرى الكذب، ولا يردعه أنه صار عند الناس كذابًا، متنشيًا بإرضاء نوازعه المرضية، أو أيديولوجيته الفكرية، أو حافظته المالية.

والأمر هكذا، الأمل معقود على أن يجرف ربيع الثورات العربية هؤلاء الكتاب السفهاء، وأن يستجيب الله الدعاء: "ربنا لا تؤاخذنا بما فعل سفهاء الأقلام منا، ولا تجعل لهم أي تأثير على وعي شعوبنا، وأحلامها، وشعوب الإنسانية".

(*) المصدر: الأهرام

التاريخ: الجمعة 31 أغسطس، 2012.

الرابط: http://www.ahram.org.eg/Print.aspx?ID= 168509

***

الفصل الثالث

فن التقرير في الصحافة المصرية (*)

التقرير فن صحفي جميل، يُدخل المتعة على الكاتب والقارئ معًا، إن كُتب بحقه، وهو أقل الفنون الصحفية كُلفة، وأكثرها تأثيرًا في الرأي العام. وقد اعتمدتُ عليه في تغطية أحداث الثورة المصرية لموقع "الجزيرة.نت" طوال عام 2011، إذ كتبت أكثر من مائة تقرير، وجمعت بعضها في كتاب صدر حديثًا عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، تحت عنوان: "مشاهد من قلب الثورة".

أداة لتطوير الصحافة:

لا تستطيع أي صحيفة الاستغناء عن هذا الفن، والدليل على ذلك أن الصحافة الخاصة بمصر حققت ازدهارها نتيجة اعتمادها عليه، باعتباره يتناول كمًّا هائلًا من الأخبار بتفاصيل أكثر، وقد صدرت جريدة "المصري اليوم" - التي صدرت في منتصف عام 2004- أكثر من صفحة له في العدد الواحد، خاصة الصفحة الثالثة، بعد أن دأبت الصحف القومية على تجاهل هذا الفن.

لكن الصحافة المصرية تظلم التقرير عندما لا تفرق بينه وبين غيره من ألوان العمل الصحفي، ولا توليه العناية الكافية في التخصص والإبداع، أو تستخدمه على أنه فن آخر، فتضع كلمة "تحقيق" على تقارير تستطلع آراء مصادر في قضية ما، يتبنى فيها المحرر وجهة نظر محددة.

أنواعه.. وسماته:

ينقسم التقرير إلى ثلاثة أنواع مشهورة؛ **أولها**: الإخباري، ويواكب الحدث بشكل فوري، ويفسر أحد جوانبه بأسلوب رشيق، ويزيد على الخبر المركب أو المطول بأنه يقدم الخلفيات، ويضع الحدث في سياق تطور تاريخي أو موضوعي.

النوع الثاني: هو التقرير الوصفي أو الحي، ويقوم على تصوير الوقائع والأحداث، إذ يهتم برسم صورتها أكثر من اهتمامه بشرحها، ويصف الظروف والأشخاص المرتبطين بالحدث. والقارئ هنا لا يقرأ الحدث، وإنما يشاهده، ويحسه، وينتقل إلى أجوائه الحية.

أما النوع الثالث: فهو تقرير عرض الشخصيات، ويتناول شخصية مرتبطة بالحدث، ويحلل سماتها وأفكارها، فيتم رسم الشخصية بشكل دقيق، دون إغراق في الخيال، أو نقل أقوال لم تقلها، أو خلط بين آرائها ورأي المحرر.

وهنا ينبغي التفريق بين تقرير الأشخاص والحوار الصحفي؛ **فالأول:** يقوم على رسم ملامح الشخصية، وليس شرطًا فيه إجراء حوار معها، **أما الثاني:** فيستهدف الحصول من الشخصية نفسها على معلومات عنها، أو عن الموضوع المطروح.

ومن المجيدين لكتابة تقرير "عرض الشخصية" الكاتب الصحفي محمد عيسى الشرقاوي في عموده الأسبوعي المنتظم "حكاية سياسية" بجريدة الأهرام.

وليس ثمة ما يحول دون الدمج بين أكثر من نوع من الأنواع الثلاثة للتقرير في تقرير واحد.

موجود في القرآن:

من روائع القرآن الكريم أنه حوى هذه الأنواع للتقارير جميعًا.. فالتقرير (الإخباري) ورد في عشرات القصص القرآنية التي تحدثت عن الأقوام السابقين، وكمثال أيضًا، هناك تقرير الهدهد الذي رفعه للنبي سليمان عليه السلام عن حال قوم سبأ (ورد في سورة النمل).

أما التقرير الوصفي، فنطالعه في عشرات القصص القرآنية، وأخص بالذكر منها قصة أصحاب الجنة (بسورة القلم).

وبالنسبة لتقرير عرض الشخصية، فقد جاء في حديث القرآن عن شخصيات كثيرة، كالأنبياء والمرسلين، ومؤمن آل فرعون (في سورة غافر)، وشخصيات فرعون، وقارون، والنمرود.. وغيرهم.

الإجابة عن لماذا؟:

لئن كان الخبر يجيب عن الأسئلة الخمسة المعروفة، فإن التقرير يجيب عن السؤال السادس: لماذا؟ ويشرح- في المجمل- الظروف المحيطة بالحدث، ويقدم معارف وبيانات جوهرية عنه، ويصف الزمان والمكان والأشخاص، ويعرض فيه كاتبه رؤيته الشخصية، بينما لا تظهر في الخبر شخصية المحرر، أو انطباعاته أو آراؤه.

وهنا تزيد القيمة المضافة للتقرير بحسب أسلوب كل محرر، المستمد من خبرته، وثقافته، وقدرته على الإبداع، وحسن المعالجة، وسلامتها منطقيًا.

ويشبع التقرير نهم المحرر إلى الحديث عن شخصيات معينة، أو تعميق الأحداث الجارية، علاوة على إبراز قدراته التجديدية والابتكارية في وصف الظاهرة والأشخاص والزمان والمكان، محل اهتمام الجمهور.

وبينما يطرح التحقيق جوانب متعددة للموضوع الذي يتناوله لكسب الرأي العام لصالح القضية التي يطرحها- يركز التقرير على جانب واحد، ويقدم تفاصيل أكثر من الخبر، وأقل من التحقيق.

ويجب أن يكون للتقرير رؤية واضحة، وأن يركز على زاوية واحدة، أو ظاهرة محددة، أو شخصية معينة، وأن يلتزم بالموضوعية، ويقدم الحقائق دون تحريف، ويفصل بين رأي المحرر وآراء المصادر، ويستعين بخلفية تاريخية أو موضوعية للحدث، بحيث تضعه في سياق ما، وتربطه بغيره من الوقائع، وتساعد القارئ على الإلمام بالصورة متكاملة.

كيف تكتب تقريراً محكماً؟

يحتاج التقرير إلى إحكام الكتابة بدرجة أشد من أي لون صحفي آخر؛ لأنه يتسم بتقديم أكبر قدر من المعاني والحقائق في أقل عدد من الكلمات والعبارات (كتابة مكثفة)؛ فيتوخى المحرر أسلوبًا جزلًا، وجملًا بسيطة، ويكتفي بإبراز زاوية واحدة؛ بهدف إثارة الاهتمام، وإقناع القارئ أو إمتاعه بها.

كما يجب أن تكون مقدمة التقرير مشوقة، وأن تلخص أبرز التفاصيل الواردة في ثناياه (في حالة التقرير الإخباري)، وأن تحدد زاوية المعالجة، أو تمهد للموضوع، أو تهيئ القارئ له، من خلال سرد واقعة أو موقف معين، أو وصف ظاهرة أو شخص أو حدث، كما في النوعين الباقيين.

وبالنسبة للعنوان يجب أن يكون دلاليًّا، وجذابًا، أما جسم التقرير (المتن) فيتضمن التفاصيل والشواهد والصور الحية والأدلة والحقائق والشواهد والحجج المنطقية.. وصولًا إلى الخاتمة التي تحوي النتيجة التي خلص إليها، بحيث تترك صدى في ذهن القارئ، وتدفعه إلى تكوين رأي ما حيال الموضوع المطروح (طريقة قالب الهرم المعتدل في الكتابة هي الغالبة).

أخيرًا: يعود الأصل اللغوي للتقرير إلى الفعل: (قرَّر.. يقرّر.. تقريرًا)، ويعني: التوضيح، أو (نقل القرارات).. وقرر الشيء في المكان، أي: أَقَرَّهُ.. وقرَّر المسألة: أوضحها.. وقرَّر الرأي: حققه، وقرَّر فلانًا بالذنب: حمله على الاعتراف به.

إن الصحافة المصرية تحتاج إلى مجددين ينعشون فن التقرير الصحفي، ويجمعون فيه بين الممارسة والمهنية؛ ليقدموا للقارئ وجبة ممتعة من هذا الفن الراقي بمهارة فائقة.

(*) **المصدر: الأهرام**

التاريخ: الجمعة 29من ربيع الآخر 1433 هـ - 23 مارس 2012، السنة 136، العدد 45763.

الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Free-Opinions/News/138858.aspx

الفصل الرابع
الديسك مان.. مطلوب فورًا ودومًا (*)

لا تكاد حاجة الصحف تنتهي إليه، لا سيما إن كان ماهرًا.. إنه الصحفي "الديسك مان"، أو الصحفي المُختص بالمراجعة التحريرية لعمل زملائه من الصحفيين في أي قسم من أقسام الجريدة. ويتطلب عمل الصحفي الـ "ديسك مان"(deskman) أن تتوافر فيه مجموعة من المواهب والقدرات، التي كلما زادت وتألقت فيه.. زاد دخله، والطلب عليه، لا سيما في الدول العربية، ودول الخليج بصفة خاصة.

ينتمي "الديسك مان" إلى قسم "المطبخ الصحفي"(kitchen)، أو قسم سكرتارية التحرير أو المراجعة، وهو القسم الذي يقوم على تلقي أعمال الآخرين التحريرية، خاصة في قسم الأخبار؛ من أجل إعدادها في صورة صحفية صالحة للنشر، بحيث يتأكد "الديسك مان" من دقته المعلوماتية، وسلامته اللغوية، ومناسبته السياسية، وجدارته المهنية.

ويقوم عمل الصحفي "الديسك مان" أيضًا- كما هو واضح من اسمه- على التخصص في هذا الصدد، والجلوس إلى المكتب أطول فترة ممكنة، فزملاؤه يأتون إليه بأعمالهم؛ ليقوم بضبطها، وإعادة كتابتها (صوغها)، أو "طبخها" لتبدو في قالب صحفي جذاب، ومنضبط، ومُختصر، وفي الوقت نفسه خال من الأخطاء والمعايب.

المهارات المطلوبة:

ليس كل صحفي يصلح لأن يكون "ديسك مان"، بل لا بد من توافر شروط معينة ومهارات خاصة فيمن يتصدى لعمل "الديسك"، أو مراجعة التحرير.

ويأتي في مقدمة هذه المهارات ما يلي:

1- المَلَكَة اللغوية:

بحيث يكون الصحفي "الديسك مان" على دراية واسعة بعوامل السلامة اللغوية في الكتابة والتحرير، من حيث جزالة العبارة، وسلامة التركيب، ومناسبة الكلمات للتعبير عن المعاني المقصودة، والمُستهدفة، وكذلك يكون على دراية بالأخطاء اللغوية الشائعة؛ لكي يتجنبها، ويكتب الصحيح بدلًا منها.

2- القدرة النحوية:

يقتضي عمل "الديسك مان" أن يكون صاحبه مدركًا لقواعد اللغة العربية (النحو والصرف)؛ ليضبط كل جملة- بل كل كلمة- ضبطًا سليمًا، بحسب موقعها من الإعراب.

3- مهارة التذوق المهني:

الكلام كالطعام، وكما ينتقي الإنسان أطايبه ليأكله، كذلك يجب على الصحفي "المُراجع" أن ينتقي أطايب الألفاظ والعناوين والمقدمات والاستهلالات... إلخ، وأن تكون لديه كذلك حاسة في "التذوق اللغوي"؛ ليحدد: هل هذه أفضل كلمة في التعبير عن المعنى المقصود؟ وهل هذا أفضل عنوان- حقًّا- يمكن وضعه؟

4- القدرة على الإبداع والابتكار:

التمكن من "رقبة" اللغة، والتحكم في الكلمات، والسيطرة على السياق، وحسن توظيفه بشكل غير تقليدي، انتقاءً من قاموس لغوي ثري وواسع.. كلها مواهب وقدرات تنتج في محصلتها النهائية متوجًا إعلاميًّا ناجحًا ومشوقًا وجذابًا للقارئ، يؤدي في النهاية إلى رسم معالم شخصية خاصة بالجريدة، متجددة ومبتكرة، ولها وقع خاص في قلب المتصفح في الوقت نفسه، ومن ثم نجاحها في التواصل مع قارئها، باعتبار أن "اللغة وعاء التفكير".

5 – التحلي بالملاحظة القوية:

النص المكتوب قد ينطوي على عدد من الأخطاء الخفية، مما قد لا يدركه القارئ العادي، سواء في الرقم أو المعلومة العلمية أو التاريخية أو السياسية أو الدينية... إلخ، الأمر الذي يقتضي كشفها وتصحيحها، بحيث لا يمر أي من هذه الأخطاء دون اكتشافه، وتصحيحه... وهو ما يعني الحاجة الملحة إلى أن يكون الصحفي "المراجع" ذا قدرة فذة على الملاحظة، والالتقاط، وحضور الذهن.

6– التمتع بالثقافة الموسوعية الشاملة:

الصحفي الناجح هو الذي يتخصص في لون معين؛ كالأدب أو الثقافة أو الشئون الدولية أو المحلية أو العربية... إلخ، وفي الوقت نفسه يعرف شيئًا عن كل شيء، وذلك مع معرفة "كل شيء عن شيء" .. لكن عمل الصحفي "الديسك مان" يقتضي منه أن يكون على دراية واسعة، وثقافة شاملة، ومتابعة جارية للأحداث؛ لأنه يراجع كتابات الآخرين عن هذه الأحداث والشئون. ومطالعته المستمرة لها، وحسن متابعتها ورصدها، لا يجعله متخلفًا عنها، بل يضعه في بؤرة الأحداث، مما ييسر عمله، ويجنبه كثيرًا من المزالق.

7– مهارة الاختصار والاختزال:

الأفكار والمعاني في اللغة العربية تأتي على ثلاث صور: أن تكون الكلمات أكثر من المعاني المقصودة والمُستهدفة، وهذا يقتضي اختصار هذه الكلمات واختزالها. أو أن تكون الأفكار والمعاني أقل من الكلمات الواجب استخدامها للتعبير عنها، وهنا يستدعي الأمر المزيد من "التوسيع"، وزيادة عدد الكلمات؛ من أجل "إشباع" المعنى الذي يكون ناقصًا، وغير واضح في هذه الحالة. أما الصورة الثالثة والنموذجية في الكتابة فهي أن تأتي الأفكار مساوية لعدد الكلمات المُستخدمة للتعبير عنها، بلا زيادة ولا نقصان، وهذه هي "البلاغة" في أجلى أشكالها.

وهكذا يجد الصحفي "الديسك مان" نفسه في حاجة إلى حذف كل الكلمات المكررة والزائدة على اللغة، والتي لا تمثل أي إضافة إلى العمل الصحفي، بل تكون "حشوًا" يبعث الملل على القارئ، ويهدر وقته، ويكلفه مجهودًا بدون داع.

8 - الإلمام بالسياسة التحريرية للجريدة:

لكل صحيفة سياسة تحريرية خاصة بها، تميزها عما سُواها من الصحف.. فهناك الصحيفة "المحافظة"، التي تكتسي ثوب الرزانة والوقار، وتحافظ على أسلوب معين في التناول والخطاب.. وهناك الصحيفة "المتحررة" التي ترفع سقف تناولها الإعلامي، فتدلف إلى المناطق "المحظورة"؛ سواء الدينية أو السياسية أو الغرائزية.. وهناك الصحيفة المثيرة أو الشعبية التي تتزين للقراء بزي العناوين الزاعقة والصور الخارجة والمعالجات المثيرة، التي لا تلقي بالًا للأعراف والآداب والتقاليد العامة السائدة في المجتمع.

وكل صحيفة من هذه النوعيات الثلاث تحتاج إلى أسلوب خاص في الكتابة والتناول والمعالجة والتعبير والعناوين، وتوزيع العناصر الطوبوجرافية (الصور والألوان والمانشيتات... إلخ)، بما يناسب سياستها التحريرية، وشخصيتها بين الصحف الأخرى.. وكلما تمكن الصحفي "الديسك مان" من الالتزام بالسياسة التحريرية لجريدته- زادت قيمته، واستمساك صحيفته به، واعتمادها عليه.

9 - مراعاة الذوق العام في المجتمع:

هناك مجموعة من القواعد الأخلاقية والمعايير المجتمعية والآداب العامة التي ينبغي عدم تخطيها أو تجاوزها، أو القفز عليها، عند الكتابة الصحفية، وتتعلق بمراعاة الذوق العام، وما تعارف عليه المجتمع، والالتزام بعدم الجنوح نحو الانحلال أوالبذاءة أو الإسفاف أو الابتذال.. وعلى الصحفي "الديسك مان" معرفة هذه القواعد والمعايير؛ حتى لا يتسبب جهله بها فيما لا تُحمد عقباه لصحيفته؛ قانونًا وعُرفًا.

10 - التمكن من استخدام الكمبيوتر:

لم تعد الكثير من الصحف والصحفيين يعتمدون على كتابة المادة وإعدادها للنشر يدويًّا؛ إذ زاد الاعتماد على جهاز الكمبيوتر، وتجهيز المواد المكتوبة من خلاله، ومن هنا فإن مراجعة هذه المواد مهنيًّا تقتضي الإلمام بفنون الكتابة والتحرير باستخدام الكمبيوتر، وبرامج الكتابة عليه، باعتباره صار يمثل حلقة وصل مهمة في مراحل العمل الصحفي المختلفة.

11 - القدرة على التواصل الاجتماعي:

عمل "قسم المراجعة" أو "الديسك" يقتضي من أعضائه التواصل الدائم مع المحررين والزملاء في جميع الأقسام؛ نتيجة الاحتكاك اليومي بهم، والتناقش حول أعمالهم؛ مما يقتضي قدرة اجتماعية كبيرة على التعامل الناجح معهم، لا سيما أن منهم الانفعالي والغضوب والهادئ والمتكبر والعنيد... إلخ، وكل صنف من هؤلاء يحتاج إلى أسلوب خاص في احتوائه، وإقامة علاقة اجتماعية سليمة معه، بدون اصطدام أو مواجهة، بل بلطف ومُفاهمة، وذلك لمصلحة العمل.

12 - سرعة القراءة والتحرير:

يعمل "الديسك مان"- في الغالب- تحت ضغوط شديدة نتيجة كثرة المواد المُسلمة إليه، ومطالبته بضرورة الإسراع في إنجازها، وهنا يجب عليه امتلاك القدرة على سرعة القراءة مع سرعة التحرير، وإعادة الكتابة (صوغ المادة)، في أقل زمن بأفضل كيفية ونتيجة.

13 - الخبرة الصحفية المُتراكمة:

من الأهمية بمكان للصحفي المراجع التمرس بجميع ألوان العمل الصحفي، سواء؛ الخبر أو التحقيق أو المقال أو الحوار أو التقرير، وكذلك امتلاك خبرة في ممارسة هذه الأعمال سابقًا من واقع الميدان لا من واقع "المكتب" فقط .. لذلك فإنه في الصحف

الغربية يتم انتقاء محرري قسم "الديسك" ممن تمرسوا بجميع ألوان العمل الصحفي، وفي مرحلة متأخرة- لا متقدمة- من عمرهم الصحفي، حتى تكون لديهم الخبرة الكافية للقيام بأعبائه.

سلبيات عمل "الديسك":

1 - متاعب صحية:

تتمثل في أن طول الجلوس إلى المكتب يصيب الإنسان بأمراض الغضروف وأسفل الظهر والعنق والرسغين... إلخ؛ لذلك لا ينبغي أن يزيد مُكث محرر "الديسك" إلى المكتب أكثر من ساعة، يتلوها مشي أو حركة لمدة تتراوح بين خمس وعشر دقائق.. ثم يعود لمزاولة عمله، وهكذا دواليك.

2 - مشكلات معنوية:

الصحفي "الديسك مان" يُجوِّد شغل غيره، ولا يحق له وضع اسمه عليه، وقد يعيد كتابة الموضوع كله – من أوله إلى آخره – دون أن يلحظ القارئ أن ذلك من إنتاج صحفي آخر، بخلاف الموجود اسمه أو توقيعه على الموضوع المنشور، أي أن "الديسك مان" يظل بمثابة "الجندي المجهول" أو "الشمعة التي تحترق من أجل غيره".

ولعلاج هذا الخلل، تمنح بعض الصحف مقابل "عدم شهرة"، وهو مبلغ شهري ثابت؛ لمحاولة تعويض الصحفيين في "المطبخ" الصحفي عن عملهم هذا في الظل، وكونهم "جنودًا مجهولة".

3 - النظرة المتدنية أحيانًا:

تشيع في بعض الأوساط الصحفية غير الواعية ولا المنصفة نظرة دونية من الصحفي لزميله محرر "الديسك"؛ بحكم أنه لا مصدر خبري ثابت، ولا عمل صحفي ميداني يقوم به، كما أنه لا يحظى بدرجته في الشهرة والذيوع والانتشار .. وهي نظرة تمثل جُرحًا وألمًا بالغين لمحرر "الديسك" لدينا في منطقتنا العربية والإسلامية، لكنها ترتبط بالأبعاد

النفسية لشخصية أولئك الصحفيين غير الواعين، أكثر من ارتباطها باعتبارات موضوعية أو واقعية.

لقد آن الأوان لتغيير هذه النظرة المجحفة، ورد الاعتبار لمحرري "الديسك"، لاسيما أنهم يتبوءون في الصحف العالمية أعلى المراتب، ويحصلون على أعلى الرواتب، ولا يتخصصون في "الديسك"- كما سبقت الإشارة- إلا على سبيل التكريم، والانتفاع بخبرتهم، بعد عمل ميداني حافل في الصحافة، لا يقل عن عشر سنوات أو خمس عشرة سنة.

4 - الشعور بالملل والرتابة:

نتيجة سير عمل قسم "الديسك" على وتيرة واحدة في غالب الأوقات، فقد يشعر المحرر أحيانًا بالملل والضيق؛ نتيجة ممارسته العمل ذاته كل يوم بالشكل نفسه.

وحل هذه المشكلة بسيط، ويتمثل في إيجاد حافز للمحرر، ودافعية في نفسه للإبداع والابتكار والتجديد الدائم في عمله، وأن ينظر إليه بشكل غير تقليدي؛ حتى يتغلب على هذه المشاعر السلبية والمُعوقة.

ميزات لا يُستهان بها:

1 - عمل مطلوب دومًا:

إذا كان العرض أكثر من الطلب في سوق الصحافة بالنسبة للصحفيين حاليًا، فإن صحفي "الديسك" لا يجد مشقة كبيرة في الحصول على فرصة عمل في مجال تخصصه، وذلك في أي وقت؛ ذلك أن هذه الشريحة الماهرة في دنيا الصحافة تمثل عُملة نادرة، وكلما زادت كفاءتها زادت قيمتها، وزاد الإقبال عليها.

كما أن قسم "الديسك" في أي صحيفة هو قسم "طارد"، وليس "جاذبًا" في الغالب، ومن ثم فهو في حاجة دائمة إلى "تطعيمه" بمزيد من الكفاءات الصحفية، سواء من خارج

المؤسسة الصحفية أو من داخلها، الأمر الذي يعني أن هذا القسم في حاجة لا تنقطع إلى أعضاء جدد، وهو ما يعني توفير فرص عمل ذهبية للمتخصصين فيه.

2 - المقابل المادي الجيد:

يتمتع محرر "الديسك"- نظرًا لطبيعة عمله الحساسة والشاقة- براتب مرتفع، قياسًا بأقرانه في الأقسام الأخرى، أو هكذا يجب أن تكون الأمور، كما أنه يستطيع أن يفرض الراتب الذي يريده، بحسب كفاءته وموهبته وقدرته على الإنجاز، وقد يقوم بعمل وجهد مُضاعفين، فيحصل على راتب مثليه من زملائه.

3 - فرص كبيرة للعمل بالخارج:

لم تستطع دول الخليج العربية حتى الآن- في كثير من مؤسساتها الصحفية- تخريج جيل من أبنائها الأكفاء ممن يتقنون عمل "الديسك"، كما أن هؤلاء غالبًا ما ينظرون إلى عمل "الديسك" على أنه غير مرغوب به؛ لأنهم- ببساطة- يبحثون عن الثراء والشهرة والصعود الاجتماعي السريع؛ مما يوفر فرصة ذهبية لمحرري "الديسك" المهرة، لاسيما من مصر ولبنان وفلسطين، وغيرها من الدول العربية، للعمل في هذا التخصص بتلك الدول، وبأجور معقولة، قد تكون أكثر من أجور المحررين العاديين.

هذه الفرص برغم تراجعها، إلا أنها تظل سانحة، وتظل الأغلبية الكاسحة من أعضاء أقسام "الديسك" هناك من الدول العربية الأخرى، كأن العمل فيها "حكر" عليهم، دونًا عن أبناء البلد الذين يزهدون فيه، غير مدركين أهميته!.

4 - عمل أصحاب "الياقات":

المقصود بهذا التعبير أن عمل محرر "الديسك" هو عمل "مكتبي" بالأساس، لا حركة ولا تنقل فيه، سواء للحاق بندوة أو مؤتمر، أو اللهاث خلف حدث أو تطور، أو الجري وراء مصدر أو موضوع.. ومن ثم يظل محررو "الديسك" من أصحاب "البزات

الأنيقة"، والملابس النظيفة، و"الياقات" التي لا تتلوث، والأجسام التي لا تعرق، إلا بقدر كد الذهن، وجهد اليد!

خلاصة القول: إن الصحفي "الديسك مان" الجيد والماهر والمتمكن "عملة نادرة" في صحافة اليوم، ولا تخلو صحيفة من الحاجة إليه في أي يوم.. فقط لتكون- أيها القارئ - ذلك الصحفي عليك أن تمتلك الأدوات اللازمة، وتتمكن من القدرات الواجبة.. وبعدها "اعقلها وتوكل"!.

الهوامش:

(*) نشر بموقع "إسلام أون لاين".

التاريخ: الأحد / 5 مارس 2006.

الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1176802050310&pagename=Zone-Arabic-Namah2%2FNMALayout#ixzz0kcI8LHtO

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1176802050310&pagename=Zone-Arabic-Namah2%2FNMALayout

***

الفصل الخامس

صحافة الاستقصاء العربية.. في انتظار المنقذ(*)

دومًا ما وجّه المواطنون البسطاء انتقادات لاذعة إلى الصحفيين الذين يعرفونهم بحكم الصدفة أو الجيرة، وهي انتقادات تدور في مجملها حول الدور الذي يقومون به، ويلخصها التساؤل: لماذا صحفيونا لا يقومون بما يقوم به الصحفيون في الغرب؟!

وهو سؤال حق، ورغم بساطته فإنه يخفي رغبة مكتومة في طموح أن تكون هناك صحافة قوية محققة، تقوم بدور سلطة رابعة، لا وجود عملي لها في معظم الدول العربية.

ومؤخرًا، طفا الحديث عن صحافة الاستقصاء أو العمق، بعد زيارة كل من الصحفي المحقق الكبير "سيمور هيرش"، والصحفي "روبرت فيسك"، ومن ثم الدورة التي نفذتها "مؤسسة هيكل للصحافة"، والتي ركزت على صحافة العمق، وخرجت ما يقرب من 30 صحفيًّا بعد أن جمعتهم شهرًا كاملًا.

المستقبل:

أحد تصريحات "هيرش" التي تناقلتها وسائل الإعلام، كانت عبارة عن ثلاث كلمات "مستقبل الصحافة في صحافة العمق"، وهي جملة يفترض أن تحفر عميقًا في وجدان الصحفيين والمؤسسات الإعلامية المختلفة، في ظل ما يتهددها من مخاطر وصعوبات مالية وتنافسية، ومن عزوف المواطنين عن متابعتها.

"هيرش" يتناول المسألة من مدخل مختلف عما اعتدنا عليه، وهو أن صحافة الاستقصاء أو العمق هي مدخل لبقاء وسائل الإعلام عمومًا، والصحافة خاصة على قيد الحياة، في ظل التحولات الكثيرة التي تنال عالم "الميديا".

ولن نردد كالعادة كلمات من قبيل أن صحافة "الاستقصاء تمثل ضرورة لنهوض أي مجتمع"، بل هي هنا تحديدًا ضرورة لنهوض الصحافة مؤسساتيًا، ومبرر لوجودها.

فتصريحات "هيرش" السابقة تلفت الانتباه إلى ما يتجاوز "كليشاتنا" السابقة؛ فالمسألة أصبحت أخطر وأصعب، وفاتحة السؤال: ما الذي يجعل من واقع حال صحافتنا بلا مستقبل، في حين تتقدم الصحافة عالميًا، صائغة لنفسها تراثًا، يقرن بأدوار تمارسها تجاه نفسها، وتجاه المجتمعات التي تنتمي إليها؟

صحافة التقصي أو الاستقصاء أو العمق هي مصطلح عمره يزيد على نصف قرن في دول العالم المتقدم، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وهو يعني سبر أغوار الظواهر المجتمعية المختلفة، ومحاولة الوصول إلى عُمقها؛ ابتغاء تجلية حقيقتها أمام الرأي العام، أيًا كانت هذه الحقيقة، وأيًا كان مَن يوافقها أو يجافيها.

بين العرب والغرب:

هذا اللون من الصحافة مارسته الصحافة المصرية والعربية بشكل غير منهجي، وبدرجات متفاوتة عبر تاريخها، والعجيب أنه ازدهر خلال النصف الأول من القرن الماضي إبان عهد الاحتلال الإنجليزي، فكانت أكبر تجلياته إماطة اللثام عن فضيحة الأسلحة الفاسدة التي تم تزويد الجيش المصري بها، في مواجهته مع العصابات الصهيونية بفلسطين المحتلة عام 1948، تلك الفضيحة التي فجرها الكاتب الصحفي "إحسان عبد القدوس" عام 1949، وعدها البعض من أسباب التئام تنظيم الضباط الأحرار، وإرهاصات التغيير في مصر عام 1952.

هذا الازدهار النسبي لصحافة الاستقصاء في مصر تعرض للخفوت في خلال العقود التالية، وإن كان قد عاود محاولة اكتساب أرضية له، مع عودة العمل بنظام التعددية الحزبية في مصر عام 1976؛ إذ شهدت بعض الصحف دورًا بناءً في كشف فساد بعض

كبار الوزراء والمسئولين الحكوميين، بل وإقالتهم (زكي بدر وزير الداخلية الأسبق كمثال).

هذا على مستوى الداخل المصري والعربي، أما على صعيد الخارج الغربي، فإن صحافة "الاستقصاء" أسهمت في إحداث تغيير كبير في مناطق مختلفة من العالم، وليس أدل على ذلك من إسقاط الرئيس الأمريكي نيكسون الذي تقدم باستقالته من منصب الرئاسة في عام 1974؛ على إثر فضيحة ووترجيت التي فجرها الصحفي الشهير "بوب وود ورد"، في جريدة "واشنطن بوست".

"وود ورد" عاد لممارسة دوره الاستقصائي بشكل قوي مرة أخرى، بعد ذلك بأكثر من ربع قرن، من خلال كتابه الأخير "خطة الهجوم"، الذي كشف فيه خبايا العدوان الأمريكي على العراق، وحقيقة أدوار النظم العربية فيه، ملقيًا الضوء على رسائل الرئيس المصري حسني مبارك، وزيارات ابنه "جمال" السرية إلى واشنطن، حاملًا معه هذه الرسائل إلى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش.

الآن تلمع في سماء الغرب أسماء بعينها في مجال إبداع هذه الصحافة، مثل: سيمور هيرش.. الصحفي اليهودي الأمريكي الذي فضح تفاصيل مذبحة "ماي لاي" في فيتنام عام 1969، وكشف النقاب للمرة الأولى عن الترسانة النووية الصهيونية التي كانت سرًّا غامضًا لعشرات السنين في كتابه: "الخيار شمشون" في عام 1991، إضافة إلى إسهامه في كشف وقائع تعذيب المسجونين العراقيين في سجن "أبو غريب".

وفيما يطول الحديث عن نماذج الصحفيين الاستقصائيين في الغرب، من فرط كثرتهم، نعاني في مصر والدول العربية من ندرة هذه النماذج، وغياب منهجية العمل الاستقصائي بصحافتنا.

حرب المعلومات:

الدكتور محمود خليل، أستاذ الصحافة بكلية الإعلام مدير مركز البحوث والتدريب والتوثيق الصحفي بجامعة القاهرة، يجيب عن السؤال بالقول: إن أكبر مشكلة تواجه الصحفي الاستقصائي هي عدم قدرته على الوصول إلى المعلومات والوثائق، خاصة أن الهاجس الأمني مرتفع جدًّا، وبالتالي يتعرض الصحفي للمنع من الحصول على المعلومة، فضلًا عن منعه من الدخول إلى مواقع الحدث.

وكأمثلة على ذلك، يوضح د. خليل إعلان السلطات السعودية مؤخرًا عن الكشف عن خلية إرهابية واسعة.. فقد مُنعت الصحافة الاستقصائية من أن تؤدي دورها الذي يشبه الأداة الرقابية فيما وراء هذا الإعلان، وهو دور رقابي كاشف عن الأخطار التي يمكن أن تهدد المجتمع، والأخطاء التي قد تقع فيها السلطة التنفيذية.

هناك أيضًا- يضيف د. خليل- مثال بدو سيناء في مصر، الذين تعرضوا للضيم والإهمال، وحيل بينهم وبين وصول التغطية الإعلامية الاستقصائية إليهم لمعرفة احتياجاتهم، بحيث لم يجدوا مفرًّا- كما حدث- من الاعتصام قرب الحدود مع الاحتلال الصهيوني؛ للمطالبة بكف يد الشرطة عنهم.

عند هذه النقطة، يؤكد الصحفي المصري "أيمن السيسي"- الذي كشف عن فضيحة اللبن المغشوش مؤخرًا- أن عدم توفر المعلومات يجعلك "تحارب" من أجل الحصول عليها، مشيرًا في هذا الصدد إلى عدم وجود قواعد بيانات صحيحة، ولا أرقام حقيقية في أي مكان يخص مادة التحقيق، وهو ما يفرض عبئًا حقيقيًّا عند البحث، ومحاولة الاقتراب من الأرقام السليمة.

نفس قصير:

ويضيف السيسي: أما عند المسئول فأنت تفاجأ بشعور يتملكه، وهو الخوف بل الرعب من الحديث في أي موضوع؛ خشية التورط فيما لا يعجب رؤساءه، فيطيحون به،

ومن هنا يُضطر الصحفي الذي يتعرض لتلك الموضوعات إلى بذل جهود كبيرة ومضاعفة؛ من أجل الحصول على مادة تحقيقه.

هنا يؤكد الدكتور "محمود خليل" أن طبيعة الأداء الذي يحكم الإعلام المصري هي الاعتماد على النفس القصير، وتقديم منتج لا يُلتفت إلى مدى جودته، مع أن الاستقصاء يتطلب عمليات إعداد وتحضير، قد تستغرق فترات زمنية طويلة.

ويتابع: هناك أيضًا عامل التكنولوجيا؛ إذ لابد من أن يتسلح المحرر الاستقصائي بأدوات تقنية غالية الثمن، وقد يحتاج إلى تمويل يمكنه من السفر، من أجل تقصي واستخلاص حقائق معينة، في حين أن الصحافة المصرية لا تؤمن بفكرة الموضوع "المموَّل"؛ لأنها تؤمن فقط بالموضوع "المموِّل!".

رهبنة صحفية:

"صحافة الاستقصاء تحتاج إلى قدر كبير من التفرغ، وقيام الصحفي ببذل قدر كبير من جهده ووقته في الموضوع، وهو ما لا يحتل أولوية لدى الصحفي في مصر، الذي يريد إنجاز أكبر عدد من الأعمال الصحفية في أقل وقت ممكن، وبأقل جهد، وأقل كلفة مادية"، هذا ما يؤكده الدكتور هشام عبد الغفار مدرس الصحافة بقسم الإعلام بآداب حلوان.

وبالنسبة للعلاقة بالمصادر والرؤساء في العمل، يوضح د. عبد الغفار أن صحافة الاستقصاء تخلق عداوات بين الصحفي والكثير من مصادره، كما تؤدي إلى نشأة حساسيات بينه وبين رؤسائه في العمل، بل وصل الأمر ببعض المسئولين إلى إصدار أوامر بمنع صحفيين من الدخول إلى مؤسساتهم، وإقصائهم عن تغطية أخبارها.

ويضيف: "على كل من يمتهن الصحافة الاستقصائية أن يدفع الثمن".

ويحذر "عبد الغفار" من أن الظروف الحالية في مصر تجري في مجملها ضد العمق في التغطية، وهذا يتطلب من الصحفي الانتماء إلى مدرسة "الزهاد"، واللجوء إلى نوع من "الرهبنة" الصحفية؛ لأن إنجاز الموضوع المعمق يتطلب العمل فيه شهرًا أو شهرين،

بعكس المدرسة التقليدية في الصحافة التي تقوم على إنجاز أكبر عدد من الموضوعات بأقل كلفة وأكبر عائد.

لا أحد يكتب:

وعن أسباب فشل الصحفي في إنجاز تحقيقاته يشير "أيمن السيسي" إلى عدم وجود ثقافة وطنية لدى المواطنين، تدفعهم للحرص على الوطن ومقدراته، عبر الإبلاغ عن أي إهمال أو انحراف أو تقصير، حتى أصبح الأمر بمثابة "تجذر في ثقافة اللامبالاة والأنامالية" عند الجمهور.

فيما يلقي الدكتور محمود خليل باللائمة على عدم احترام الرأي العام؛ فالرسميون في مجتمعاتنا لا يحترمون الرأي العام؛ لكونهم لا يحترمون عقل المواطن.. وفي الوقت نفسه يشارك الإعلام في هذه الجريمة؛ إذ لا يأخذ في الاعتبار أن يقدم للمواطن الحقائق الواضحة والجوهرية والموضوعية حول الأمور المختلفة.

ويضيف: من هنا تشيع بين الصحفيين مقولة: "لا أحد يقرأ"، مع أن المشكلة فيمن يكتب، وليست فيمن يقرأ.. بمعنى أنه: "لا أحد يقرأ لأنه لا أحد يكتب!".

دائرة كهربائية:

هنا يوضح الدكتور هشام عبد الغفار أن الرأي العام في الغرب يمتلك قدرة كبيرة على التأثير على القيادات السياسية؛ فهناك "دائرة كهربائية" متكاملة ما بين الجمهور والصحافة والمسئول السياسي؛ فالعمل الصحفي الجيد يؤثر في الرأي العام الذي يؤثر بالتبعية في المسئولين السياسيين، وهو ما ينعكس على وزن العمل الصحفي؛ إذ يتم تقويمه بتأثيره السياسي.

أما في مصر- يتابع د. عبد الغفار- فإنه حتى لو أثر العمل الصحفي في الرأي العام، فإنه لا يستطيع التأثير في المسئولين السياسيين؛ فدائرة التأثير غير مكتملة، والصحافة

تقوم بدورها كجزر منعزلة. ومن هنا فإن الجمهور معذور؛ لأنه يعرف أن المسئولين لا يتأثرون بها يُكتب، ومن هنا تنشأ مقولة "كلام جرائد!".

أخيرًا: فإن البيئة في مجتمعاتنا العربية- كما يشير "د. عبد الغفار"- تفتقد لأدوات التحفيز للعمل بالمفهوم الاستقصائي؛ فلا إشباع مادي ولا معنوي، ولو أن سيمور هيرش في عمله الاستقصائي كان في مصر لكان هناك شك كبير في استمراره بالصحافة الاستقصائية؛ فلا "مظلة حماية" توفرها لك مؤسستك الصحفية، أو نقابة الصحفيين، فيما الحال في الغرب مختلف، "فثقافة الانتقاد" تمثل قاطرة تقود المجتمع في جميع مؤسساته، استنادًا إلى ما توفره صحافة الاستقصاء من صدق في التناول، وعمق في المعالجة، وتميز في الطرح، وبحث خلف الكواليس، فضلًا عن دور كاشف يساعد صانع القرار والرأي العام في تحديد الاتجاه إزاء قضية ما.

(*) **المصدر: موقع إسلام أون لاين**

التاريخ: السبت/ 23 يونيه 2007.

الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1182444994572&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture2%2FACALayout

* * *

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

***

هذا الكتاب

" الصدق قبل السبق " .. قاعدة أصولية في علم الصحافة ، تؤكد أن حق الجمهور في معرفة الحقيقة ، مقدم على حق الصحافة في النشر .. فالنشر الصحفي وسيلة نبيلة لغاية عظمى ، هي تقديم الحقائق الكاملة إلى الناس دون تزوير أو تحوير أو تلوين أو نقص أو تلاعب أو اختلاق أو اجتزاء أو تحيز ، أو خلط بين الرأي والخبر ، أو دمج بين المعلومة ووجهة النظر .

لكن أشباه الصحفيين ، وأنصاف المحررين ، ممن تسللوا إلى المهنة لواذًا في مصر ، أصبحوا يفاخرون ، وربما يفاجرون ، بقدراتهم الشيطانية على تقديم الأخبار المزيفة ، والأباطيل المصنوعة ، و"الحقائق الكاذبة" .

لكن السؤال : لماذا قد يكذب الصحفيون أصلًا ؟

الإجابة : للبحث عن الشهرة ، والتنفيس عن الأهواء ، والحصول على الأموال ، وابتزاز الشرفاء ، بالإضافة إلى خدمة تياراتهم الفكرية أو أيديولوجياتهم السياسية ، أو أجنداتهم الخفية ، أو منافعهم الخاصة ، أو مصالح من يعملون لحسابهم أو يستأجرونهم ... إلخ .

وأسوأ ما يمكن أن يترتب على الكذب الصحفي ، ليس فقط اقتناع بعض الناس به ، وإنما خلط الوقائع والحقائق ، بحيث تبدو الكذبة في هذه الحالة ، كأنها خلاف في وجهات النظر ، أو اختلاف في زوايا الرؤية ، وليست كذبًا صريحًا ، وهنا يتحقق للكذبة شيوعها ، وتكتسب قدرًا من الشرعية .

ومهما يكن الأمر ، فحبل الكذب قصير ، ومصير القصص "المفبركة" إلى انكشاف ، وبمرور الزمن تفتقد الصحف الكاذبة ثقة القارئ ، وربما تستوجب احتقاره ؛ نتيجة لجوئها إلى هذا الكذب المتبجح ، دون "لف أو دوران" ، أو تكبد عناء إعادة تغليفه ، بإطار يسنده من الحقائق الجزئية ، أو التفاصيل الكثيرة .

إن الموضوع الصحفي المثالي هو ذلك الذي يحتوي على عناصر قوته في داخله ، ودلائل ثبوته في ثناياه ، ووسائل صحته بين سطوره ، مُسلحًا بالحُجة الراسخة ، والمعلومة الدامغة ، [illegible] والاستنتاج المنهجي ، والأرقام الصحيحة ، والفكرة الجديدة ، والوسيلة المُثلى ، والأ[illegible] الناس ، ولا يشغلهم بالباطل والزور عن حاضرهم الحق ، ومستقبلهم المأمول .



دار النشر للجامعات

الإدارة: ٤٢ ش رشدي (برج جوهر) - تليفاكس: ٢٣٩٢٩٨٧٨
المكتبة والتسويق: ١٤ أ ش الجمهورية - عابدين - ت: ٢٣٩١٢٤٢٠
ص.ب (١٣٠ محمد فريد) القاهرة ١١٥١٨
E-mail:darannshr@yahoo.com - web: www.darannshr.com



9789773164331